

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر المنظمات غير الحكومية على قدرة مؤسسات المجتمع المدني في التنظيم السياسي على الشباب الفلسطيني 2006-2018

إعداد
عزيزة محفوظ عرباسي

إشراف
د. صقر جبالي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2019م

أثر المنظمات غير الحكومية على قدرة مؤسسات المجتمع المدني في التنظيم السياسي على الشباب الفلسطيني 2006-2018

إعداد

عزيزة محفوظ عرباسي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2019/12/26م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

.....

1. د. صقر الجبالي / مشرفاً ورئيساً

.....

2. أ. د. إياد البرغوثي / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. إبراهيم ابو جابر / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى أول من عشقني، إلى رفقاء دربي والشموع التي تحترق لإضاءة دربي، "أمي وأبي"
الأعزاء دمتم لي نوراً لا ينطفئ.

إلى معجزة قلبي، وفرحتي، إبني الغالي "عمرو" حفظك الله.

إلى سندي وقوتي في الحياة، إخوتي الأعزاء أدامكم الله.

إلى القلوب الطاهرة، صديقاتي العزيزات أدام الله الود بيننا.

إلى من روى فلسطين بمائهم الطاهرة، شهدائنا الأبرار.

إلى هامات فلسطين الصامدة، أسرانا البواسل.

الشكر والتقدير

بعد حمد الله وشكره على النعم والقوة، أتقدم بجزيل الشكر لك من مد لي يد العون والمساعدة لإتمام أطروحتي.

أشكر جامعة النجاح الوطنية التي قضيت بها أجمل لخطاتي، والمتمثلة في كوادرها التعليمية الرائعة، وهنا أخص بالذکر كلية الإقتصاد، قسم العلوم السياسية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور صقر جبالي مشرف أطروحتي على جهده المبذول ومساعدتي لتحقيق حلمي والوصول لهدفي.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل لوزارة الداخلية، قسم الجمعيات الأهلية الذي لم يخلوا علي بالمعلومات التي أثرت الاطروحة وضاهقت من أهميتها.

ومسك الختام أهلي أشكرهم جزيل الشكر لإيمانكم بي ومساندتي على الدوام، دمت لي ودام عطائكم.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر المنظمات غير الحكومية على قدرة مؤسسات المجتمع المدني في التنظيم السياسي على الشباب الفلسطيني 2006-2018

أقر بأن كل ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work Provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ح
1	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	أهمية الدراسة	3
3.1	أهداف الدراسة	5
4.1	مشكلة الدراسة	5
5.1	أسئلة الدراسة	7
6.1	فرضية الدراسة	7
7.1	حدود الدراسة	8
8.1	مفاهيم الدراسة	9
9.1	منهجيات الدراسة	16
10.1	الدراسات السابقة	17
11.1	التعقيب على الدراسات السابقة	22
23	الفصل الثاني: مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وتطوره	
1.2	نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني	25
1.1.2	مدخل لنشأة المجتمع المدني ومؤسساته	26
2.1.2	نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني	29
2.2	صفات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني	41
3.2	الأهداف العامة لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني	44
4.2	أدوار مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني	51
60	الفصل الثالث: بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين وتدايعاته	

الصفحة	الموضوع	الرقم
62	بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين	1.3
73	مؤشرات بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين	2.3
73	مؤشر أعداد المنظمات غير الحكومية، وأعداد العاملين فيها	1.2.3
75	مؤشر التمويل	2.2.3
78	مؤشر تطور الأهداف	3.2.3
100	تداعيات بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين	3.3
104	الفصل الرابع: تأثير المنظمات غير الحكومية على القدرة التنظيمية للشباب الفلسطيني	
106	القدرة التنظيمية ما بين الأهداف والتداعيات	1.4
106	القدرة التنظيمية وأهميتها في المجتمع	1.1.4
108	مؤشرات قياس القدرة التنظيمية في المجتمع	2.1.4
108	مؤشرات قياس التنظيم السياسي	1.2.1.4
109	قياس نجاح التنظيم السياسي الفلسطيني	2.2.1.4
114	أسباب تراجع القدرة التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني	2.4
124	المنظمات غير الحكومية في فلسطين تسعى لتكون بديل عن التنظيمات السياسية الفلسطينية	3.4
134	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
135	النتائج	
139	التوصيات	
143	قائمة المصادر والمراجع	
b	Abstract	

أثر المنظمات غير الحكومية على قدرة مؤسسات المجتمع المدني
في التنظيم السياسي على الشباب الفلسطيني 2006-2018

إعداد

عزيزة محفوظ عرباسي

إشراف

د. صقر جبالي

الملخص

تتناول الدراسة الأثر الكبير للمنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية على القدرة التنظيمية للشباب الفلسطيني للفترة الزمنية 2006م-2018م، من خلال استخدام ثلاثة مناهج علمية لتشخيص الحالة الدراسية وفهمها، ففي البداية اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي لدراسة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني (صفاته، وتاريخه، وتطوره) ومن ثم انتقلت للشق الآخر من ذلك المنهج، ألا وهو الشق التحليلي؛ للوصول لتوضيح أعمق للحالة الفلسطينية وبروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين. ولنقد مؤسسات المجتمع المدني وبيان مشاكلها التي أبرزت تلك المنظمات كما أبرزت العديد من المشاكل الأخرى، فقد اعتمدت الدراسة المنهج النقدي، وأخيراً استخدمت الباحثة مجموعة من أدوات البحث العلمي أبرزها المقابلات الشخصية، إضافة إلى إعداد الجداول الإحصائية للجمع بين الأسلوب الكمي والنوعي، لتصل لنتائج أكثر موضوعية وأقرب للواقع.

توصلت الدراسة للعديد من النتائج التي أكدت فرضيتها، أهمها: ضعف أدوار مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وعدم توازن تشكيلاتها في المجتمع، والذي يعود لتحوّل عملها الاجتماعي من جماهيري-مقاوم إلى عمل شعبي-نخبوي، وبروز المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية وأدوارها في المجتمع الفلسطيني. وتزايد تدخلاتها في الشأن الفلسطيني بكافة مناحي الحياة، الأمر الذي غيّب الاستقلالية الإدارية والمالية للمنظمات، كما أكدّ الاعتمادية الكبيرة على الموارد الخارجية، وبالتالي ظهور التبعية الكبيرة لها.

أمّا بعد عام 2006م تميّزت المنظمات غير الحكومية بتزايد أعدادها الذي صاحبه تزايد في أعداد المتطوعين والموظفين فيها، والتي تركّزت أهدافها على المجالات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والتي تُعنى بالفئات العمرية ما بين (18-37)، الأمر الذي يؤكد فرضية الدراسة، كما بينت الدراسة غياب السياسات والخطط التوزيعية للمنظمات غير الحكومية في فلسطين القائمة على أولويات الاحتياج، بل أنها قامت على أهداف وألويات تلك الجهات التمويلية سواء للأهداف التي تركّزت على دعم الجوانب الاجتماعية-الاستهلاكية، والثقافية، والسياسية، التي كان لها الأثر الأكبر على الأفراد والمجتمع، وبالمقابل تجاهلها للجوانب الإنتاجية-الاقتصادية، والتنمية، كالباحث العلمي، أو للمناطق التي تعود للأسباب السياسية في تلك المحافظات، الأمر الذي أظهر التناقض الكبير بين أهدافها التنموية ومخرجاتها الفعلية، فبالرغم من دعم المنظمات غير الحكومية للأهداف التنموية، إلّا أن الفقر والبطالة والإشكاليات الاجتماعية زادت في فلسطين.

بيّنت الدراسة أيضاً أنّ المنظمات غير الحكومية هي مؤسسات شكلية، وضعيفة الفعالية بالنمو الاقتصادي والتنمية، وأنه تم إحلالها كبديل عن التنظيمات السياسية الفلسطينية من خلال ذوبان التنظيمات السياسية الفلسطينية بتلك المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي أنتج تفريغ التنظيمات من حيّزها السياسي، وإخضاعها للهيكل الإداري لتلك المنظمات، وهو ما أتاح الفرصة لتلك المنظمات في لعب أدوار تعبويّة وتنظيمية سياسية للأفراد، وبالتالي بروزها كعامل مهم في المجتمع لا يمكن الاستغناء عنه، كما ساعدت في زيادة الضعف الحاصل للتنظيمات وأدوارها السياسية وزيادة الفجوة الحاصلة بين الأفراد ونخبها السياسية، داخل السلطة أو خارجها، وأخيراً فاقمت من ضعف المشاركة السياسية للأفراد؛ فقد عززت الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني، وزادت من الفتوية والحزبية القائمة في المؤسسات المجتمعية. وكذلك فقد تحولت المنظمات غير الحكومية في فلسطين من منظمات داعمة تُعنى بالتنمية للمناطق الفلسطينية إلى أداة ضغطٍ وتحكّمٍ في القرارات والسياسات المتخذة، سواء الحكومية منها أو غير الحكومية. كما أنّ تحول الشرعية السياسية من شرعية وطنية إلى شرعية دولية، وغياب الرؤية والمؤسسة الوطنية الوجودية، وانخفاض مؤشرات الديمقراطية، يمكن اعتبارها عوامل فاقمت ذلك الضعف

الحاصل في التنظيمات السياسية، والذي صاحبه فقدان ثقة الأفراد بالتنظيمات والحكومة، وبالنهاية ضعف المشاركة السياسية للأفراد.

وبعد مناقشة ما نتج عن الدراسة، تقدّم الباحثة العديد من التوصيات في محاولة لعلاج الإشكاليات القائمة في فلسطين من خلال العمل على تقوية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وأدوارها الفاعلة، والتي تعود على خدمة الأفراد وأهدافهم، والمصالح العامة المشتركة والمتكاثفة فيما بينهم. وقيام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني على الاستقلالية الإدارية والمالية التي تؤهلها بالقيام في الأدوار الطبيعية الفاعلة والبعيدة عن التدخلات الخارجية وتدخلات السلطة، من خلال التقليل من الاعتمادية على التمويلات الخارجية، والذهاب نحو تعزيز الاكتفاء الذاتي بإنشاء مؤسسات إنتاجية وعلمية تحقق النمو الاقتصادي والتنمية الحقيقية. وأوصت الباحثة كذلك بوضع قوانين صارمة على المنظمات غير الحكومية؛ لمراقبة مصادر تمويلاتها وأهدافها وبرامجها المطبقة، ومدى قربها أو بعدها عن احتياجات الأفراد، وكذلك وضع خطط استراتيجية توزع تلك المنظمات على أسس الاحتياجات المجتمعية، سواء بالأهداف أو بالمناطق. وتقوية التنظيمات السياسية الفلسطينية لهيكلها التنظيمية، وإعادة ترتيب أولوياتها بما يتلاءم مع المصالح العامة للأفراد، وبشكل لا يتضارب في نفس الوقت مع المصالح العليا للسلطة الوطنية من خلال إعادة الشرعية السياسية للأفراد، وبناء الثقة المتبادلة بين التنظيمات والشعب والسلطة أيضاً، والعمل على إعلاء المؤشرات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وإشراك الأفراد بالسياسات والقرارات المطروحة والأخذ بعين الاعتبار الأعداد الكبيرة للشباب الفلسطيني، وضرورة تواجده بمواقع صنع القرار، وبنسب تتناسب مع أعدادهم في المجتمع.

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تتشكل المجتمعات المدنية في الدول من أندية، ومراكز، ومؤسسات، وحركات، وفصائل، ومنظمات غير حكومية بمختلف الجوانب. فالاتفاق على أشكالها في المجتمع لا يعني الاتفاق معها في الأدوار، فهي تختلف بناءً على أهدافها وبرامجها المنفذة؛ فمنها الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والقانونية والسياسية، وهذا ما تجلّى في الحالة الفلسطينية، حيث لعبت مؤسسات المجتمع المدني أدواراً مؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما وتوحّدت أهدافها وأنشطتها في مقاومة الاحتلال الصهيوني القائم على الأراضي الفلسطينية تحت مظلة الحركة الوطنية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تقديم المساعدات والخدمات، والعمل على التنظيم والتعبئة الفكرية والسياسية للأفراد، وبالنهاية محاولة سد النقص الحاصل من غياب السلطة الحكومية الفلسطينية.

عزز بقاء فلسطين لفترات طويلة تحت وطأة الاحتلال من التكاثر المجتمعي القائم، كما وأتاح المجال أمام الدول والمنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية بتقديم المساعدات والدعم للمجتمع الفلسطيني بكافة المجالات، حيث نشطت تلك المنظمات في الثمانينيات، أي في انتفاضة الحجارة الأولى عام 1987م بدعم الجوانب الإنسانية، كالصحة، والإغاثة، والأسرة، والعمل الزراعي، كونها أدوات لتفعيل النشاط الوطني وبناء المجتمع الأهلي، من خلال تدريب الشباب على القيادة ومساعدتهم على رسم الطريق نحو تحرر فلسطين، الأمر الذي أنتج قيادة سياسيين وتمويين في فلسطين، قادرين على قيادة المرحلة القادمة، ففي التسعينيات تطورت أهداف المنظمات غير الحكومية، واتجهت نحو بلورة رؤى ومفاهيم اقتصادية وسياسية جديدة في المجتمع الفلسطيني.

يمكن القول إنّ هذا الانتشار للمنظمات غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني وازدهارها في ظل ظهور آفاق مرحلة جديدة تذهب باتجاه مفاوضات السلام وتوقيع الاتفاقيات مفادها إقامة

سلطة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية، ما هو إلا تأكيدٌ على دورها في تهيئة المجتمع الفلسطيني وبناء مؤسساته وتشكيل مفهوم الحياة المدنية بأسسها الغربية المعاصرة، فما إن جاءت اتفاقية (أوسلو) وما ترتب عليها من إقامة سلطة وطنية في الأراضي المحتلة عام 1967م وبناء المؤسسات التابعة لها، حتى وجدت السلطة نفسها شريكة مع تلك المنظمات في تقديم الخدمات للأفراد وتعبئتهم وتأطيرهم للدفاع عن مصالحها الخاصة، كما وأصبحت تلك المنظمات غير الحكومية تشكل جزءاً كبيراً ومركزياً من النسيج المجتمعي الفلسطيني، وعملت أيضاً على تغطية جانب كبير من احتياجات المجتمع، إضافةً لدورها المكمل للمشروع الوطني والتموي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

شغلت المنظمات غير الحكومية حيزاً كبيراً في المجتمع الفلسطيني، كما واندمجت فيه من خلال تصدير شخصيات فلسطينية سياسية على المشهد المعلن عنها، وعن برامجها المنفذة بكافة المجالات، التي تمثلت في تنفيذها لبرامج مجتمعية مختصة بالشباب والمرأة، والمشاكل الاجتماعية البارزة لتحقيق أهدافها السياسية في فلسطين، فتلك البرامج والأدوار الفاعلة لها في المجتمع ساعدها بالبروز في مؤسسات المجتمع المدني على حساب التشكيلات المجتمعية الأخرى في فلسطين، الأمر الذي أظهر العديد من الإشكاليات في المجتمع من حيث: التمويل، والأهداف، والرؤى، والبرامج المنفذة لتلك المنظمات. وما نتج عن تلك الإشكاليات من مشاكل اجتماعية وسياسية أخرى ستغطيها الدراسة بشكل عام، ومن ثم سنتجه نحو البحث في أهم تلك المشاكل السياسية والمتمثلة في ضعف قدرة مؤسسات المجتمع الفلسطيني على التنظيم السياسي وآثاره على فئة الشباب في فلسطين.

2.1 أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة المطروحة بين أيديكم إلى شقين أساسيين الأول: الأهمية العلمية والتي تتبع من تزايد الجدل القائم حول المنظمات غير الحكومية وأثرها على قدرة مؤسسات المجتمع المدني على التنظيم السياسي في فلسطين، فبالرغم من الحديث المطول والتحليلات العميقة للمنظمات غير الحكومية "NGOs"، إلا ويبقى هذا الموضوع وآثاره على قدرة مؤسسات

المجتمع المدني الفلسطيني على التنظيم السياسي غير متناول بصورته المباشرة ، الامر الذي شكل حافزاً قوياً لدى الباحثة لتناوله.

أما الشق الثاني: تمثل في الأهمية العملية التي انطلقت من أهمية إظهار أدوار المنظمات غير الحكومية على الساحة الفلسطينية، وآثارها على تراجع القدرات التنظيمية السياسية لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، كما وتتيح الدراسة التعمق في دراسة آثار تلك المشاكل على المجتمع بشكل عام وعلى فئة الشباب بشكل خاص وبأكثر خصوصية على التعبئة السياسية والتنظيم. فبالرغم من أثره الواضح على الساحة الفلسطينية إلا وأن أهمية طرحه تنبثق من حداثة أثره الاجتماعية-السياسية التي أصبحت تطفو على السطح مؤخراً، فالمطلع على المشاكل والتنظيمات المجتمعية بالأونة الأخيرة في الحالة الفلسطينية يظهر له جليا هذا التراجع الكبير لمؤسسات المجتمع المدني وبالتالي انكماش أدوارها، وبالمقابل أصبحت كفة الميزان ترجح للمنظمات غير الحكومية من حيث الأعداد والبرامج والآثار المترتبة عليها. فعند الحديث عن المنظمات غير الحكومية سنتناولها الباحثة من جوانب مختلفة، الأولى: أعدادها التي تجاوزت المئات بل الآلاف في المجتمع الفلسطيني، الثانية: آثارها على المجتمع والتي اختلفت باختلاف مواضيع التأثير ومجالات عملها وخصوصا في المجال السياسي، ثالثاً: الفئة العمرية المستهدفة وهنا نجد أن فئة الشباب هي الأكثر تائراً من الفئات الأخرى، الامر الذي يعود بدايةً إلى النسب العالية الذي تشغلها فئة الشباب في المجتمع الفلسطيني، كما ويعود لاسنقطاب تلك المنظمات لفئة الشباب على وجه الخصوص، فهذا التأثير ظهر من خلال التغيير الملموس في المبادئ الأساسية للشباب وأرتباطهم في الجانب المادي على حساب الجوانب الإنسانية الأخرى، والتي ترتب عليها العديد من التبعات أهمها قتل الروح التطوعية لديهم، والعزوف عن مشاركتهم بالقضايا المجتمعية الحساسة المتضاربة مع مصالح تلك المنظمات، وبالتالي العزوف عن المشاركة السياسية، والذي يعود لعدة أمور منها: ضعف التعبئة السياسية للشباب من قبل الأحزاب والتنظيمات المجتمعية، وعدم إيمان الشباب بفاعلية تلك الأحزاب وبرامجها، وبالمقابل اتجاه الشباب نحو مشاركتهم بتلك المنظمات غير الحكومية ومبادراتها الموجهة للشباب وللمجتمع والتي تتبنى روى وأهداف وأجندات تخدم مصالح تلك الجهات التمويلية والمستفيدين منها.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة التي بين أيديكم إلى ما يلي:

1. إظهار تراجع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني كافة وانحسارها في المنظمات غير الحكومية الدولية ذات التمويلات الخارجية، ومناقشة أسباب ذلك التراجع ونتائجه، وبالنهاية طرح تبعاته الخطيرة (كتغيير مفاهيم المجتمع الفلسطيني واستحداث مفاهيم غريبة معولمة، وخصوصاً تلك المتعلقة في المجالات النسوية والجنسوية).
2. إظهار هذا التناقض بين تعدد جهات التمويل وإنحسار الأهداف لتلك المنظمات غير الحكومية، فبالرغم من التعدد الكبير لمصادر تمويلها إلا وأن أهدافها وبرامجها المنفذة تبقى موجه نحو مواضيع وتخصصات محددة في الحالة الفلسطينية.
3. توضيح الآثار المترتبة على التمويلات الخارجية لتلك المنظمات غير الحكومية وآثارها على البرامج الموجهة لفئة الشباب، والتي تقوم باستقطابهم وربطهم بتلك المؤسسات سواء فكرياً أو مادياً.
4. التعرف على مستوى قدرة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني على التنظيم السياسي، وآثارها المترتبة على الشباب وأدوارهم ومشاركاتهم السياسية في صنع القرار والتأثير على السياسات العامة في فلسطين.
5. تقديم استنتاجات ومقترحات وبدائل لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وأدوارها، من خلال تبني إستراتيجية عمل محددة ورؤية واضحة لها تعتمد على مصادر محلية وتشكل أداة جذب للشباب الفلسطيني وبديل قوي عن تلك البرامج المنفذة من المنظمات غير الحكومية.

4.1 مشكلة الدراسة

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في تنظيم الحياة الاجتماعية بجانب دعمها لمطالب وحقوق الأفراد، كما يشكل توزع عبئ تلك المطالب والحقوق على كل من المراكز،

والأندية، والأحزاب، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية، والسلطة الحاكمة ومؤسساتها الحكومية التوازن المرغوب لإتمام صورة المجتمع المتكاملة.

فانطلاقاً من الأدوار الاجتماعية والسياسية لمؤسسات المجتمع المدني، ظهر لدى الباحثة مشكلة الدراسة التي تكمن في "أثر المنظمات غير الحكومية على قدرة مؤسسات المجتمع المدني في استقطاب الشباب الفلسطينيين وتحريكهم نحو القضايا المختلفة"، الأمر الذي أظهر التراجع الكبير لفاعلية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وأدوارها الاجتماعية والسياسية (كالأحزاب والتنظيمات والنقابات)، وبالمقابل انحسارها في المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية التي تترجم الأهداف والرؤى للمولين والتي تكون في أغلب الأحيان بعيدة عن رؤى الأفراد واحتياجاتهم المجتمعية والوطنية.

أدى هذا الحصر لمؤسسات المجتمع المدني في المنظمات غير الحكومية لظهور العديد من الإشكاليات في المجتمع الفلسطيني من حيث: التمويلات، والأهداف، والرؤى، والبرامج المنفذة، والتي من أهمها التراجع الكبير لقدرة مؤسسات المجتمع المدني على التنظيم السياسي بشكل عام وعلى فئة الشباب بشكل خاص، فحالة الضعف التنظيمي التي تعيشها تشكيلات مؤسسات المجتمع المدني وبرامجها في جذب الأفراد والتعامل معهم، أتاحت الفرصة امام المنظمات غير الحكومية للعب هذا الدور التنظيمي والتعبوي للأفراد من خلال تنفيذها برامج موجهة نحوهم و بالتالي أصبحت تلك المنظمات تسيطر على المبادرات الشبابية والمجتمعية، الأمر الذي بلور فكر اقتصادي-سياسي جديد للشباب يتجه نحو المصلحة الشخصية وتنمية الفردية و الجانب المادي، على حساب الجوانب الإنسانية-التطوعية لهم وعلى حساب المصالح العامة أيضاً، مما أوصل الأفراد بشكل عام والشباب بشكل خاص إلى حالة من العزوف السياسي عن المشاركة في صناعة القرار الفلسطيني والتأثير على السياسات العامة، وبالتالي عمل على تحويل الحيز المجتمعي الفلسطيني من حيز منظم إلى حيز نخبوي فنوي-مهني.

وهنا يبرز السؤال الرئيسي للدراسة وهو:

كيف أدى الانتشار الكبير للمنظمات غير الحكومية الدولية إلى إضعاف قدرة مؤسسات المجتمع الفلسطيني على التنظيم السياسي وبخاصة في أوساط الشباب الفلسطيني؟

5.1 أسئلة الدراسة

- متى بدأت تتبلور أدوار المنظمات غير الحكومية على حساب التشكيلات الأخرى لمؤسسات المجتمع المدني في فلسطين؟ وكيف؟
- هل أثرت الأجنحة المصاحبة للتمويلات الخارجية لتلك المنظمات غير الحكومية على أدوارها السياسية في فلسطين وبخاصة على فئة الشباب؟ وكيف؟
- ما هو أثر المنظمات غير الحكومية وأعدادها الكبيرة على قدرة مؤسسات المجتمع المدني في استقطاب الشباب الفلسطينيين وتنظيمهم السياسي؟
- ما هي الأبعاد والتداعيات لنشاط المنظمات غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني؟

6.1 فرضية الدراسة

ساعد الضعف الكبير لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وبرامجها المتوافقة مع احتياجات الأفراد إلى بروز المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية، كما عزز هذا البروز للمنظمات الضعف القائم في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وأدواره الفعالة، وخصوصاً تلك الأدوار التي من أهمها القدرة التنظيمية للشباب الفلسطيني.

فهذا الضعف الكبير في التنظيم والتعبئة السياسية النابعة من المجتمع نفسه أتاح الفرصة إلى ظهور قوى تنظيمية جديدة في المجتمع الفلسطيني تمثلت في تلك المنظمات غير الحكومية وبرامجها، التي أتجهت نحو بلورة فكر جديد للأفراد يقوم على المفاهيم الاقتصادية-السياسية الغربية، كما صاحبها العديد من البرامج الداعمة للشباب والمحقة لمصالحهم الخاصة وطموحتهم، الأمر الذي شكل علاقة تقبل وولاء لبرامج تلك المنظمات وضمن إستمرارها في المجتمع الفلسطيني كما زاد هذا الأمر من بروزها وانتشارها بكافة المجالات.

7.1 حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: سنتناول الدراسة أثر المنظمات غير الحكومية على قدرة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني على التنظيم السياسي، من خلال التعرف على مجالات التأثير لكل من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمنظمات غير الحكومية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما وستطرح الدراسة نتائج تلك التأثيرات وبالمقابل تقديم الاقتراحات والبدائل لمعالجة تلك المشاكل المعاشة، والتي من أهمها: تفعيل كافة التشكيلات لمؤسسات المجتمع المدني النابعة من مطالب واحتياجات الأفراد الأصليين، والتقليل قدر الإمكان من الاعتمادية على التمويلات الخارجية من خلال الاتجاه نحو تمويل تلك المؤسسات المجتمعية من جهات وطنية فلسطينية، لضمان تحقيق مطالب المجتمع والأفراد في الحرية والأستقلال بكافة أشكالها.

الحدود الزمانية: سنتناول الدراسة الموضوع المطروح في الفترة الواقعة بين 2006-2018، فاختيار الباحثة لعام 2006 كبدية زمنية لدراستها لا ينفي تناولها للمراحل السابقة، فأبي ظاهرة لا تكون وليدة لحظة معينة بل تكون وليدة أحداث متتالية تقوم ببلورتها، فاختيار الباحثة لهذه الفترة الزمنية يعود لعدة أسباب أهمها الانتخابات التشريعية الحاصلة في فلسطين عام 2006 والتي أسفرت عن فوز حكومة حماس برئاسة "إسماعيل هنية" التي واجهت كل من شروط اللجنة الرباعية، والحصار المالي للسلطة، وقطع التمويلات الموجهة نحو الحكومة ومؤسساتها وبالمقابل تحويل التدفقات المالية نحو مؤسسات المجتمع المدني وانشاء المزيد من المنظمات غير الحكومية، الامر الذي دفع نحو إقالة الرئيس لحكومة "اسماعيل هنية" وما تبعها من ظهور الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني. كما وتلى تلك الإقالة تكليف "سلام فياض" لتشكيل حكومة فلسطينية جديدة انتهجت نظام اقتصادي ليبرالي، عمل بدوره في تقوية دور المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات المشروطة في المجتمع الفلسطيني، وذهابها نحو لعب ادوار أكثر فاعلية على المجتمع بشكل عام وعلى فئة الشباب بشكل أكثر خصوصية.

الحدود المكانية: ستغطي الدراسة الضفة الغربية والقدس فقط؛ لصعوبة تغطية منطقة قطاع غزة والداخل الفلسطيني والتي تعود للأسباب السياسية المعاشة في تلك المناطق الفلسطينية.

8.1 مفاهيم الدراسة

تشكل مفاهيم الدراسة إطارها العام الذي تحدد جوانب الطرح للموضوع، كما أنها تمثل محور مرجعي ورئيسي في طرح أولي للدراسة، حيث ستتناول الباحثة المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي طرحت في عنوان الدراسة والتي تلخصت في (مفهوم الأثر، وتعريف مصطلح المنظمات غير الحكومية، وتعريف مصطلح المجتمع المدني، وتعريف مصطلح مؤسسات المجتمع المدني، وتعريف مصطلح القدرة التنظيمية، وأخيراً تحديد فئة الشباب المستهدفة في الدراسة):

أثر "Effect": عرفها معجم المعاني الجامع ولسان العرب بترك الأثر وظهور بقيته، وهذا ما حصل في الحالة الدراسية المطروحة فوجود المنظمات غير الحكومية أظهر الأثر في المجتمع الفلسطيني وقضاياها المختلفة.

المنظمات غير الحكومية "Non-governmental organizations" _ NGOs: اختلفت التعريفات والمسميات لها باختلاف المكان والزمان المنشأة فيها، فبدايةً تعتبر تلك المنظمات جزء من مؤسسات المجتمع المدني تشارك في رسم الصورة العامة للمجتمع بكافة تشكيلاته الداخلية. حيث عرفها "كوفي عنان" بأنها "تلك المجموعات الطوعية التي لا تستهدف الربح وينشئها نخبة محددة، كما أنها منظمات مستقلة لا يحكمها دين أو عرق أو توجه سياسي بل تقوم على رؤية خاصة بأهدافها وايدولوجياتها، كما تكون تلك المنظمات في بعض الأحيان وسيط في النزاعات الداخلية لإيجاد حلول للمخاوف المشتركة في الدول، كما تتشكل تلك المنظمات في اغلب الأحيان كونها جزء من حركات عالمية تناضل للتغيير، وتعمل على تحسين حياة الناس وحل المشاكل الاجتماعية لديهم، كما وتقوم في بعض الأحيان على تشجيع الحقوق

السياسية للأفراد كالمشاركة السياسية على المستوى المجتمعي"¹، كما وعرفت العديد من الجهات المعنية والتي تم اعتمادها من قبل دليل المنظمات غير الحكومية بأنها "هي منظمات تقوم على رؤية وقيم وبرامج ورسالة خاصة بها تكون متوافقة مع مبادئها المتمثلة في كل من (الشرعية، والمسائلة من عامة الناس والممولين والمجتمع الأهلي والأعضاء والشركاء، وانتهاج الشفافية في رؤية المنظمة وخططها المرسومة من خلال توفير المعلومات الدقيقة حول أنشطتها وأموالها وسياساتها وإجراءاتها وقراراتها أيضاً)"².

أما المنظمات غير الحكومية في فلسطين لم تقتصر على تلك المنظمات المحلية فقط بل تعدتها لتصل لتلك المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الدولية، التي تعتبر امتداد دولي لمنظمات قائمة في الخارج ولا تقتصر أدوارها على الأدوار الطبيعية فقط، بل تتعداها لتصل لتلك الأدوار المجتمعية والسياسية ذات التأثيرات العميقة في المجتمع وفي حياة الأفراد وطرق تفكيرهم ومعيشتهم، الأمر الذي ساعد على سيطرة تلك المنظمات على الحياة الاجتماعية والسياسية للأفراد وخصوصاً في صفوف الشباب. فهذا التغيير والتطور للأدوار سبقه تطور في الأهداف والبرامج عبر الفترات الزمنية المختلفة، والذي يعود لانخراط اغلب الفئات المجتمعية والقوى الاجتماعية والسياسية في تلك المنظمات والذوبان في هيكلها الإدارية، كما ويعود أيضاً لأعدادها المتزايدة باستمرار وتقاطع برامجها الذي تعنى في التشبيك بالعلاقات فيما بين المنظمات المختلفة، الأمر الذي جعل منها منظمة تحتكر أغلب المبادرات المجتمعية والشبابية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، والذي يعود للتحويلات الحاصلة في النظام الاقتصادي-السياسي الفلسطيني بجانب تلك الازمات السياسية المتتالية التي باتت ترسم الواقع الفلسطيني الجديد والمتوافق مع أهدافها، فهذا الطرح سيتم مناقشته مطولاً في الدراسة والإشارة إلى مؤشرات وأسبابه وبالتالي النتائج المتحققة منه.

¹ عنان، كوفي. المنظمات غير الحكومية وإدارة الأمم المتحدة لشؤون العامة. نيسان/ أبريل 1997. تم استخدامه في تاريخ

2019/1/5. أنظر إلى الموقع الإلكتروني <https://www.un.org/arabic/NGO/brochure.htm>

² دليل المنظمات غير الحكومية. أنظر إلى الموقع الإلكتروني <https://www.mandint.org/ar/guide-ngos>

المجتمع المدني "civil society": تطرق العديد من المفكرين والكتّاب لطرح تعريفات متعددة للمجتمع المدني، منهم "غادة حلايقة" التي عرفته بكونه "مجموعة من تلك العلاقات المتداخلة والمنظمة فيما بين مؤسساته والأفراد"¹، كما ويشير المصطلح أيضاً إلى أنه "المجتمع الذي يُنفذ فيه كافة الأنشطة التطوعيّة، والتي تنظّم من قبل مجموعة من المواطنين الأصليين حول القيم والأهداف والمصالح المشتركة في المجتمع، كما وتتشكل فيه مجموعة واسعة من المنظمات والمؤسسات غير الربحية وغير الحكومية، تهدف إلى تقديم خدمات للمجتمع التي تنشأ بداخله، وتراعي الاعتبارات الثقافية والسياسية والأخلاقية والدينية والخيرية لذلك المجتمع"². وبالنهاية إن تطبيق هذا المفهوم للمجتمع المدني في الدولة يحد من هيمنة الدولة وسيطرتها على شؤون المجتمع، وبالتالي تقوم على الفصل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع، الأمر الذي يحقق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية للأفراد، كما ويجعلهم مواطنون يشاركون باختيار ممثليهم عن طريق الاقتراع ومراقبتهم ومسائلتهم إن لزم الأمر.

مؤسسات المجتمع المدني "civil society organizations" - "CSOs": يعد هذا المصطلح من المصطلحات الديناميكية والملتبسة فلا يوجد تعريف كامل وثابت لها قابل للاستخدام في كل مكان وزمان، ولتوصل لفهم أولي تطرح الباحثة مكونات مؤسسات المجتمع المدني الرئيسية والمتمثلة في كل من: نقابات عمالية ومهنية، ومؤسسات وجمعيات خيرية، ومنظمات غير حكومية، وأخرى دينية، وحركات وفصائل سياسية، ومراكز و نوادي أيضاً، ينشئها عدد من المواطنين الأصليين لنصرة قضية مشتركة، كما أنها تتميز بتشكيلها من أسفل إلى أعلى أي أنها تتكون من الأفراد والمجتمع نفسه وتتلاءم مع أولويات ورغبات أفرادهم ومطالبهم، كما وتتميز في "استقلالها عن القطاعين الحكومي والخاص الأمر الذي يتيح لها لعب دور مؤثر في ظل النظام الديمقراطي"³. حيث يعرف "عزمي بشارة" مؤسسات المجتمع المدني بأنها "هي المؤسسات

¹ تقييم نقدي. دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الفلسطينية. سلسلة دراسات المرأة العربية في التنمية (27). الأمم المتحدة. نيويورك. 1999. ص6.

² الحلايقة، غادة. تعريف منظمات المجتمع المدني. مقالة في موقع موضوع. نشر في تاريخ 14 فبراير 2014. تم استخدامه في تاريخ 2018/11/1. انظر الى الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2Qtd56Z>

³ المرجع السابق.

الناجمة عن الديمقراطية والتي تقوم على التعاقد بين المواطنين الأحرار الذي يشتركون بمصالح ومطالب عامة¹. كما وتعرفها الرؤية الليبرالية بأنها "هي الرؤية التي تتيح الحرية الشخصية، وحرية الاختيار، والمسؤولية الفردية للمجتمع الذي يعيش به، مما يجعل العطاء مرتفع في هذه المجتمعات بارتفاع الإمكانيات المعرفية والمادية لذلك المجتمع، فهو يتيح لجميع الأفراد القيام في المساعدة ورسم مصائرهم بأنفسهم، وهذا ما يفسر أهمية وجود مجتمع مدني قوي وحيوي عن طريق تأسيس عدد من المنتديات والجمعيات التطوعية والخيرية"². كما عرفها "محمد مصلح" بكونها "خليط من الاشكال المختلفة من الروابط التي تشمل النقابات، النوادي، الجمعيات الدينية، والتشكيلات الاخرى التي تتفاعل بحرية وتتخاطب مع بعضها بروح المدنية والتسامح"³.

وبالنهاية لقد خصص "جورج جقمان" تعريف المجتمع المدني في مضمونه الفلسطيني "الذي يتشكل من مجموع التنظيمات المجتمعية المتكونة من مؤسسات، وجمعيات، وهيئات، ومجالس، ونقابات، واحزاب، ووسائل اعلام، وشرائح اجتماعية لها تعبير تنظيمي محدد، يتشاركوا فيما بينهم بمصلحة فعلية مفادها التحول الديمقراطي في المجتمع، مع العلم ان الاشتراط بوجود تحول ديمقراطي ليس شرطاً اساسياً، وهذا ما يدل عليه وجود العديد من الاحزاب والجمعيات ووسائل الاعلام التي تتبنى تحالفات وقوى غير ديمقراطية"⁴.

وبناءً على ما تم طرحه من تعريفات لمصطلح مؤسسات المجتمع المدني ترى الباحثة ذلك الضعف الكبير التي تعاني منه المؤسسات المجتمعية في فلسطين، وأدوارها الطبيعية وخصوصاً بعد قيام السلطة الفلسطينية إذا ما قورنت بنشأة مؤسسات المجتمع المدني وأدوارها في العالم. ففي الحالة الفلسطينية تم حصر كافة مؤسسات المجتمع المدني في تشكيل واحد ألا وهو المنظمات غير الحكومية، كما وأصبحت تلعب أدوار كافة التشكيلات الأخرى وفي شتى

¹ بشارة، عزمي. مساهمة في نقد المجتمع المدني. سلسلة دراسات وأبحاث. مواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله. 1996. مرجع. ص49 و ص84.

² الحلايقة، عادة. تعريف منظمات المجتمع المدني. مرجع سابق.

³ Muslih, Muhammad. **Palestinian Civil Society**. Middle East Journal. Spring 1943. Vol 47. NO2.

⁴ جقمان، جورج. المجتمع المدني والسلطة. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. مواطن. رام الله. 1994. ص111.

المجالات، فقبل قيام السلطة الفلسطينية كان من الممكن أن نطلق على بعض المؤسسات المحلية والوطنية الفاعلة في فلسطين مصطلح مؤسسات مجتمع مدني لتتنوعها، وفاعلية كافة أطرافها المحليين، ولقيامها بتلبية مطالب واحتياجات الأفراد من خلال القيام بالأدوار الاجتماعية (كدعم التعليم، والاهتمام بالمسنين والأيتام)، والأدوار السياسية الفاعلة بصورة كبيرة لطبيعتها القائمة في ظل احتلال وتغطية الهموم الاجتماعية بطموحات سياسية (كالمقاومة السلمية، ودعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه من خلال تقديم المساعدات العينية للأسر المتضررة من الاحتلال، وبالتالي دعم اسر الشهداء والأسرى)، فقد كانت تنطبق على مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين بتلك الفترة مجتمع الجماعات الوسيطة المدنية (والتي تنص على أن الأفراد هم الذين يخلقون تنظيماتهم، كما يتميز بالالتزام المدني لرعاية وتأمين حاجات بعضهم البعض وبلوغ الأفراد للوعي المناسب الذي يؤهلهم لفهم المواطنة وخلق توازن عام بين المطالب الشخصية والمصالح العامة).

كما ويظهر في المجتمع الفلسطيني مفارقة بين الحالة التي تنشأ بها مؤسسات المجتمع المدني في أغلب الدول وطريقة نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين، التي تميزت بقيامها قبل قيام السلطة بكونها تقوم على تنظيم المجتمع وتشكيلاته الداخلية إضافة لتعبئة الأفراد وتثقيفهم سياسياً، أما بعد قيام السلطة فتصاحبت تلك المؤسسات مع إتباع نظام اقتصادي-سياسي معولم عمل على تعديل برامج عمل مؤسسات المجتمع المدني وأهدافها وهيكلها التنظيمية بما يتوافق معه، مما أنتج واقع جديد تهيمن السلطة الوطنية الفلسطينية عليه بشكل كامل، الامر الذي أدى ضعف مفهوم مؤسسات المجتمع المدني وتطبيقها في فلسطين، كما وبلور تعريف جديد لمؤسسات المجتمع المدني خاص كخصوصية الوضع الفلسطيني، وبالنهاية إن قيام السلطة وإنشاء حكومة وطنية ومؤسسات قانونية وسياسية تؤمن للأفراد الخدمات الضرورية هدد وجود واستمرارية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

القدرة التنظيمية "organizational ability": طرح مصطلح القدرة التنظيمية بصورته العامة عند "غرامشي" التي عرفها في أن "أهميتها تكمن في بناء أوسع حركة جماهيرية ممكنة

بكافة الطرق الممكنة للاتصال في الجماهير، كما ويعطى للحزب دور شمولي دون التفرد بالقيادة ودون الاستيلاء على تلك الحركات الجماهيرية المستقلة، وبالنهاية أكد على أهمية وجود منظمات جماهيرية غير تابعة للحزب لان وجودها يوفر قاعدة واسعة من التعبئة والتنقيف¹. كما وتناولها "اندرية هوريو" وحصرها في "الأحزاب؛ لأهمية وجودها وفعاليتها في تنظيم المجتمع، كما ووصفها في التنظيمات الدائمة التي تتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول لممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة، فهي تلعب ادوار مهمة نظرا لما تتمتع به من قدرة على تنظيم وتجنيد الجماهير، فتكمن وظيفة الحزب السياسي في المجتمع في تربية وتوعية المواطنين سياسياً، وتدريب كوادر قادرة على قيادة العمل الوطني وتنمية اتجاهات وبرامج اجتماعية واقتصادية وقيادة الجماهير لتنفيذها، إضافة إلى نقد السلطة وكشف أخطاءها ومنع استبدالها"². أما التنظيم بشكله العام "يتمثل في أنه الفناة التي تتجمع فيها آراء الأفراد وتفضيلاتهم وتوجهاتهم لتحقيق الغايات المشتركة، من خلال إيجاد مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية، وتمنع الفساد، وتزيد من قدرة معالجة الازمات والتوترات بالمجتمع والاستجابة للمطالب الشعبية للأفراد"³. كما وتطرح الباحثة الفرق بين المفهوم المدني والمفهوم السياسي للتنظيمات المجتمعية لأهميتها في رسم تصور عن القدرة التنظيمية، "فالتنظيم المدني: هو تنظيم اجتماعي يتعلق بالأفراد كونهم مواطنين وأعضاء في الوطن لهم عقائد وأفكار ورموز خاصة بهم، كما يشكلون خصوصية واستقلالية ذاتية وتنمية التضامات الجزئية، فهم لا يخضعون لقواعد مرسومة بل مرتبط بتبدل موازين القوى أو الأخلاق أو المصلحة. أما التنظيم السياسي: هو تنظيم مركزي ورسمي مبني على قانون ثابت ومجرد وموضوعي، وتكون غايته التسامي والتجاوز من اجل التوحيد الشامل وخلق رابطة وطنية شاملة"⁴.

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا. التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني، انظر الى الرابط الالكتروني http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3981.

² المرجع السابق.

³ الخزرجي، ثامر. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، 2004، ص113.

⁴ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا. التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني، مرجع سابق.

ومن هنا تخرج الباحثة بتصور وتعريف إجرائي للقدرة التنظيمية يتمثل في قدرة المجتمع على التنظيم السياسي للأفراد، بكونها شبكة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشمل كافة القوى والتنظيمات السياسية والاجتماعية سواء الرسمية (التي تخضع للقوانين واللوائح الرسمية) أو غير الرسمية (لا تقوم على اللوائح والقوانين بل تتأثر فيها وبالمحيط التي تنشأ فيها)، كما أنها تتميز بقدرتها على اختراق صفوف الجماهير وفهم همومهم والتعامل معها ومن ثم العمل على تنظيم المجتمع وتعبئة أفراده، كما وتتكون هذه القوى من القيم، والمعتقدات، والتوجهات السلوكية المشتركة بين اغلب المواطنين في المجتمع، والذين يشتركون في المخاوف والطموحات ويعملون سويًا لمعالجة المشاكل ونشر فكر واعي يُمكنها من قيادة نفسها وصناعة قراراتها، والذي يستمدون شرعيتهم الثورية من قدرتهم على وصف الواقع بلغة وأسلوب الشعب (وهو عكس خطاب السلطة الذي يسقط على الشعب من أعلى).

ومن أهم أشكال تنظيمات مؤسسات المجتمع المدني هي الاحزاب السياسية، فمستقبل أي حزب سياسي أو قوة اجتماعية مرهونة بقدرته على تحديد هوية سياسية واجتماعية لها، وانسجام خطابه الاجتماعي مع مصالح الفئات الاجتماعية التي يحمل هويتها، فتطرق الباحثة للحزب السياسي ينبع من أهميته وتمثيله لأداة مهمة في التغيير، وتعزيز المشاركة وتداول السلطة، كما وتشكل أهم التنظيمات الاجتماعية القصديه. أما بعد التطور التكنولوجي التي عاشته المجتمعات أصبح من الصعب تطبيق ذلك النمط التقليدي من التنظيم، فقد أصبحت المجتمعات تميل إلى الديمقراطية المباشرة المنطلقة من قوى السوق وبيروقراطية الدولة وأدواتها وعجز الاحزاب السياسية مما أتاح ظهور تلك المنظمات غير الحكومية.

فهذا الطرح للمؤسسات المجتمعية والتنظيمات السياسية أوصلت الباحثة إلى الحالة الفلسطينية المعاشة والتي تفتقد فيها مؤسسات المجتمع للتنظيم السياسي لأفرادها، والذي يعود إلى ذوبان التنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني كافة في المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية، ومن هنا سنتطرق الباحثة لدراسة هذه الإشكالية وأسبابها ونتائجها وما ترتب عليها من إشكاليات أخرى، كما وستطرح بالنهاية العديد من الحلول والتوصيات للمعالجة تلك الإشكاليات.

فئة الشباب: هي مرحلة عمرية يكتمل فيها نضج الإنسان سواء عقلياً أو جسدياً، حيث يصبح الإنسان قادر على الاختيار الحر وقادر على بناء ثقافته، فالدراسة ستتناول الحالة الفلسطينية التي تحدد بيئتها فئة الشباب "بناءً على بيانات الإحصاء المركزي الفلسطيني" بالأعمار "15-29 سنة"¹.

9.1 منهجيات الدراسة

وظفت الباحثة العديد من المناهج لدراسة وتوضيح الظاهرة المطروحة من كافة جوانبها، كما تساعد في الإجابة عن التساؤلات المطروحة وبالتالي إثبات ما تم طرحه بالفرضية، من خلال استخدامها للمناهج على النحو الآتي:

المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدام هذا المنهج في أغلب فصول الدراسة التي وظفتها الباحثة لوصف الأوضاع المجتمعية والسياسية الفلسطينية التي تعاني من التعقيد، كالاتفاقيات السياسية التي تمخض عنها النظام السياسي الفلسطيني _المتتملة في اتفاقية أوسلو_ وتبني نظام اقتصادي جديد (النظام الرأسمالي)، وما لحقها من انتخابات تشريعية ورئاسية تمخض عنها الانقسام السياسي الفلسطيني-الفلسطيني، الجرح النازف في تاريخ الحالة الفلسطينية وأثاره السلبية محلياً ودولياً، والتي من أهمها غياب مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وبالمقابل فتح الطريق للمنظمات غير حكومية ذات التمويلات الخارجية في لعب ادوار سياسية متعددة. كما وانطلقت الباحثة من وصف الحالة الفلسطينية بكافة جوانبها لتحليل المجتمع المدني ومؤسساته، وأدواره المتعددة التي تعدت كونها أدوار طبيعية وذهابها نحو الأدوار السياسية كالتعبئة والتنظيم، وأثارها العميقة على المجتمع والافراد والشباب بصورة أكثر خصوصية.

المنهج النقدي: وظفت الباحثة هذا المنهج في نقد مفهوم المنظمات غير الحكومية وأدوارها السياسية، كما ونقدت البروز الحاصل للمنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية، على حساب التشكيلات الأخرى من مؤسسات المجتمع المدني التي تلبي طموحات ومطالب الأفراد والمجتمع، الأمر الذي أثر بصورة كبيرة على مستقبل الشباب الفلسطيني وسلوكه المجتمعي

1 مركز الإحصاء الفلسطيني، نشر في تاريخ 11 أغسطس 2011.

والسياسي، وبالنهاية ستتقد الباحثة الذوبان الحاصل في مؤسسات المجتمع المدني بالمنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية، وآثارها الملموسة على إضعاف القدرة التنظيمية لتلك المؤسسات والقوى في التنظيم والتعبئة للفلسطينيين وخصوصا الشباب.

منهج دراسة الحالة: ستوظف الباحثة هذا المنهج في دراسة الحالة الفلسطينية بشكل عام، كما وستطرق من بعدها إلى أثر المنظمات غير الحكومية على تراجع قدرة مؤسسات المجتمع في التنظيم السياسي وخصوصا على فئة الشباب، حيث ستستخدم الباحثة أدوات وآليات البحث في هذا المنهج والمتمثلة في: المقابلات_ أداة بحثية مشتركة بين كل من المنهج الوصفي- التحليلي ومنهج دراسة الحالة_، والملاحظة الشخصية_ أداة بحثية مشتركة بين كل من المنهج الوصفي- التحليلي ومنهج دراسة الحالة_، والقياس من خلال إعداد جداول بأعداد ونسب الجمعيات الأهلية الفلسطينية كافة_ تشمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني_ في المحافظات الفلسطينية والوزارات المختلفة (جداول اقتصادية، وجداول سياسية، وجداول اجتماعية)، لخدمة الدراسة المطروحة والوصول لنتائج أكثر دقة.

10.1 الدراسات السابقة

يعد موضوع المنظمات غير الحكومية في فلسطين تحت المسمى الأكثر شيوعاً "NGOs" من ابرز المواضيع المطروحة في الكتابات والدراسات الفلسطينية ولكن بعمومياتها، لذلك ستطرحها الباحثة بكونها تمثل البنية الأساسية للدراسة المطروحة بين أيديكم، كما وستطرح البعض الآخر لتقاطعها مع إحدى جوانب الدراسة ونتائجها، الامر الذي سيشكل تدعيم لما ستطرحه الباحثة، والتي سنتناولها على النحو الآتي:

1) دراسة خالد حامد شنيكات، بعنوان "المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية- دراسة في الأبعاد التمويلية"، 2012¹

بحثت الدراسة الأبعاد السياسية لتمويلات المنظمات غير الحكومية، كما ودراسة طبيعة العلاقة والشراكة بين المنظمات غير الحكومية والممولين، والتي رأت من خلالها أن المال يشكل

¹ شنيكات، خالد حامد. المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية- دراسة في الأبعاد التمويلية. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابو ظبي. العدد (127). 2012.

ضرورة أساسية للعمل في تلك المنظمات لإنجاز مهامها ولضمان أستمرايتها، فتلك التمويلات تشكل أجندة المنظمات غير الحكومية وأهدافها، كما وتوصلت الدراسة المطروحة للعديد من النتائج من أهمها: أن مسألة التمويل الخارجي له تبعاته على المنظمات غير الحكومية، كما ولها تأثير كبير بتعزيز وجود ونفوذ وكلاء محليين للجهات الخارجية الداعمة في تلك المجتمعات.

اتفقت الدراسة المطروحة مع دراسة الباحثة في كل من: أهمية فهم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والمانحين، الارتباطات الكبيرة بين التمويل والأجندات والاهداف للمنظمات غير الحكومية وما ينتج عنها من تبعات متعددة. فالباحثة تؤكد ما طرح من أفكار ولكنها ستقوم بتوسيع الأفق والبحث في تلك المنظمات، كما وستطرح أثارها العامة ومن ثم ستنتج نحو التطرق لقدرة مؤسسات المجتمع على التنظيم السياسي للشباب الفلسطيني، الذي ستناقش فيها البرامج والأدوات الجاذبة لفئة الشباب في تلك المنظمات وبالتالي عدم الاقتصار على جزئية التمويل فقط.

2) دراسة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، بعنوان "تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"¹

طرح التقرير القوة الكبيرة التي تشكلها منظمات المجتمع المدني وأبعادها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما ناقش اعتمادية تلك المؤسسات على التمويل الأجنبي والآثار المترتبة على ذلك من حيث خطتها ومهامها في المجتمع.

تدعي الباحثة بأن التقرير المطروح يخلط بصورة كبيرة بين كل من مصطلح المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وعدم التفريق بينهما، الأمر الذي أفقد التقرير موضوعيته كما وأنتج خلل في التشخيص للحالة المطروحة ونتائجها، فقد طرح التقرير مصطلح اسماء (منظمات المجتمع المدني) ذات الأهداف والبرامج والاستراتيجيات والتمويلات الخارجية، وهنا حصل اللبس بالمفهوم فتلك المنظمات ليست منظمات مجتمع مدني _لأن منظمات المجتمع

¹ الوكالة الامريكية للتنمية الدولية. تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أنظر الى الرابط <https://bit.ly/2p6MZLL>

المدني تكون أهدافها ومطالبها من المواطنين الأصليين_ بل هذا التعريف للمنظمات غير الحكومية. فبرأي الباحثة بالرغم من ضعف مؤسسات المجتمع المدني في العديد من الدول العربية وبروز المنظمات غير الحكومية كفاعل أساسي يقوم بأدوارها ومهامها في المجتمعات، إلا وأنه يبقى من الخطورة الكبيرة أن يتم تبني هذا اللبس بالمصطلحات ولو كانت تلك المنظمات تأخذ ادوار كافة التشكيلات لمؤسسات المجتمع المدني وتقوم بمهامه.

(3) دراسة الصليب الأحمر الفرنسي للمنظمات غير الحكومية لعام 2017 بعنوان "الحاكمية الرشيدة والشفافية في حالة السنغال"¹

ناقشت هذه الدراسة موضوع الحاكمية الرشيدة والشفافية في حالة السنغال من الجانب الوصفي، والتي تتحدث عن أهم جوانب القصور للمنظمات غير الحكومية والذي تمثلت في ضعف الشفافية والمسائلة، وبالمقابل ظهور الانحيازاتغير المبررةوذات الاعتبارات الخارجية لتلك المنظمات في بعض الدول القائمة فيها.

اتفقت هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في النقد الموجه لجوانب القصور للمنظمات غير الحكومية وقيامها على الانحيازات والاعتبارات الخاصة بها، وبالتالي عدم المسائلة لها وعدم الاهتمام بالمطالب والاحتياجات الحقيقية للمواطنين، ولكنها اختلفت في حيزها المكاني المتمثل في دراسة حالة السنغال.

(4) دراسة علي احمد رحامنة، بعنوان "الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017)", أيار 2018²

تحدثت الدراسة المطروحة بشمولية وعمومية كبيرة عن الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في عدد من البلدان العربية للفترة الواقعة بين 2011-2017،

¹Gning, Sadio Ba, Poulet, Kelly and Ndiaye, Alfred Inis (2017). "NGOs as Space of Governance: from an ethnography of practice to an ethnography of the constraints on autonomy". Fonds Croix-Rouge française Les Papiers du Fonds n°12.

²رحامنة، علي احمد. الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017). رسالة ماجستير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن. أيار 2018.

وانعكاسات هذا الدور السياسي-الأمني على الدولة، كما وتناولت الأدوار الإنسانية والإنمائية للمنظمات غير الحكومية بأنها ادوار فعالة وإيجابية ويجب الالتزام بها وعدم المساس بأدوارها السياسية للدول، فقد انتقدت الأدوار السياسية للمنظمات غير الحكومية وانعكاساتها الوخيمة على الدولة والمجتمع، والتي تصل للمساس بسيادة الدول وتعزيز التعاون الدولي على حساب التعاونات الداخلية بالدولة أو بالدول الإقليمية، الامر الذي أوج الأوضاع الأمنية والسياسية في تلك الدول.

اتفقت هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في كل من الجانب النقدي للمنظمات غير الحكومية وأهدافها، وفي الهواجس المطروحة للأدوار السياسية لتلك المنظمات ومخاطرها، والمتمثلة في اختراقها لسيادة الدول وتعزيز مواضيع محددة على أفراد تلك الدول ولو لم تكن تلك المواضيع تلبي احتياجاتهم المجتمعية، بل تنتظر بعين المصلحة لها بتلك المنظمات والبرامج والسياسات المطبقة. كما واختلفت بكونها لم تتطرق لجانب التنظيم والتعبئة السياسية في أدوار المنظمات غير الحكومية ذات الاجندات الخارجية، كما تطرقت للمنطقة العربية بعموميتها وبعمومية أدوارها المنفذة.

5) دراسة حازم يوسف النملة، بعنوان "المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من منظور الاقتصاد السياسي: مداخلة من منظور الهيمنة العالمية"، 2008¹

طرحت الدراسة العلاقة المتبادلة بين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بمنظور اقتصادي، فقد ركزت الدراسة بطرحها على تأثير دول الجنوب بدول الشمال من حيث الأفكار، والممارسات، والايديولوجيات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي السياسية، مما أنتج مجتمعات جنوبية تتبنى نمط الإنتاج المادي وإتباع العولمة، والتي أحضرتها المنظمات غير الحكومية لتلك المجتمعات من خلال فرض هيمنة النمط الليبرالي الجديد بمنظوره الاجتماعي والاقتصادي، وإعادة صياغة العلاقات بين الجنوب والشمال، كما وأدى هذا النمط إلى تبني

¹ النملة، حازم يوسف. المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من منظور الاقتصاد السياسي: مداخلة من منظور الهيمنة العالمية. رسالة ماجستير منشورة. جامعة بيرزيت. رام الله. فلسطين. 2008.

المجتمعات الجنوبية ترتيبات اجتماعية محددة واستثمارات مادية للشمال منفذة بالجنوب، كما وشملت هذه الدراسة انتقاد الأدوار الاقتصادية-السياسية المعولمة للمنظمات غير الحكومية وتحليل الخطاب فيها، فقد اعتبرته بنية مؤسسية وتحليل النظام المؤسسي المرتبط بالقوى الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تأثيرها على القوى السياسية، فقد ناقشت الدراسة مكونات الهيمنة العالمية وأبرزت آليات ومحركات تكوين هذا النمط المهين الذي تجسد أدوات واليات القوى الاجتماعية المعولمة، وبالنهاية خلصت الدراسة لاستنتاج رئيسي يقوم على أن اللحظة التي شهدت المجتمعات فيها مأسسة تلك المنظمات غير الحكومية هي لحظة نفاذ الهيمنة العالمية في السياقات المحلية.

اتفقت هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في العديد من الجوانب التي تحدثت فيها عن الهيمنة العالمية على البنى المجتمعية والمؤسساتية المترجمة، من خلال الأدوار السياسية والاقتصادية التي تلعبها تلك المنظمات غير الحكومية، كما واتفقت أيضاً بنظرتها الناقدة للمنظمات غير الحكومية وبرامجها ذات الايدولوجيات الغربية، وبالتالي محاولات تلك الدول بفرض ايدولوجياتها من خلال المنظمات غير الحكومية وانعكاسات كل تلك التوجهات على الواقع الاقتصادي والسياسي المعاش فلسطينياً، كما تتميز دراسة الباحثة عن هذه الدراسة بأنها ستعمل على معالجة المنظمات غير الحكومية ذات الأجندات الخارجية على مؤسسات المجتمع المدني، والتعرف على مدى تأثير ذلك على قدرة مؤسسات المجتمع على التنظيم السياسي لدى فئة الشباب الامر الذي لم تشير له هذه الدراسة، وأخيراً فقد اختلفت بالحيز المكاني للدراستين.

فبعد التحليل العميق للدراستين_السابقة والحالية_ تؤكد الباحثة تكاملهما في جوانب التأثير للمنظمات غير الحكومية على المجتمعات، فالدراسة السابقة تختص بذلك الأثر الاقتصادي-الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية وتتناول بطبيعة الحال تلك التأثيرات السياسية، فالأثر الاقتصادي والسياسي غير منفصلين تماماً عن بعضهم البعض، فالدراسة السابقة تأخذ التأثيرات كافة بصورتها العامة والواسعة للعلاقات ما بين دول الشمال ودول الجنوب، أما في الدراسة الحالية فإن الباحثة تركز على اثر تلك المنظمات غير الحكومية على الحيز السياسي

الفلسطيني الخاص في ضوء انحسار كافة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تلك المنظمات غير الحكومية. أما جوانب الاختلاف بين الدراستين تتمثل في الحيز المكاني المدروس وعلى عمومية طرح الموضوع أو خصوصيته، فالدراسة السابقة تتناول المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع بعمومية تلك المواضيع أما الدراسة الحالية تتناول المنظمات غير الحكومية بأكثر خصوصية في ما يخص جانب الأثر لتلك المنظمات على القدرة التنظيمية للمجتمع على فئة الشباب.

12.1 التعقيب على الدراسات السابقة

بعد تناول الباحثة للعديد من الدراسات السابقة التي طرحت وعالجت مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشكل عام وتأثيراتها ونتائجها، تتوصل الباحثة إلى أن أثر هذا البروز للمنظمات غير الحكومية على قدرة المجتمع على التنظيم السياسي لم يحظى بالاهتمام الكافي من الباحثين، فاعلم الباحثين توجهوا نحو دراسة المنظمات غير الحكومية وتمويلاتها وعلاقتها مع السلطة الفلسطينية وانتقاد برامجها الموجهة لمواضيع محددة.

كما ذكرت الباحثة سابقاً أن الدراسات السابقة تناولت العديد من الجدلديات والإشكاليات في المنظمات غير الحكومية، أهمها: موضوع التمويل وتأثيره على الأهداف والبرامج المطبقة، وهنا اتفقت الباحثة مع كل من دراسة "شنيكات"، و"علي احمد رحامنه" بهذا الطرح الذي سيشكل جزء من الدراسة الحالية، ولكن بصورة أكثر تركيزاً على اثر تلك البرامج على الشباب الفلسطيني أما الإشكالية الأخرى التي تناولتها الدراسات السابقة واتفقت مع الباحثة هي ادوار تلك المنظمات بالهيمنة واستخدام تلك القوى الاجتماعية كأدوات لها، والتي اتفقت فيه الباحثة مع دراسة "تقرير الصليب الأحمر الفرنسي"، و"حازم يوسف النملة"، فبالرغم من التوافق على الإشكالية إلا وأن الباحثة ستتناولها بأبعادها السياسية وخصوصاً على فئة الشباب في فلسطين، وليس بالأبعاد الاقتصادية.

الفصل الثاني

مؤسسات المجتمع المدني اللسطيني وتطورها

الفصل الثاني

مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وتطورها

تتكون الدولة من العديد من التنظيمات الطوعية-المدنية متعددة الأنشطة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، التي تتشكل ضمن إطارين رئيسيين؛ الأول حكومي، والآخر غير حكومي، بحيث يشتملان على ثلاثة قطاعات أساسية، يتمثل في القطاع الأول الحكومي وهو السلطة الحاكمة ومؤسساتها، وقطاعين آخرين غير حكوميين، الأول هو القطاع الخاص ومؤسساته، والثاني هو المجتمع المدني ومؤسساته. فالفاعل والعمل الجاد بين كافة تلك القطاعات هو الذي يشكل الصورة العامة للدولة، كما ويحقق المنفعة الجمعية للدولة وللمجتمع وللأفراد أيضاً.

وكما يختص الجانب الحكومي ومؤسساته بالدولة كافة، بما فيها الأنشطة الرسمية والرقابة على الجهات غير الرسمية، تختص مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع وأفراده وأنشطته المتعددة غير الرسمية، والرقابة على الجهات الرسمية وغير الرسمية، فالمجتمع بصورته المدنية يشمل العديد من المنظمات والمؤسسات والأندية والمراكز، والنقابات، والهيئات، والجمعيات، والتي تتصف أغلبها بالتطوعية وغير الربحية، كما أنها تقوم على أساس تقديم الخدمات وتحقيق مطالب الأفراد، ضمن تكامل كافة جهود تلك المؤسسات المجتمعية وتنسيقها وتوحيدها لصنع المجتمع بصورته الجماعية وتحقيق الأهداف الشرعية.

تختلف مؤسسات المجتمع المدني وتختلف كذلك مراحل تطورها باختلاف الظروف العالمية المعاشة؛ كالحروب المتتالية وما صاحبها من أوضاع معيشية صعبة، إضافة إلى الاختلافات الحاصلة في النظم السياسية والاقتصادية؛ النظام الاشتراكي، النظام الرأسمالي، ونظام السوق المفتوح، وما إلى ذلك من مناهج متبعة تختلف عن بعضها في الأهداف والبرامج والأدوار الفاعلة، والاختلافات القيمة في المجتمع، سواء ثقافياً أو اقتصادياً أو سياسياً. فتلجأ الاختلافات المتعددة بالظروف العالمية صاحبها ظروف محلية تعود لخصوصية كل دولة على حدة، كما ويضاف إلى تلك الظروف الأطماع الدولية للدول المتقدمة في الدول النامية، التي

أنتجت الحملات الاستعمارية على الدول، سواء بالأدوات العسكرية أو الثقافية التي لها الأثر الأكبر على المجتمع والأفراد.

ومن أوضح الأمثلة على الغزو الثقافي، غزو الدول الأوروبية لأغلب الدول النامية، والذي سبقه مرحلة النجاح في انتهاج أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية أوصلت مجتمعاتها إلى نمو وتنمية مستدامة، الأمر الذي دفعها نحو الاعتزاز بهذا النجاح ومحاولة تصديره للدول النامية، من خلال إنشاء هيكلية متكاملة الجوانب، تمثلت في الدعم المادي والإداري للجانب الحكومي وغير الحكومي من خلال إنشاء منظمات غير حكومية دولية في تلك الدول، تقوم على أطر ومجالات محددة وتراقب عليها، كما وتمثلت أيضاً في دعم مؤسسات المجتمع المدني القائمة مسبقاً، والتي أحكمت السيطرة عليها وعلى الأفراد العاملين فيها من خلال وسائل عدة أبرزها التمويلات المرسلّة إليها، وترى الباحثة أن تلك السيطرة على الجانب المدني للمجتمعات كانت تهدف إلى السيطرة والتحكم في عقول الأفراد وإقناعها بضرورة الذهاب نحو المدنيّة والتنمية ضمن رؤيتها الأوروبية، وبذلك تجسّد الغزو الثقافي في بروز المنظمات غير الحكومية الدولية وما صاحب ذلك من تداعيات كثيرة.

تسعى الباحثة في هذا الفصل من الدراسة لمناقشة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وتتبع نشأتها وتطورها في ظل الظروف الدوليّة والمحليّة، ومن ثم تبيان الصفات العامّة والأهداف والأدوار لتلك المؤسسات، وتصنيفها ضمن ما هو مطبّق أم غير مطبّق في المجتمع المدني الفلسطيني، الأمر الذي سيُظهر جوانب القصور والإشكاليات التي تعاني منه مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

1.2 نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

بدايةً تتناول الباحثة نشأة مؤسسات المجتمع المدني "للفترة التي سبقت تبلورها بالمفهوم الحالي والذي لم يكن معروفاً قبل عام 1700م"¹، فتحدد مفهومها يعود لذلك التأثير الكبير على

¹ أبو النصر، مدحت محمد. إدارة منظمات المجتمع المدني. إيتراك للنشر والتوزيع. القاهرة. 2007. ص68.

المجتمع والأفراد وحقوقهم الطبيعية بالحياة والعمل والمشاركة، الأمر الذي شكل حافزاً قوياً للباحثين بتحديد أوضاع للمجتمع المدني والعمل على تطويره وتحديد مؤسساته وأدواره في الدول، وهو "الذي تحقق فعلياً من خلال عقد الدول للعديد من المؤتمرات العالمية التي تهتم وتناقش المجتمع المدني ومؤسساته"¹، والتي شكلت البذرة الأولى في تشكيل مفهوم مؤسسات المجتمع المدني.

1.1.2 مدخل لنشأة المجتمع المدني ومؤسساته

ظهرت فكرة ما يسمى (المجتمع المدني ومؤسساته) في الدولة الإسلامية منذ مئات السنين ولكن باختلاف المسميات²، فقد كان يطلق عليها (مؤسسات الأمة) وتتمثل في (المسجد، والحسبة، ومؤسسات الوقف، ومؤسسات الصدقة)³، كونها مؤسسات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دينية، تختص بأمور الأفراد المعيشية المختلفة؛ كالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والإفتاء وما إلى ذلك، كما كانت تدعو لفصل واستقلال تلك المؤسسات عن مؤسسات الحكم في الدولة والرقابة عليها، ولكن أقتصرت تنفيذها في الدول الإسلامية فقط⁴. أما في الدول الأوروبية فقد "اعتبر القرنان السابع والثامن عشر بمثابة الظهور الأول لفكرة المجتمع المدني"⁵، علماً أن هذا المفهوم تبلور في الفكر اليوناني عند (أرسطو)⁶، وما تلاها من تبين لنهج جديد في التفكير والتطور سُمي (بعصر التنوير)، وتميز في فصل الدين عن الدولة كنوع من أنواع الاستجابة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتلك الدول.

¹ أبو النصر، مدحت محمد. إدارة منظمات المجتمع المدني. مرجع سابق، ص 68.

² الصبيحي، احمد شكر. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2000. ص 49-54.

³ ابو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري تفكيك اشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله. فلسطين. 2008. ص 211.

⁴ عبد الفتاح، سيف الدين وآخرون. المجتمع المدني والاهلي من منظور اسلامي بين الفكر والممارسة المعاصرة. دمشق. دار الفكر. 2003. ص 97.

⁵ Lipset, Seymour Martin. *The Encyclopedia of Democracy*. London. Routledge. 1995. P240.

⁶ الصبيحي، احمد شكر. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. مرجع سابق، ص 21.

مر المجتمع المدني بالعديد من المراحل المفصلية التي لعبت دوراً كبيراً في بلورة شكله الحالي؛ فقد تمثلت بدايتها في القرن السابع عشر والتي تميّزت بصورته البدائية، أمّا الظهور الفعلي للمجتمع المدني بدأ يتشكل في نهاية القرن الثامن عشر، المتمثل "في فترة مفكري العقد الاجتماعي أمثال: (جون لوك، جان جاك روسو، توماس هوبز)"¹، الذين ساعدوا في وضع مفهوم عام للمجتمع المدني دون تمييز بين ما هو مدني أو سياسي، الأمر الذي عمل على تحفيز تلاميذ هؤلاء المفكرين نحو تعمق ودراسة أكثر للمجتمع المدني ومفهومه، مما أنتج "مرحلة جديدة للمجتمع المدني، وهو المجتمع البرجوازي، ولكن بصورته الاقتصادية والتجارية في عهد (هيجل)، ومن ثم تبعه (ماركس) الذي أكد أفكار (هيجل) وأضاف عليها فكرة التمييز بين البنية الفوقية والتحتية، كما وناقش أيضاً العلاقات المتبادلة بين علاقات السوق والعلاقات الاجتماعية في المجتمع"².

بالرغم من تعدد جهات البحث والدراسة للمجتمع المدني في الفترة التي أسلفت الباحثة بالحديث عنها؛ إلّا أنّ المرحلة التي تلت المفكر (ماركس) تميّزت بركود فكري في تطوير مفهوم المجتمع المدني والعمل عليه، ولكنّ هذا الركود لم يدم طويلاً إلّا وعاد تركيز المفكرين على المجتمع المدني وبقوة في فترة (غرامشي) الذي ناقش المجتمع المدني من منظور كونه ساحة للتنافس الأيدولوجي-الثقافي"³، كما و"طرح مؤسسات المجتمع المدني بكونها مؤسسات اجتماعية تطوعية وغير حكومية تتمثل في دور العبادة، والنقابات، والأحزاب السياسية، والجمعيات بكافة أشكالها، والتنظيمات المتعددة الأخرى، كما أنّها تهدف لحل المشاكل الاجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية والثقافية للأفراد"⁴.

لم تعد تكفي تلك الأهداف العامة في حماية الأفراد وتقديم الخدمات؛ بل تطوّرت حتى أدخلت مفهوماً جديداً على المجتمعات المدنية، تتمثل في التحول الديمقراطي والتنمية

¹ أبو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق، ص19

² المرجع السابق. ص33-40.

³ المرجع السابق. ص42.

⁴ المرجع السابق. ص124-125.

المستدامة¹، وقد تميّز هذا التطور للأهداف في كونه تطوراً طبيعياً قائماً على احتياجات الأفراد وخصوصية المجتمع وظروفه التاريخية في أغلب الدول، لكنّ الوضع مختلف في الدول النامية؛ فتلك الأهداف لم تتبع من احتياج الأفراد، ولا تراعي خصوصيته وظروفه التاريخية، بل تم استيرادها بقلبها الفكري والاقتصادي الأوروبي الذي يحقق التطور والتنمية، الأمر الذي أنتج تشوّهاً واضحاً لتلك المجتمعات، وأبعدها عن الأفراد ومطالبهم.

من هنا، تتناول الباحثة التاريخ والخصوصية التي أقامت المجتمع المدني في العالم العربي، وفلسطين خاصةً، فتلك الخصوصية تمثلت في أن نشأة المجتمع المدني في الدول العربية، التي تُعدّ فلسطين جزءاً منها، تزامن مع تاريخ حركات التحرر العربي من الاستعمار والاستبداد بكافة أنواعه²، والتي نشطت في نهاية القرن التاسع عشر وبدأت تتبلور بصورتها الحالية في بداية القرن العشرين، كونها منظمات شعبية تعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة، كالنقابات، والاتحادات، والمنظمات النسائية والشبابية، والجمعيات الأهلية والتعاونية والاجتماعية والثقافية، وتقدم خدمات لأعضائها وللنساء في المجتمع³، فهذه النشأة لمؤسسات المجتمع المدني تلاها تطورٌ كبيرٌ في الفكر السائد (الرأسمالي) وأهميته في الدول العربية، كما وصاحب هذه التطورات إدخال العديد من القضايا المستحدثة على العالم العربي (كقضايا حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل، وحقوق الأقليات)⁴.

تميّز المجتمع المدني العربي في تحولات مفصلية أثرت بشكل أساسي على طبيعة الحركات الاجتماعية فيها، التي حولتها من حركات تقليدية تقوم على هدف موحد يلبي احتياجاً معيناً للأفراد من خلال تشكيل أحزاب ونقابات تضغط على السلطة الحاكمة، وتلبي أهدافها الموضوعية، إلى حركات اجتماعية جديدة تقوم على تبني العديد من القضايا العامة والمتشعبة، وعدم حصرها في موضوع محددٍ وقابلٍ للحل النهائي والسريع. كما أنها لا تضع رؤيةً عامةً

¹ أبو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص125.

² المرجع السابق. ص58.

³ المرجع السابق. ص58-66.

⁴ المرجع السابق. ص67-68.

للأهداف المرجوة، ولا يشترط التنسيق والتوحيد للجهود في سبيل تحقيقها¹. وكلّ ما ذكر كان لمحة بسيطة عن نشأة وتطور المجتمع المدني العربي.

في النهاية تختتم الباحثة هذا المدخل بمقولة (محمد عبد الجابري): إنّ "إنشاء مؤسسات مجتمع مدني في الدول العربية لا يعبر عن نضج حقيقي في تلك المجتمعات، وهذا يعود للطريقة التي أسقط فيها المجتمع المدني الأوروبي ومفاهيمه ومؤسساته الغربية على تلك المجتمعات التي تستخدم العنف بكل أشكاله، لفرض سيادة السلطة الحاكمة"².

2.1.2 نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

بدايةً يمتاز المجتمع المدني الفلسطيني بشكل خاص، والعربي بشكل عام، بخصوصية تميّزه عن المجتمعات الأخرى؛ ألا وهي نشأة وتاريخ مؤسسات المجتمع المدني في ظل موجات الاستعمار الأجنبي، والتي ظهرت لمواجهة تلك الهجمات المتتالية عليه من خلال توحيد جهود كافة شرائح المجتمع نحو النضال والتحرر، سواء من الاستعمار أو من الاستبداد السلطوي، كما وبرزت التدخلات من الدول الخارجية الأوروبية بهدف تقديم المساعدات للشعوب في ظلّ الاستعمار الذي دمر أغلب مواردها المادية والبشرية، بحيث دسّ السمّ في المجتمعات العربية من خلال تلك الأهداف الإنسانية المعلنة لتحقيق أهدافه غير المعلنة، والتي تذهب نحو السيطرة على تلك الدول وشعوبها.

تعود دراسة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني للأوضاع الفلسطينية المعاشة في ظلّ الاحتلال الصهيوني، سواء قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أو بعدها، كما وتعود أيضاً لآثارها العميقة على المجتمع والأفراد؛ فالمجتمع المدني الفلسطيني مجتمعٌ مختلطٌ ما بين مجتمع مدني ومجتمع سياسي في آن واحد، لكون أنّ تاريخه الطويل يعود لبناء إطار حركة جماهيرية

¹ أبو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص 29-31.

² وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا. المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة. دراسات وتقارير حول النظام السياسي. انظر إلى الرابط. http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=3827

سياسية نضالية، تسعى للاستقلال والحرية وللمحافظة على الهوية الوطنية، ولتشكيل مجتمع سياسي وطني يكون كبديل عن الدولة الغائبة، فهذا التطور للمؤسسات وتماشيها مع المفاصل التاريخية التي عاشها المجتمع الفلسطيني أوصل الباحثة إلى تقسيم نشأة وتطور مؤسسات المجتمع إلى خمسة مراحل رئيسية، تطرح على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل نكبة 1948م

تمثلت هذه المرحلة في فترة مأساوية على الشعب الفلسطيني الذي عانى على مدى سنوات طويلة من الحروب المتتالية عليه وعلى مقدرات شعبه، والتي من أبرزها وأشدها إيلاماً (لنتائجها الوخيمة، وآثارها الممتدة لغاية الآن) الانتداب البريطاني الذي أعطى أرضاً لا يمتلكها لشعب غير موجود (وعد بلفور) الذي أقرّ بتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، فتتابع الخطر الاستعماري وتتابعت قسوته لتوجهه الفلسطينيين نحو توحيد جهودهم وطاقاتهم في سبيل مواجهة تلك الأخطار، ومحاولة الوصول للاستقلال والحرية من خلال تأسيس شبكة لاستقطاب الأفراد وتوعيتهم¹، والتي تمثلت في "إنشاء الأحزاب والجمعيات الأهلية بهدف توعية المواطنين بأدوارهم في المقاومة والقيام بالأنشطة المدنية الأخرى في المجتمع، كتقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية للأفراد ولمنكوبي الحروب، كما وغلب على تلك الأنشطة الطابع السياسي، ولكن بصورة أهلية، وتحت شعار الوحدة العربية، والاستقلال"².

ففي تلك الفترة قامت سلطة الانتداب بحظر التجمع أو التنظيم، سواء السياسي أو الاجتماعي على الفلسطينيين، الأمر الذي أجبر تلك التنظيمات الفلسطينية بالتحايل على قوانين الانتداب وتغطية العمل السياسي في العمل الأهلي التقليدي، الذي تمثل في إنشاء النقابات

¹ عزمي الشعبي: مقابلة شخصية. حول (المنظمات غير الحكومية وأثرها على التنظيم السياسي الفلسطيني). مستشار في شبكة أمان. رام الله. 2019/8/3.

² أبو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص243.

العمالية، واتحادات الطلاب والمرأة، والنوادي الرياضية، والجمعيات الخيرية¹، كما ولعبت العلاقات العشائرية والعائلية دوراً مهماً في هيكله مؤسسات المجتمع المدني²، الأمر الذي أدى إلى ظهور نخب في المجتمع الأهلي الفلسطيني مكونة من العائلات المشهورة والمنتمية للطبقة (البرجوازية) ولعبها دور مهم في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وقياداتها، علماً أن لم يكن متداولاً بعد في تلك الفترة مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته³.

المرحلة الثانية: المرحلة الممتدة ما بين الأعوام 1948م-1987م

انقسمت تلك المرحلة الرئيسية لفترتين فرعيتين: المرحلة الأولى (فترة ما بعد 1948م) وتميّزت هذه المرحلة في تطبيق سياسات متعددة منها سياسات التهجير القسري للشعب الفلسطيني، وتقطيع أوصالهم في مناطق جغرافية متعددة، كسياسات صهيونية. وتواجد كل من الحكم الأردني في الضفة الغربية، والحكم المصري في قطاع غزة، كسياسات عربية، وقد أظهرت تلك السياسات مجتمعة العديد من الآثار السلبية على المجتمع الفلسطيني، والتي تمثلت في تجميد أغلب أنشطة المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي أنشئت قبل عام 1948م لغياب قاعدتها المجتمعية التي تمثل أساس وجودها، وحظر الوجود على أي مجتمع مدني مستقل أو حركة وطنية فلسطينية مستقلة، كما وشدد الحكم العربي قبضته على المجتمع الفلسطيني، وسيطر على كافة قطاعات الخدمات (كالتعليم والصحة والتجارة)، وصبّ جُلّ اهتمامه على مقاومة مشاريع التوطين، ودعم قضية اللاجئين⁴، الأمر الذي عمل على "تنشيط الجمعيات الخيرية والاتحادات الشعبية والنقابية للتعامل مع تلك الأوضاع المعيشية الصعبة"⁵.

¹ مركز بيسان للبحوث والإنماء. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. رام الله. فلسطين. آذار 2002. ص 21-22.

² عزمي الشعيبي، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا. المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة. مرجع سابق.

⁴ مركز بيسان للبحوث والإنماء. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. مرجع سابق. ص 22.

⁵ أبو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري تفكيك وإشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص 243-244.

في المقابل فقد غاب التنظيم الأهلي الوطني عن المجتمع الفلسطيني، كالأحزاب والتنظيمات السياسية، حيث أصبحت الحركات السياسية للفلسطينيين تقتصر على الخارج من خلال انضمام بعض المهاجرين الفلسطينيين لأحزاب قومية واتحادات وتنظيمات شعبية داخل الدول التي هجروا إليها كسورياً، والأردن، والعراق، الأمر الذي أظهر الحركة الوطنية الفلسطينية، وجريدة (فلسطيننا) التي كانت تصدرها حركة فتح بنهاية الخمسينيات، كما أصبح الفلسطينيون يعبرون عن أنفسهم من خلال تلك الاتحادات والتنظيمات الشعبية-القومية (كالاتحاد العام لطلبة فلسطين 1959م، والاتحاد العام لعمال فلسطين 1963م، والاتحاد العام للمرأة 1965م)¹.

استمرت تلك الأوضاع المتأرجحة لغاية قيام منظمة التحرير الوطنية في عام 1964م، وانطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة في عام 1965م²، وما تلاها من الهزيمة العربية بحرب 1967م، فتلك الظروف برهنت للقيادة الشعبية والوطنية أهمية تعزيز علاقة منظمة التحرير الفلسطينية المنشأة في الخارج مع المجتمع الأهلي في الداخل الفلسطيني، والتي أنشئت فعلياً تحت مظلة الذراع الاجتماعي لمنظمة التحرير والمتمثلة في الحركة الوطنية الفلسطينية، والتي كانت تعمل على تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية والمطالب الشرعية، كما وتواجه التشويه والتهميش للقضية الفلسطينية³.

أما المرحلة الثانية (مرحلة التمهيد لإعادة بناء المجتمع الأهلي) فقد تميّزت في إعادة تنشيط العمل الأهلي الفلسطيني خارجياً وداخلياً. خارجياً، نشطت منظمة التحرير الوطني في السعي نحو الاعتراف الدولي فيها (كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني)، والتي نجحت في تحقيقه، فهذا الاعتراف كان له الأثر الكبير على القضية الفلسطينية ومجريات الأحداث فيها، كما و"عززت المنظمة من تواجدها في الخارج من خلال إنشاء الاتحادات الشعبية بالدول العربية

¹ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا. المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة. مرجع سابق.

² أبو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص244.

³ المرجع السابق.

المختلفة بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني¹، كما وعملت جاهداً للحصول على تمويلات تغطي نفقاتها وتدعم قضيتها الوطنية، حيث نجحت منظمة التحرير في تلك الفترة خارجياً.

أما داخلياً، فقد سعت منظمة التحرير على تدعيم تنشيط العمل الأهلي من خلال إنشاء ودعم العديد من اللجان التطوعية والمؤسسات المجتمعية الأهلية الجماهيرية، والمتمثلة في الأحزاب والتنظيمات السياسية، والنقابات، والجمعيات، والنوادي، والمنظمات غير الحكومية؛ بهدف إعادة حيوية المجتمع الفلسطيني وتجسيد أدواره الاجتماعية والإغاثية. كما وأصبحت المنظمات غير الحكومية تشترك في تلك الأدوار المجتمعية تحت مظلة المساعدات الإنسانية والخدمات العامة (كالتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية)²، كنوع من أنواع الدعم الإنساني للشعوب التي تزرع تحت الاحتلال، حيث لم تكن تلك المشاركة واسعة، فلم تتجاوز نسبة مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني كافة أُل(7%)³.

ثم تميزت فترة الثمانينات بعدة أحداث؛ أهمها انتقال مركز النضال الفلسطيني إلى الداخل، وتضاعف الزخم المؤسسي والنشاط المجتمعي الشعبي (الذي شارك فيه أغلب فئات المجتمع الفلسطيني بالوطن وبالشتات)، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على المساعدات والخدمات للأفراد والجمعيات واللجان والمنظمات، كما وجهت الفصائل الفلسطينية الأخرى جهودها نحو إنشاء ودعم اللجان المختلفة بجانب المنظمات الأهلية لتقديم الخدمات، وممارسة العمل السياسي بالتنظيم والتعبئة للأفراد⁴، فكلّ هذا التعاضد والتوحد في الأهداف أظهر الضرورة الملحة في بلورة برنامج موحد يقوم على تحسين مستوى حياة المجتمع الفلسطيني، وتوحيد جهودهم بكافة المجالات التي أُخترت نجاعتها في توحيد الجهود الجمعيّة من الأفراد والمؤسسات، لمواجهة الاحتلال الصهيوني في انتفاضة الحجارة عام 1987م⁵.

¹ مركز بيسان للبحوث والإنماء. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. مرجع سابق. ص22.

² عزمي الشعيبي، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله. فلسطين. 2008. ص14.

⁴ خليل الشقاقي، مقابلة شخصية. حول (أثر المنظمات غير الحكومية على التنظيم السياسي على الشباب الفلسطيني).

مدير مركز البحوث السياسية والمسحية. رام الله. 2019/8/7.

⁵ مركز بيسان للبحوث والإنماء. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. مرجع سابق. ص23-24.

المرحلة الثالثة: مرحلة التمهيد للحكم الذاتي 1988م - 1993م

بعد نجاح الشعب الفلسطيني في تجنيد نفسه تحت مظلة المؤسسات الأهلية الثورية التي لعبت دوراً بارزاً في تشكيل النخب السياسية وقيادة مرحلة انتفاضة الحجارة، ظهر فاعلاً دولياً جديداً ونشطاً بداخلها؛ تمثل في المنظمات غير الحكومية التي برزت في أغلب مجتمعات الدول النامية في تلك الفترة، والتي تزامن نشأتها مع ظهور "التحول الحاصل في بنية العلاقات الاجتماعية في العالم، القائمة على التنافس (الأيدولوجي) في ظل النظام العالمي ثنائي القطبية"¹، الذي يسعى فيه كل طرف إلى بسط سيطرته على أكبر عدد ممكن من الدول لنشر نظامه السياسي والاقتصادي، لكن بغلاف اجتماعي-ثقافي².

استنزف هذا التنافس طاقات الدول ومواردها، حتى إنهاء الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ونظامها الرأسمالي، الداعم لحرية السوق والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فالحديث في مثل تلك المفاهيم كان طوق النجاة للعديد من الدول بعد حالة الكساد الاقتصادي والتشتت الاجتماعي التي عاشته ضمن الظروف الدولية. فأنتج تفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم اجتياح طبقة النخب المعولمة وتعزيز العولمة الاقتصادية، التي أخذت طابعاً اقتصادياً مهيمناً، وما تلاه من ظهور لقوة الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات والمنظمات العالمية³، فهذا النشاط العالمي نحو نشر الثقافة الأوروبية ضاعف الدعم الأوروبي لفلسطين من خلال تلك المنظمات غير الحكومية، حتى وصل إلى ما نسبته (21%)⁴ من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، فهذا التضاعف بالدعم صاحبه تطور في الأهداف أيضاً، فلم تعد تقتصر تلك الأهداف على تقديم المساعدات فقط؛ بل تعدتها لتصل إلى دعم الهوية

¹ المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. مرجع سابق. ص 14.

² خليل الشقاقي، مقابلة شخصية. مرجع سابق. عزمي الشعبي، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ Sinclair, T & Robert Cox. **Approaches to world order**. Cambridge. P 193-194.

⁴ المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. مرجع سابق. ص 14.

الوطنية ودعم الجوانب المهنية والإدارية (كمراكز التدريب، والإقراض، والبيئة¹، وقضايا النوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان، ورفع الوعي) في فترة كان فيها الفلسطينيون بأمر الحاجة لهذه التدريبات، فقد عملت تلك المنظمات على ضخ التمويلات مقابل تطبيق أجنات ضمنية محددة تسير باتجاه السلام وتوقيع الاتفاقيات الثنائية للحصول على الحكم الذاتي.

نجحت إلى حدّ معين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ذات التمويلات المحلية والدولية في سدّ النقص الحاصل من غياب الدولة، كما وعملت أيضاً على "تأهيل وبناء كوادر شبابية (أكاديميين ومهنيين)"² متشربين للفكر الأوروبي الذي يدعو لتتبع مسار التنمية الأوروبية، كما ويقودون المرحلة القادمة بفكرهم وتوجهاتهم السياسية والاقتصادية الأوروبية في فلسطين (وهذا ما ستركز عليه الباحثة في مجال دراستها). كما عملت تلك المنظمات على إشباع مؤسسات المجتمع "بضرورة النضال السلمي"³ والتفاوض مع الطرف الآخر من النزاع، الأمر الذي هيأ المجتمع والمؤسسات والقيادة الوطنية بالدخول في اتفاقيات وتفاهات سلام مع الكيان الصهيوني، و"هذا التوجه هو الهدف الأساسي للدول والمنظمات الدولية في تقديم التمويلات"⁴، والتي تمخض عنها اتفاقية (أوسلو) 1993م المقررة لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية.

في نهاية هذه المرحلة يظهر جلياً المرحلة الثانية من "التتبع المرحلي لرؤية (صموئيل هانتغتون) في مسار التنمية الأوروبية، التي قامت على نقل القيم والخبرات والنظم المؤسساتية للدول المستهدفة، فكانت هذه المرحلة تكاملية مع المرحلة الأولى التي تمثلت في المرحلة الأولى من المنظمات غير الحكومية، التي قامت على انتقال المجتمعات النامية من مجتمعات تقليدية

¹ مركز بيسان للبحوث والإنماء. دور المنظمات الأهلية في بناء مجتمع مدني. مرجع سابق. ص22.

² كمال، زهير. النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية. تقييم نقدي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 1999. الرابط: file:///C:/Users/HP/Downloads/ecw-05-3-a.pdf

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا. مجموعة دراسات في دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين نحو مدونة سلوك. نيويورك. الامم المتحدة. 2003. ص25.

⁴ خليل الشفاقي، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

ذات مفهوم محلي إلى مجتمعات حديثة¹، فهذه المراحل والسير عليها تؤكد افتراضات الباحثة في الأثر الكبير لتلك المنظمات على المجتمع بشكل عام، وعلى الأفراد بشكل أكثر خصوصية.

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد اتفاقية أوسلو (مرحلة الحكم الذاتي) 1994م - 2006م

تميزت هذه المرحلة في كونها مرحلة انتقالية جديدة شهدت العديد من التغييرات الدولية والمحلية، التي من أهمها تفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، والاتجاه نحو تبني منظومة علاقات قوة جديدة تقوم على التنمية، وخصوصاً التنمية الاقتصادية، وتعزيز النظام الرأسمالي² الذي يقوم على زيادة المكاسب وتوسيع الاستثمارات³، وذلك من خلال إنشاء شركات متعددة الجنسيات، ومؤسسات عالمية تربطها علاقة تشاركية مع برامج الأمم المتحدة في المجالات الإنسانية والحقوقية⁴، الأمر الذي عمل على بروز تلك المنظمات الدولية غير الحكومية ولعبها لأدوار مؤثرة خصوصاً في الدول النامية. ففي فلسطين أثار هذا البروز للمنظمات غير الحكومية الدولية في زيادة الدعم المالي والإداري للمجتمع وللسلطة الوطنية الفلسطينية إلى أن تعدت نسبة (33.8%)⁵، كما ونشطت في المجال الاجتماعي كندعيم للثقافة المدنية، والعمل على تغيير الاتجاهات السلوكية للأفراد⁶، وزيادة وعي الأفراد والانفتاح في المجالات الاجتماعية وشؤون المرأة، كما ونشطت بالمجال الفكري كتغيير المفاهيم، واستحداث مواضيع جديدة⁷.

أما في المجال السياسي فقد لعب البروز العالمي للمنظمات غير الحكومية دوراً بالتأثير في الرأي العام الفلسطيني، وصنع القرار السياسي الفلسطيني، وصياغة وتنفيذ السياسات العامة

¹ العروي، عبد الله. الأيدولوجيا العربية المعاصرة. الدار البيضاء. المركز الثقافي العربي. 1995. ص 91.

² Sinclair, T & Robert Cox. **Approaches to world order**. Cambridge. P 193-194.

³ Young, Robert. **Postcolonialism: An Historical Introduction**. London. Black well publishing. 2001. P-44.

⁴ Thomas G-Weiss. **Tatianacarayannis and Richard jolly**. the third united nations. global governance vol. 15. 2009. P 130-131.

⁵ المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2008. مرجع سابق. ص 14.

⁶ قنديل، أماني. دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. بيروت. 22-25 أيلول 1998. ص 8.

⁷ إياد البرغوثي، مقابلة شخصية. حول (اثر المنظمات غير الحكومية على التنظيم السياسي الفلسطيني). مدير الشبكة العربية للتسامح. رام الله. 2019/8/21.

ذات المصالح المشتركة، فهذه التحولات الدولية وتأثيرها على المجتمع المدني الفلسطيني يؤكد فرضية الباحثة القائمة على أن بروز المنظمات غير الحكومية أثرت بشكل كبير على المجتمع والأفراد. أما محلياً فتزامنت تلك الفترة مع بداية الحكم الذاتي في فلسطين، والذي عمل على نقل المجتمع الأهلي من مرحلة النضال والثورة إلى مرحلة الحلول السلمية، وحولت المجتمع الفلسطيني من مجتمع أهلي إلى مجتمع مدني¹ يتجه نحو تحقيق مطالب الأفراد والدفاع عنها، كما ويدعم إنشاء دولة مؤسسات أمنية قوية وفعالة (قادرة على السيطرة على الأفراد وتلبية احتياجاتهم)، ضمن نظام اقتصادي محدد هو (نظام السوق الحر)، تمثل في الهدف الرئيسي لدعم تلك الدول والمنظمات للعديد من الأنظمة والدول حديثة البناء²، وتزامن هذا التحول لدى السلطة الوطنية مع البروز العالمي للمنظمات غير الحكومية الذي ساهم في إنشائها ضمن الأسس الغربية، والتي تصاحبت مع التمويلات الضخمة لأغلب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية منها، والتي بدورها أنتجت بروز مفاهيم جديدة على المجتمع الفلسطيني، كحقوق الإنسان، والتنمية، والعديد من القضايا التي لم تكن وليدة المجتمع المدني الفلسطيني نفسه؛ بل جسدت الغزو الثقافي التي تحدثت الباحثة عنه في موضع سابق.

مع بداية الألفية الثانية اتّسمت مؤسسات المجتمع المدني في الدول بالتأرجح الذي يعود لأسباب سياسية عالمية ومحلية متعددة تمثلت في أحداث أيلول/سبتمبر عام 2001م، وما نتج عنها من تبني الدول الأوروبية (الممولة) سياسات جديدة في مكافحة الإرهاب وترسيخ الأمن³، والذهاب نحو وضع العديد من الشروط التمويلية للمنظمات التي أنشئت في الدول الإسلامية⁴، فتلك الظروف العالمية تزامنت مع ظروف محلية صعبة تجسدت في اندلاع انتفاضة الأقصى في عام 2000م، والتي عملت على تدمير البنية التحتية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتسببت في انسداد أفق المفاوضات، الأمر الذي أدى إلى إبراز الحاجة لزيادة تلك التدفقات المالية، والتي تم الاستجابة لها و"إعادة حيويتها ضمن شقين أساسيين: الأول توفير الخدمات

¹ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا. المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة. مرجع سابق.

² خليل الشقاقي، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ أبو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري. مرجع سابق. ص 163.

⁴ المرجع السابق. ص 164-165.

الصحية، ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، ونزع السلاح، وتقديم مساعدات مشروطة، ودعم التنمية المستدامة. والثاني يتمحور حول الأمن الإنساني¹، حيث ذهبت تلك التمويلات والبرامج المنفذة في المجتمع الفلسطيني نحو تثبيت مفاهيم العولمة²، واستقطاب النخب المعولمة لقيادة المجتمع الفلسطيني ضمن الأيدولوجيات والقيم التي تنادي فيها تلك الدول³. فكل تلك البرامج والمشاريع الداعمة للمشاركة، والتعددية السياسية، ودعم الديمقراطية، ووجهت القيادة الفلسطينية والأفراد نحو السير في انتخابات رئاسية، فاز فيها (محمود عباس)، وأخرى تشريعية/ برلمانية فازت فيها (كتلة التغيير والإصلاح) برئاسة (إسماعيل هنية).

المرحلة الخامسة: الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2006م-2018م

بدأت هذه المرحلة في ظلّ أوضاع سياسية واقتصادية صعبة نتجت عن فوز (كتلة التغيير والإصلاح) برئاسة (إسماعيل هنية) في الانتخابات التشريعية المنعقدة في عام 2006م، والصدمة الكبيرة للممولين والداعمين للسلطة الوطنية ولمؤسسات المجتمع المدني في هذا الخيار الذي رأوه بغير السلمي، والذي لحقه عقاب جماعي للفلسطينيين على اختياراتهم الديمقراطية، تمثّل في قطع الدول الأوروبية والمنظمات غير الحكومية العالمية للتدفقات المالية الموجهة نحو الحكومة، كما وعمل الكيان الصهيوني على تجميد أموال المقاصة، فلم يتبقّ من تلك الأموال التي تشكل الأساس للسلطة الوطنية وللمجتمع الفلسطيني سوى بعض من التمويلات العربية ذات النسب الضئيلة جداً، والتي لا تغطّي سوى شيء بسيط من التزاماتها، الأمر الذي زاد العجز الحاصل في ميزانية السلطة إلى أن وصلت لغاية 345.59 مليون \$ في عام 2006م⁴، والذي أظهر الوهن الحاصل للسلطة الوطنية والمجتمع المدني ومؤسساتهم.

¹ شنيكات، خالد حامد. المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية دراسة في الأبعاد التمويلية. مرجع سابق. 2012. ص 41-42.

² عزمي الشعيبي، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ أبو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري. مرجع سابق. ص 161-164.

⁴ الإنتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان. السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة. نيسان 2012. ص 4.

فهذا العجز الكبير في الميزانية المالية الفلسطينية وضع التنظيمات السياسية تحت ضرورة تفريخ مؤسسات ومنظمات فرعية من تلك التنظيمات الرئيسية؛ كقنوات مستقلة عن الحكومة، تضمن تطبيق أهدافها والعمل على إرساء الاستقرار السياسي، كما ويشكل جهات مستقبلية للتدفقات المالية في المجتمع¹، الأمر الذي ساهم في تفريخ الكادر الثاني من الفصائل السياسية من حيّزها السياسي، حيث أصبحت الشرعية السياسية للفصائل الفلسطينية مرتبطة في قدرة تلك المؤسسات على خلق وظائف لأفرادها وأن تضمن استمرار التمويلات²، كما أنتجت حالة اصطدام ما بين الهياكل للتنظيمات السياسية الفلسطينية، وقيود العمل الأهلي التي غلبت على تلك الأوامر الحزبية، وبالتالي، ضعفت تلك التنظيمات وتفككت علاقتها مع أفرادها الذين وجودوا في تلك المنظمات سبيل النجاة من الأوضاع الصعبة من خلال التحاقهم بالعمل وتقاضيتهم لأجور مرتفعة، فبالرغم من هذا الضعف التنظيمي والتداخل بين ما هو سياسي ومدني، إلّا أن التنظيمات الفلسطينية استمرت بالدعم لتلك المنظمات كونها مصدر تمويل رئيسي لتغطية التزاماتها³.

لم يدم طويلاً هذا العجز والعقاب الجماعي والحصار المالي، وما أنتجه من أوضاع سياسية واقتصادية صعبة، حيث لم تستطع السلطة الوطنية والمجتمع والأفراد أيضاً الصمود، الأمر الذي أوصل الرئيس (محمود عباس) إلى إقالة حكومة (إسماعيل هنية) والعمل لاحقاً على الموافقة على طلب المحكمة الدستورية بحل المجلس التشريعي، للسيطرة على الانهيار السياسي والاقتصادي الحاصل، والذي قوبل برفض شديد من قبل الحكومة، الأمر الذي أنتج الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني وما صاحبه من حالة الفوضى التي عاشها المجتمع الفلسطيني بتلك الفترة، ومن ثمّ الاقتتال في عام 2007م، وزعزعة العلاقة التبادلية ما بين الأفراد والحكومة وضعف الثقة المتبادلة فيما بينهما، الذي أوصل شريحة كبيرة من الأفراد نحو العزوف عن المشاركة

¹ قنديل، أماني. دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات. مرجع سابق. ص 10.

² صبيح، صبيح. المنظمات غير الحكومية: تهجين المشروع الوطني مقابل التمويل الدولي. بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. جريدة العودة. ع (51). 2017. انظر إلى الرابط: <https://bit.ly/33B8enV>

³ عزمي الشعيبي، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

السياسية، وتراجع الاهتمام الوطني العام لصالح المصالح الشخصية الآنية، وظهور فكرة الأناية¹.

فبعد تلك الإقالة وتكليف (سلام فياض) بتشكيل الحكومة عادت التمويلات الخارجية وبقوة على السلطة والمجتمع الفلسطيني، فقد ارتفعت من صفر في حكومة (إسماعيل هنية) إلى 3,25 بليون دولار أمريكي في عام 2008م²، ووجهت أغلبها نحو إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية وإصلاح البنية التحتية، كما وبدأت أدوار المنظمات غير الحكومية في التغيير نحو منحى سياسي تعبوي أكثر مما هو اجتماعي تنموي. وفي تلك الفترة عانت السلطة الوطنية والمجتمع الفلسطيني من ضعف مالي وإداري، وارتفاع نسب الفقر والبطالة، وظهور طبقة في المجتمع (شريحة الأفراد العاملين في المنظمات غير الحكومية هي الأعلى من حيث الأجور المقدمة)، الأمر الذي أنتج بالمحصلة تداخلاً كبيراً في المهام الاجتماعية للمنظمات غير الحكومية مع تلك الأدوار في عمل الحكومة والقوى السياسية.

في النهاية، أنتجت تلك التدفقات المالية المرتفعة العديد من الإشكاليات التي تركزت على التالي:

1- تحول الموظفون في تلك المنظمات من أفراد متلقين للمساعدات والمنح التي تغطي احتياجاتهم إلى أفراد داعمين لتلك المنظمات وأهدافها، ومحاربين من أجلها (كونها تشكل مدخل رزقهم، وكونها المارد السحري بحل مشاكلهم).

2- بناء جيل من الشباب والقيادات دون ذاكرة كفاحية وبعيدين عن الجانب السياسي، كونهم عاشوا في فترة قيام السلطة والمصالح، وطموحاتهم تتمثل بالانخراط بتلك الوظائف وحقه بالعيش بمستوى اجتماعي واقتصادي جيد، وإيجاد الفرص الجيدة أيضاً، الأمر الذي ساهم

¹ عزمي الشعبي، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس" ومركز تطوير المؤسسات الأهلية. تمويل المانحين للمنظمات غير الحكومية- الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2008. الجدول رقم 12.

في انحراف بوصلة الشباب نحو الأنانية والفردية، وإعلاء الجانب المادي، وتهميش الجانب السياسي الأساسي في القضية الفلسطينية¹.

3- ساعدت في تحويل العمل الفلسطيني من عمل جماهيري-مقاوم إلى عمل شعبي-نخبوي يقوم به فئات محددة في المجتمع. فكل ما ذكر من تاريخ لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ومراحل تطوره ساعد في ذلك البروز للمنظمات غير الحكومية الدولية على اغلب التشكيلات المجتمعية الأخرى، كما أظهر مدى انسلاخ المؤسسات عن مجتمعاتها وابتعادها عن فصائلها الوطنية، وخصوصاً فئة الشباب الفلسطيني.

2.2 صفات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

تتميز كافة مؤسسات المجتمع المدني في أغلب الدول بالعديد من الصفات المعممة والتشاركية في تلك المؤسسات، فلذلك، ستركز الباحثة على أهم تلك الصفات في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وتصنيفها بما يتطابق وما لا يتطابق مع تلك الصفات، فتصنيفها على هذا الأساس يُبرز جوانب القصور لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وأسباب تراجع بعض التشكيلات وبروز البعض الآخر، حيث ستشير إليها الباحثة على النحو التالي:

1) الشرعية السياسية المتمثلة في التعاقد² (هي الحالة التي ميّزت ما بين حالة الطبيعة والحالة المدنية للمجتمعات)³، والمتمثلة في التسجيل ضمن قوانين الدول المنشأة فيها، ومدى التزامها بما يصدر عن تلك الجهات، ففلسطينياً، تقسم تلك الصفة لشقّين، الأول: وجود قانون تمثل في قانون الجمعيات الأهلية لعام 2000م، مادة رقم (4): "الملزم لكافة الجمعيات في تقديم طلب خطّي مستوفٍ للشروط على الدائرة المختصة في وزارة الداخلية"، وهو شق مطبّق وفعال في الحالة الفلسطينية، أما الشق الآخر: وجود قوانين ملزمة بطبيعة ومجالات

¹ عزمي الشعبي، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² الصبيحي، احمد شكر. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. مرجع سابق. ص20.

³ أبو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص20.

محددة لتلك المؤسسات، أو إيجاد تصنيف يفرق بالتمويلات بين ما هو فلسطيني أو دولي ووضع محاذير محددة للعمل، فهذا الشق مغيب تمامًا، وهو يعود لضعف النظام الفلسطيني وخبرته المحدودة في ذلك المجال.

(2) التطوع الإرادي وغير الإجباري للعضوية والمساهمة في هذه المنظمات¹، امتازت أغلب مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في فعالية هذه الصفة، فالمتطوعون بتلك المؤسسات يشغلون أعدادًا كبيرة من أعداد الموظفين العاملين فيها مقابل أجر.

(3) التأكيد على فكرة المؤسسة القائمة على الاستقلالية والوضوح الإداري والمالي المستمدة من القيام بعملها وبأدوارها (فهي مؤسسات غير تابعة لأي مؤسسة حكومية أو أمنية)²، حيث لا تنطبق صفة الاستقلالية الحكومية ولا المالية، فمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تعتبر تابعة ضمناً للسلطة الوطنية أو للجهة الخارجية الداعمة لها، كما وتعتمد أيضاً تلك المؤسسات بصورة كبيرة على التمويلات الخارجية ذات الأجندات الموضوعية مسبقاً، والتي تحتم على المؤسسات تنفيذ ما يتم وضعه من أهداف وأنشطة خارجية تضمن استمرارية عملها وديمومتها، الأمر الذي يؤثر على صفة الاستقلالية الإدارية واتخاذ القرار فيها.

(4) الشفافية والمصداقية³، والتي تطبق من خلال كشف تلك المؤسسات عن مصادر تمويلاتها، وعن أهداف نشأتها ومشاريعها المطبقة في المجتمع، وأعدادها وأعداد موظفيها، كما وتحتم على تلك المؤسسات ضرورة توفير نظام رقابي يقوم على مراقبة مدخلاتها المالية ومصروفاتها، كما وتتيح محاسبة مدرائها والمسؤولين عنها. ففي الحالة الفلسطينية تعتبر هذه الصفة الأساسية في مؤسسات المجتمع المدني مغيبة تمامًا، حيث إن أغلب مؤسسات المجتمع المدني لا تقدم معلومات كثيرة وتفصيلية عن تمويلاتها أو أعمالها، سوى برامجها

¹ الصبيحي، احمد شكر. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. مرجع سابق. ص33-36.

² دعوع، شهيرة. مفهوم منظمات المجتمع المدني. 23 آب/ أغسطس 2016. انظر إلى الرابط <https://goo.gl/id8Me2>. وانظر أيضاً إلى توثيق مركز بيسان للبحوث والإنماء. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. رام الله. فلسطين. آذار 2002. ص59.

³ أبو دوم، عبد الرحمن احمد. دور منظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية. ورقة عمل منشورة. 2013. ص9.

المنفذة بعمومية (وإذا تم تقديم المعلومات تكون غالباً غير دقيقة)، الأمر الذي يفقدها الشفافية في العمل، كما وتعتبر الرقابة على تلك المؤسسات وعلى أنشطتها وتمويلاتها غير فعّالة من السلطة الوطنية الفلسطينية؛ كونها طرفاً مستفيداً من تلك المنظمات والمؤسسات وتمويلاتها المقدمة للسلطة أيضاً.

(5) عدم الربحية (فهي نشاطات ومشاريع ليس الهدف من ورائها كسب المال)¹، بل تهدف إلى تحقيق الغاية من إنشائها، والمتمثلة في مساعدة وتنمية المجتمع وتحقيق التكافل الاجتماعي، فعند طرح مؤسسات المجتمع المدني نجد أنها تنادي بعدم الربحية وتقديم الخدمات للمجتمع، ولكن عند النظر عن كثب يتبين ضعفاً في التطبيق؛ حيث أصبحت تلك المؤسسات هي أساس دخل الإداريين فيها، وسبب ثرائهم الشخصي (لقلة القائمين عليها)، كما أنها في بعض الأحيان لا تحقق المصالح العامة، ولا تقدّم الخدمات للأفراد كافة، بل تختص بصورة كبيرة في تحقيق أهدافها وتطبيق أجنداتها في المجتمع الفلسطيني.

(6) تشكيل منظومة مفاهيم مدنية للمجتمع مثل: المواطنة، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية²، ففي المجتمع الفلسطيني يطبق البعض من هذه الصفات المدنية كما يغيب البعض الآخر عن التطبيق لأسباب سياسية متعددة يعيشها المجتمع المدني الفلسطيني؛ كالاحتلال الصهيوني وممارساته القمعية، والانقسام الفلسطيني-الفلسطيني وآثاره.

(7) إنشاء مؤسسات المجتمع المدني من الأفراد أنفسهم لتلبية مطالبهم الشرعية³، فهي مؤسسات تنشأ بعد قيام الدولة كونه الجانب السياسي، ثم تنشأ تلك المؤسسات لتكمل الجانب المدني من المجتمع⁴ وتقوم بالإصلاح وتحسين الأوضاع، وتوجيه الجهود نحو المصالح العامة⁵. ولكن،

¹ أبو دوم، عبد الرحمن احمد. دور منظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية. مرجع سابق. ص9-ص10.

² ايبيرلي، دون. بناء مجتمع من المواطنين. ترجمة: هشام عبدالله. الأهلية للنشر والتوزيع. (ط1). 2003. ص390.

³ أبو دوم، عبد الرحمن احمد. دور منظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية. مرجع سابق. ص8.

⁴ الصبيحي، احمد شكر. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. مرجع سابق. ص36-37.

⁵ إياد البرغوثي، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

في الحالة الفلسطينية الاستثنائية يعتقد البعض أن مؤسسات المجتمع المدني هي التي أنشأت السلطة الوطنية، فتلك المؤسسات هي المنشئة للجانبين المدني والسياسي في آن واحد، كما وتتشكل تلك المؤسسات من الأفراد أنفسهم، ولكن في فلسطين يتم طرح التمويلات، ومن ثمّ يضع الأفراد برامجهم بما يتلاءم مع تلك التمويلات وأهدافها، وذلك لزيادة فرص الحصول على التمويلات المرسلّة، ومن ثمّ يتمّ البحث والتوظيف للأفراد المتوافقة أفكارهم وأيدولوجياتهم مع المنظمة المموّلة.

في النهاية، ترى الباحثة إن عدم تطابق وفعاليّة العديد من الصفات المجتمعية المدنية في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني جعل منها مؤسسات مجتمعية شكلية، وليست فعالة بالصورة التي يطمح لها الشعب الفلسطيني، أو التي تلبي مطالبه، الأمر الذي يعود لكون مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لا تدرس احتياجات الأفراد ومطالبهم، ولا تضع تلك الأولويات في المقام الأول عند تنفيذ برامجها وأنشطتها، كما وتعود شكلية المؤسسات أيضاً إلى ضعف أدوارها في المشاركة السياسية، ومناقشة القرارات، وسنّ السياسات، وبالتالي بعدها عن رقابة ومساءلة الحكومة، وانجرارها مع التيار الحكومي.

3.2 الأهداف العامة لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

تتشارك أغلب المجتمعات المدنية بهدف رئيسي وعام يتكون من شقين: الأول (تطوير وتنمية المجتمع والأفراد بكافة المجالات)، والثاني (تقديم الخدمات للأفراد). أمّا الأهداف الأخرى المتنوعة فهي تختلف باختلاف الدول وظروفها التاريخية وتطورها، كما يساهم تشكيل نشأة مؤسسات المجتمع المدني في الدولة والظروف الدولية المحيطة بها ضمن الفترة الزمنية المحددة، كونها عوامل مركزية في تحديد شكل تلك المؤسسات وأهدافها وأدوارها الفاعلة، ومن أوضح الأمثلة على تأثير التغيرات العالمية على مؤسسات المجتمع وأهدافها هو المجتمع الفلسطيني -حالة الدراسة-، فقد لعبت الظروف والمنظمات والمجتمع الدولي بأكملة أدواراً مهمة في تطور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني -كما أسلفت الباحثة ذكره فيما سبق- والذي تمّ الدعم الموجّه نحوه ضمن هدفين رئيسيين؛ تمثلاً في إنجاح المفاوضات مع الكيان الصهيوني،

وإقامة عملية سلام من جهة، وخلق نظام سياسي أمني فعال وقادر على المحافظة على الاستقرار وتلبية احتياجات الأفراد، ضمن نظام اقتصادي حرّ كونه الأقرب من الديمقراطية من جهة ثانية. ومن هنا تقوم الباحثة بطرح الأهداف العامة لمؤسسات المجتمع المدني وتفنيد ما ينطبق وما لا ينطبق على أهداف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، كما ستطرح الباحثة أهداف المنظمات غير الحكومية في فلسطين كونها جزءاً مهماً من تلك المؤسسات ومؤثراً كبيراً في المجتمع الفلسطيني.

الأهداف العامة لمؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً في فلسطين

تعددت الأهداف المُشكّلة لمؤسسات المجتمع المدني؛ فمنها ما يُعنى بتقديم الخدمات، ومنها الآخر يُعنى بتلبية مطالب الأفراد من خلال الضغط على الحكومات، والمشاركة في مناقشة السياسات العامة وصنعها، ووضع تحفظات عليها أيضاً، كما وتقوم بعض تشكيلات المجتمع المدني في تحقيق التعبئة والتنظيم للأفراد، وللتعرف على الأهداف بصورها الواسعة تطرحها الباحثة على النحو الآتي:

1. من الأهداف الرئيسية لمؤسسات المجتمع المدني هو منع المشكلات الاجتماعية ومحاولة السيطرة عليها والتصدي للأخطار التي تواجهها¹، فالمجتمع المدني الفلسطيني نشطت مؤسساته في محاولة معالجة تلك المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال انتهاج ممارسات وأنشطة تدعم المجتمع والفرد، وتحارب تلك الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المسببة للمشكلات المعاشة.

2. تسهم في تطوير عمل المؤسسات المختلفة والمهمة في الدولة؛ كمجالات التعليم والصحة وغيرها، ففي فلسطين تركزّ الدعم على المجالات الصحية والتعليمية، وتحديداً في الفترة التي سبقت قيام السلطة الوطنية، أي في فترة غياب السلطة الوطنية، أما بعد قيام السلطة، فنشطت تلك الأهداف كمجال تشاركيّ مع القطاع الحكومي الداعم لتلك الخدمات.

¹ أهداف المجتمع المدني وخصائصه. 28مارس 2019. تم استخدامه في تاريخ 30 يونيو 2019. انظر إلى

الرابط <https://bit.ly/2Xy3BbZ>

3. تعمل على مراقبة الأحكام القضائية وتحقيق العدالة في المجتمع وقضايا الرأي العام¹، الذي تحقق في فلسطين بالفترة التي سبقت عام 2006م، فمن أوضح الأمثلة على تحقيق تلك العدالة والمشاركة للمؤسسات المجتمع المدني هو مشاركة المؤسسات المجتمعية في وضع مقترحات وتعديل بنود قانون الجمعيات الأهلية. ولكن الأحداث التي تلت عام 2006م والتي عانت من الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني والتي صاحبها تجميد المجلس التشريعي، أصبح الاعتماد على تصنيفات تلك المؤسسات قائماً على الانتماء السياسي لها، (فالتابعة لحماس في الضفة الغربية ممنوعة من المشاركة في الرأي العام، والتابعة لفتح ممنوعة من المشاركة في قطاع غزة).

4. ترصد المخالفات والتجاوزات التي تحدث في المجتمع سواء من المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية؛ ففي فلسطين تعتبر المساءلة المجتمعية ضعيفة إلى ضعيفة جداً، فمؤسسات المجتمع المدني تتشارك مع الحكومة في العديد من الأمور، وأهمها مصادر التمويل.

5. بناءً على مشروع النقابات الفلسطينية لعام 2004م مادة (11)، فإن هدف التنظيم النقابي (جزء مهم من مؤسسات المجتمع المدني) "هو حماية الحقوق المشروعة للأفراد، سواء كانوا تجاراً أو منتجين أو مستهلكين، والدفاع عن حقوقهم وحمايتهم وتقديم التوعية الثقافية والمهنية لتلك الشرائح"، الأمر المطبق على النقابات في فلسطين، ولكن تأثيرها ضعيف على الجانب الحكومي، والذي يعود لانضمامها للمؤسسات الحكومية وعدم الاستقلالية عنها.

6. أُضيفَ على تلك الأهداف العامة للمؤسسات المجتمع المدني هدفٌ خاصٌ كخصوصية الحالة الفلسطينية؛ تمثل في شقين؛ الأول: مقاومة الاحتلال الصهيوني ومساعدة الأفراد على الصمود، والشق الآخر: شق فلسطيني قائم على الدعم المميز للنخب السياسية المنشئة للسلطة الوطنية الفلسطينية من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

¹ أهداف المجتمع المدني وخصائصه. مرجع سابق.

أهداف المنظمات غير الحكومية في فلسطين

تقاطعت الأهداف بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمنظمات غير الحكومية في فلسطين، والتي تعود لكون تلك المنظمات ذات تمويلات، وأن أهدافها خارجية، فالبعض منها معلن، والبعض الآخر غير معلن، ففي فترة الاحتلال الصهيوني لفلسطين بدأت تلك المساعدات والتمويلات تقدم للفلسطينيين لتغطية احتياجاتهم الأساسية، ولتحسين الأحوال المعيشية الصعبة، كما وتطورت جوانب دعمها وأهدافها نحو تغطية الجوانب الاجتماعية. ولتبيان تلك الأهداف بصورة أوضح ستطرحها الباحثة على شكل نقاط، كما وستقوم ببيان تطابقها من عدمه مع أهداف المنظمات العاملة في فلسطين، وهي على النحو التالي:

1. التخلص من عبء الفقر في المجتمعات¹: فلسطينياً تحققت من خلال:

- (أ) تقديم المساعدات التنموية للأفراد² في مجالات التنمية للبنى المادية والاقتصادية الفلسطينية، وتطوير البنى التحتية والتنمية الزراعية (ولكنها بنسب وتأثير ضئيل جداً).
- (ب) تقديم أنشطة وتدريبات تزيد من كفاءات الأفراد وتحسن مستويات معيشتهم.
- (ت) تقديم القروض الصغيرة والصغيرة جداً للفئات المحتاجة، كما وتؤدي في بعض الأحيان دور الوسيط بالقروض الدولية والمحلية.
- (ث) دعم إنشاء الجمعيات والمشاريع المحلية، ومساعدتها في الترويج لها من خلال إنشاء أسواق ومعارض لمنتجات تلك الجمعيات، أو دعم منتجاتها وبيعها بأسعار بسيطة كنوع من الدعاية للمنتج.
- (ج) في حال نتج الفقر عن صراعات سياسية فإنها تأخذ دور الوسيط بين الأطراف وتقوم بحلّها، كما وتعمل على تنمية الجانب الاقتصادي-التنموي للمجتمع.

¹ أبو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري. مرجع سابق. ص 144-149.

² جرسر، كارين. المنظمات غير الحكومية الفلسطينية واثرها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الفلسطيني. ترجمة: عباب مراد. مؤسسة روز لوكسمبورغ. رام الله. ص 42.

2. نشر المعلومات لإثارة الوعي العالمي بالمواضيع المهمة¹، والتي برزت من خلال:

(أ) فتح مجالات متعددة من الحوار بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

(ب) التعاون مع الجهات الرسمية لرسم السياسات والإجراءات لتحقيق الأجندات الموضوعية.

(ت) التعاون أيضاً مع وسائل الإعلام لتوجيه وتنقيف الرأي العام بقضايا التنمية الحضرية والإسكان، والمرأة والنوع الاجتماعي، والتنمية البشرية، "لزيادة الوعي وتوجيه آراء الأفراد نحو القضايا المستهدفة، ولعمل التغيير الاجتماعي والسياسي في بعض الأحيان"². نشط هذا الهدف في الفترة التي سبقت قيام السلطة الوطنية وبرز بصورة كبيرة، ولكن، بعد الظروف السياسية المعاشة للفترة التي تلت 2000م، انحصرت تلك الأهداف في الجانب الاجتماعي كشؤون المرأة والشؤون الاجتماعية والنوادي والمراكز الترفيهية*.

3. إثارة الوعي بقضايا البيئة³: وذلك من خلال إقامة المشاريع الضرورية والحيوية للمناطق المنكوبة نتيجة الكوارث الطبيعية أو الحروب، والعمل على إقامة الحوار مع الحكومات والقطاع الخاص في المجالات المختلفة، وخصوصاً في المجال البيئي (كالمشاريع المنفذة في مجال إدارة النفايات، والثقافة، والتوعية البيئية، وزراعة النباتات، في كل من الأردن وفلسطين والعراق ومصر واليمن)، فتلك الأهداف كانت موضوعاً من قبل تلك المنظمات دولياً، أما في فلسطين فقد انحصرت تلك الأهداف في حماية البيئة والتنمية الزراعية⁴ ولكن

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الإسكوا. مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين نحو مدونة سلوك. مرجع سابق. ص26-28.

² عزمي الشعيبي. مقابلة شخصية. مرجع سابق.

* سيتم توضيحهم بصورة تفصيلية، وينسب مئوية في الفصل الثالث من الدراسة المطروحة بين أيديكم.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الإسكوا. مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين نحو مدونة سلوك. مرجع سابق. ص26-28.

⁴ جرسنر، كارين. المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وأثرها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الفلسطيني. مرجع سابق. ص42.

بنسب ضئيلة جداً وبمناطق محددة تراعي الأبعاد السياسية، الأمر الذي أكد تهميش تلك القضايا وعدم الاكتراث بها، والتي تعود أيضاً لتلك الأبعاد السياسية.

4. لتحسين نوعية الحياة¹ من خلال تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية المتنوعة، وتشغيل شبكة الأمان الاجتماعي لكافة طبقات المجتمع، وتقديم مشاريع تعزز المشاركة المجتمعية، ومشاريع توليد وزيادة الدخل للأفراد، ومشاريع بناء قدرات السكان، ومشاريع إغاثة الأطفال، والصحة الإنجابية، والمشاريع التعليمية والصحية. فهذه الجوانب نشطت بصورة كبيرة في فلسطين، ولكنها لم تثمر نتائج ملموسة كون المنظمات غير الحكومية أسقطت تلك المفاهيم والبرامج إسقاطاً على المجتمع الفلسطيني، ولم يكن ضمن التطور الطبيعي لتلك المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية (ضمن بنية اجتماعية-اقتصادية-سياسية منسجمة بعضها مع بعض)²، كما تعود لكون تلك المنظمات لا تهتم بزيادة معدلات تطبيق وفعالية تلك البرامج والأهداف فقط؛ بل تهتم أيضاً بعدم زيادة تلك المعدلات، وفي أسوأ الأحوال أن تبقى على نفس الحال³.

5. قضايا النوع الاجتماعي لتطبيق المساواة بين الجنسين المتمثلة في قضايا تمكين المرأة والتنمية المستدامة، وإشراك المرأة في كافة الأدوار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والعمل على توعيتها في حقوقها، وضرورة مشاركتها في رسم السياسات ووضع الخطط وتنفيذها أيضاً، سواء الحكومية أو غير الحكومية⁴. وقد انحصرت في فلسطين تلك الأهداف على الجانب التطويري أكثر من الجانب التطبيقي، والتي تمثلت في ورشات العمل والمحاضرات والتدريبات، ولكن على أرض الواقع كانت بعيدة عن التنفيذ.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا. مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين نحو مدونة السلوك. مرجع سابق. ص 28-31.

² عزمي الشعبي، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ خليل الشقاقي. مقابلة شخصية. مرجع سابق.

⁴ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا. مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين نحو مدونة السلوك. مرجع سابق. ص 30-31.

6. العمل على بناء القدرات المؤسسية والكوادر البشرية بالجانبين الحكومي والمجتمعي في الدول النامية. وقد نشط هذا الجانب فلسطينياً من خلال تنمية القدرات الثقافية والاجتماعية للأفراد للارتقاء بالوعي وتعزيز بناء المؤسسات¹.

7. دعم أنظمة الحكم المتوافقة معها لضمان استمرار المنظمات غير الحكومية وتدعيمها. وهذا ما طُبّق في الحالة الفلسطينية بدعم تلك المنظمات لتنظيم فتح ورفض التنظيمات الأخرى، وهذا ما أكدته الحالة المعاشة في عام 2006م عند تسلم حكومة (إسماعيل هنية) للقيادة (هذا أكد فرضية الباحثة في أثر المنظمات غير الحكومية على التنظيم السياسي الفلسطيني).

8. استقطاب الفلسطينيين نحو أهداف المنظمات غير الحكومية وتنفيذ أجنديتها، والتي تجسدت في تقديم فرص عمل برواتب مرتفعة، وفرص تطوع أيضاً مدفوعة التكاليف، وأتاحت الفرصة لهؤلاء الشباب بالمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، وبالانخراط بالمدينة والمركز، وإقامة علاقات اجتماعية تفتح لهم أفقاً جديدة، كما ساعدتهم بالانخراط بنقاشات مفتوحة دون مراقب أو مسائل لتفريغ آرائهم، وبالنهاية أتاحت لهم فرصاً ذهبية في السفر بتكلفة بسيطة وأحياناً معدومة². فكل ما ذكر من عوامل جذب مقدمة للشباب عملت على كسب ثقتهم وانتمائهم لتلك المنظمات، وتجنيدهم للدفاع عن تلك المنظمات وجهات تمويلها، فهم يشكلون الدرع الواقى لتلك المنظمات.

وفي النهاية فإن أهداف المساعدات المقدمة من المنظمات غير الحكومية والدول الأوروبية جعلت من الفلسطينيين طرفاً تابعاً لها لا يستطيع الاستغناء عنها، مما يضمن بقاءها في تلك الأراضي الفلسطينية وإيصال الوضع المعاش للنتائج المرغوب فيها، وأوضح دليل على تأكيد ما ذكر؛ عدم دعم تلك المنظمات للبحث العلمي والإنتاج أو الصناعة التي تكفل للدول والمجتمعات الوصول إلى حالة مستقرة اقتصادية، وتعيش ضمن حالة من الاكتفاء الذاتي (ستقوم الباحثة في توضيحها بصورة أعمق في الفصل الثالث).

¹ جريستر، كارين. المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وأثرها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الفلسطيني. مرجع سابق. ص 42.

² عزمي الشعبي. مقابلة خاصة. مرجع سابق.

4.2 أدوار مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

تتكامل كلٌّ من أدوار مؤسسات المجتمع المدني والدولة فيما بينهما، فوجود دولة دستورية شرعية قوية يدعم عمل ودور مؤسسات المجتمع المدني، كما أن "انفصال الدولة عن مؤسسات المجتمع المدني يوصل الدولة إلى حالة من تسيير الأعمال (البيروقراطية)"¹ وهذا ما حدث فعلياً في فلسطين؛ فهي تجعل الدولة تعمل دون روح بانفصالها عن مؤسسات المجتمع المدني القائمة فيها، ومحاولتها السيطرة عليها وضمها تحت سلطتها بصورة غير مباشرة.

تلعب مؤسسات المجتمع المدني أدواراً مهمةً وأساسيةً في الدول، وتظهر من خلال هدفين رئيسيين هما: تقديم الخدمات، وتنمية المجتمع. والتي لا تتحقق إلا بفاعلية تلك المؤسسات ومدى انفتاحها على المجتمع والدولة، وقدرتها على التأثير في المجتمع وتناول قضاياها، حيث تكمن تلك الأهمية في تعدد واختلاف واستقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن الدول، فلم تعد تقتصر تلك الأدوار على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛ بل تعدتها لتصل جوانب سياسية وخصوصاً في الحالة الفلسطينية، التي انخرط أغلب الفئات المجتمعية والقوى الاجتماعية والسياسية فيها بتلك المؤسسات وأدت إلى الذوبان بهيكلها الإدارية، فمن هنا صنف الباحث الأدوار ضمن تخصصها لأربعة تصنيفات رئيسية، وهي على النحو التالي:

1. الأدوار السياسية: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بأدوار سياسية متنوعة أهمها:

أ- رفع وعي الأفراد في مشاركتهم بكافة الحقوق السياسية (كحق تقرير المصير، وحرية التعبير، والمشاركة في الانتخابات، وحرية التصويت)²، فأكثر مثال حي على هذا الدور يتمثل في النقابات العمالية والمهنية.

¹ ممدوح، سالم. المجتمع المدني ودوره في الإصلاح. أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح. الإسكندرية. 21-22 يونيو 2004. ص60.

² ليرلي، دون. بناء مجتمع من المواطنين. مرجع سابق. ص391.

ب- ممارسة الدور الرقابي على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية¹، وبالمقابل قيامها بدور تشاركي مع السلطتين التشريعية والتنفيذية في مناقشة وتداول القضايا العامة، وصياغة القوانين وتعديلها، والمشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية².

ت- تفعيل مضامين الأمن الإنساني في مرحلة بناء السلام، من خلال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والعمل على رصد الأوضاع المجتمعية في البلدان والتعامل مع أيّ تهديد للأمن الإنساني³، وتنفيذ مشاريع دولية وإقليمية⁴.

ث- مساندة دور الأحزاب في تشجيع المشاركة السياسية، وزيادة الفعالية والمهارة السياسية لدى المواطنين، وتعزيز الالتزام بالمواطنة الديمقراطية وحقوقها.

ج- العمل على بناء قيادات جديدة تتسلم المجالات الحيوية بالمجتمع⁵ (كقيادات الأحزاب، والمجالس، والقيادات الشعبية).

كما وتضيف الباحثة على كل تلك الأدوار العامة أدواراً أخرى في فلسطين: كمقاومة الاحتلال، ودعم العمل الجماهيري، ومناهضة التطبيع، ودعم الأسرى وأهالي الشهداء. حيث غطت تلك الأدوار السياسية حسب جدول رقم (3) (المتناول في الفصل الثالث) ما نسبته (23%) من مجمل عمل الجمعيات الأهلية في فلسطين، وفي النهاية فإن المنظمات غير الحكومية الدولية تساهم في فضح جرائم الاحتلال في المحافل الدولية، خاصة تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين.

¹ عبد المجيد، دعاء إبراهيم. دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية. دار الفكر والقانون. المنصورة. 2015. ص36-ص39.

² شمروخ، ميرفت جمال الدين علي. الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني. المكتب الجامعي الحديث. حلوان. يناير 2015. ط (1). ص201.

³ أبو زاهر، ناديا، "المجتمع المدني" ما بين الوصفي والمعياري تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص161-164.

⁴ منظمة العفو الدولية "المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا". دور المنظمات غير الحكومية في إطار الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. ع (11). انظر إلى الرابط <https://goo.gl/15wk13>.

⁵ أبو زاهر، ناديا، "المجتمع المدني" ما بين الوصفي والمعياري تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص187.

2. الأدوار الاقتصادية: تلعب تلك المؤسسات دوراً مهماً في دعم ومشاركة الحكومة بالعديد من المشاريع الاقتصادية المنفذة "ففي فلسطين تمثل هذا الدعم في إصلاح القطاع المالي، وقطاع إدارة الضرائب، وإصلاح الخدمة المدنية والإدارية، والتطوير التنظيمي والمؤسساتي، وهذا ما طرح في خطة التنمية الفلسطينية لعام 2008م"¹، كما وتقوم أيضاً على دعم مشاريع الأفراد من خلال تقديم الإعانات المالية، وتدريب الأفراد على إدارة المشاريع وتنفيذها لزيادة الدخل²، كما وتقدم إعانات للطبقات الفقيرة لتقليل المشاكل الاجتماعية³، كما وتعمل على دعم الاستثمارات والقطاع الاقتصادي من خلال آليتين: الأولى إعانات ومساعدات، والأخرى قروض (ففي فلسطين مؤخراً أصبحت تستبدل تلك المنح والمساعدات بتلك القروض، من خلال إنشاء مؤسسات خاصة بالإقراض، كمؤسسة فاتن، وشركة أصالة للتنمية والإقراض، وغيرها من مؤسسات الإقراض)، فنشاط تلك الأدوار الاقتصادية تعتمد على النظام المتبع، وهذا ما أبرزه النظام الرأسمالي الذي احدث تراجعاً في دور الدولة على حساب المؤسسات المجتمعية والخاصة، "ففي فلسطين شكلت تلك الأدوار الاقتصادية ما نسبته (5.2%) من مجمل الجمعيات الأهلية والتي توزعت على وزارة الزراعة بنسبة (3%)، ووزارة الاقتصاد الوطني (1.9%)، وأخيراً وزارة العمل (0.03%) وهي نسبة ضئيلة لو قورنت بحاجة فلسطين لتلك التنمية والتطور الاقتصادي وبناء اقتصاد ودولة قوية"⁴.

3. الأدوار الاجتماعية: عملت على تقديم خدمات للأفراد مقابل أجر قليل بهدف تحسين الأوضاع المعيشية والمادية (كالرعاية الصحية)⁵، كما وتعمل مؤسسات المجتمع المدني في ارتقاء المجتمع والحصول على حياة أفضل للأفراد، تتحقق من خلال "ترسيخ القيم الإنسانية

¹ كتاب، إيلين وآخرون. وهم التنمية. رام الله. مركز بيسان للبحوث والإنماء. 2010. ص46-47.

² أبو زاهر، ناديا، "المجتمع المدني" ما بين الوصفي والمعياري تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص187.

³ شمروخ، ميرفت جمال الدين علي. الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني. مرجع سابق. ص201.

⁴ الاطلاع على جدول رقم (1) بالفصل الثالث.

⁵ دعوع. شهيرة. مفهوم منظمات المجتمع المدني. مرجع سابق.

في المجتمع، والابتعاد عن أيّ اختلاف أو نزاع سياسيّ أو دينيّ أو عرقي¹، والحرص على تطبيق حقوق الإنسان، وضمان تلبية الحريات الأساسية، ومكافحة الجريمة، والمساهمة في القضاء على الفقر، وحماية ضحايا النزاعات والكوارث، ورعاية المسنين والأيتام، والفقراء، والمعاقين، والأطفال²، كما وتعمل على رعاية الأنشطة الثقافية والرياضية، وتغيير العلاقات الاجتماعية في فلسطين، من خلال التعبئة والتحرك الاجتماعي والتنقيف المدني والديمقراطية، والمساواة، والدفاع عن حقوق المرأة وتمكينها بالمجتمع، من خلال قيامها لبرامج تختص بالمرأة وبالفئات المهمشة الأخرى والتي تتحقق من خلال الندوات والمحاضرات والمهرجانات وورش العمل والنشرات³، تعبئة موارد المجتمع ودفع أفراده لتحديد احتياجاته وترتيب أولوياته⁴، حيث اشغلت تلك الأدوار الاجتماعية حيزاً كبيراً في المجتمع الفلسطيني قُدر بما نسبته (55.6%)، موزعة على الشؤون الاجتماعية بنسبة (32%)، وشؤون المرأة بنسبة (8.6%)، ووزارة الشباب والرياضة بنسبة (15%)⁵، حيث لم تقتصر تلك الجهات الاجتماعية على دعم الجوانب الاجتماعية فقط؛ بل تعدتها لأدوار أخرى مختلفة، أهمها السياسية والثقافية، ولكن تحت المظلة الاجتماعية، الأمر الذي عمل على زيادة تأثيرها على الجانب الاجتماعي، وبالأكثر على الجوانب الأخرى المتعددة.

4. الأدوار الأخرى: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بأدوار مختلفة تتمثل في حماية الأفراد وممتلكاتهم والدفاع عنهم⁶، كما تقوم بترويض المبادئ الأساسية لحياة المواطنين كالثقافة المدنية الديمقراطية، وترويض ثقافة العمل التطوعي، وقبول الآخر، والتنوع والاحترام

¹ ايبرلي، دون. بناء مجتمع من المواطنين. مرجع سابق. ص 391.

² عبد المجيد، دعاء إبراهيم. دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية. مرجع سابق. ص 36-39.

³ مركز بيسان. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. مرجع سابق. ص 45-52.

⁴ زفاغ، عادل. عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات السلام. دفاثر السياسة والقانون. الجزائر. العدد 11. حزيران 2014. ص 274-280.

⁵ الاطلاع على جدول رقم (1) في الفصل الثالث.

⁶ Locke, John. *Two Treatises of Government* _ reprinted from the edition of 1690_. New York. Hafner. 1959. P.122.

والتسامح، والتعاون والتنافس، وقيم المبادرة الذاتية، وبناء المؤسسات¹، وكل ذلك من خلال نشر الثقافة والوعي بين المواطنين المتمثلة في إعطاء الدورات، وتوزيع النشرات المتعلقة بمواضيع تهتم المجتمع ومصالحه العامة، وتفعيل الحوار والنقاش حول القضايا المختلفة بين كافة أطراف المجتمع، من خلال توفير قنوات اتصال بين الأفراد والحكومة بهدف نقل رغبات وأهداف المواطنين للحكومة بالطرق السلمية التي تخلق توازناً اجتماعياً²، كما أنها تقوم بتوفير معلومات مهمة عن كافة القطاعات والاحتياجات للأفراد والمؤسسات لمشروع القرارات ومتخذيها، فهي الوسيط بين السلطة والمجتمع بكافة المواضيع، "حيث غطت تلك الجوانب الأخرى ما نسبته (34%) موزعة على وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الثقافة، ووزارة الزراعة، ووزارة السياحة والآثار، ووزارة الصحة، ووزارة العدل، ووزارة البيئة، ووزارة الأوقاف، ووزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووزارة الإعلام، والعديد من الوزارات"³.

على ضوء ما طرحته الباحثة من أدوار رئيسية لمؤسسات المجتمع المدني في الدول يظهر الضعف الكبير في تلك الأدوار على الصعيد الفلسطيني، فقبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كان من الممكن اعتبار المجتمع المدني وبعض مؤسساته المحلية والوطنية مؤسسات مجتمعية جزئياً، كونها تحقق بعض الأدوار الاجتماعية (كدعم التعليم والصحة، والاهتمام بالمسنين والأيتام)، لكن ذهاب تلك المؤسسات نحو تغطية الهموم الاجتماعية ذات الطموحات السياسية كالمقاومة السلمية، ودعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتقديم المساعدات للأسر المتضررة من الاحتلال، وبالتالي دعم أسر الشهداء والأسرى، ولعب دور التعبئة السياسية كبديل عن تلك التنظيمات التي تعتبر بطبيعة الحال ضعيفة، ولا تشكل عوامل جذب للأفراد، تحت مسمى مجتمع مدني أفقدها البعض من صفاتها الاجتماعية.

¹ أبو زاهر، ناديا، "المجتمع المدني" ما بين الوصفي والمعياري تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص187.

² عبد المجيد، دعاء إبراهيم. دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية. مرجع سابق. ص39.

³ الاطلاع على جدول رقم (1). في الفصل الثالث من الدراسة.

وتضيف الباحثة على تلك الأدوار الدور الرئيسي للمؤسسات المجتمعية الفلسطينية في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ككيان سياسي يمثل الشعب الفلسطيني والذي جاءت السلطة الوطنية الفلسطينية على أثره، ولعبها لدور كبير في تقديم الخدمات والعمل على توعية الأفراد وتعبئتهم سياسياً للمشاركة في التحرر وتقرير المصير.

أما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الأدوار المجتمعية المتبادلة بين كل من السلطة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني تقسمت إلى مرحلتين أساسيتين بناءً على طبيعة تلك العلاقة المتبادلة فيما بينهم: المرحلة الأولى (مرحلة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لغاية 2006م) والتي امتازت علاقتهم في التكاملية والتشاركية، ومن أوضح أمثلتها مشاركة المؤسسات في مناقشة وسنّ قانون الجمعيات الأهلية لعام 2000م (فالمجلس التشريعي طالب مؤسسات المجتمع المدني بتقديم الاقتراحات والتحفظات على الأمور المختلفة). أما في المرحلة الثانية (مرحلة ما بعد 2006م) فقد تراجعت تلك الأدوار التكاملية وذهبت نحو منحى العلاقات التنافسية على مصادر التمويل، وخصوصاً بعد ذوبان أغلب مؤسسات المجتمع المدني في المنظمات غير الحكومية، كما وبعدت مؤسسات المجتمع المدني في تلك الفترة عن أغلب الأدوار؛ السياسية (كتشجيع حرية التعبير والتصويت، والرقابة ومساءلة السلطة الوطنية)، والاقتصادية (كالإصلاح والرقابة المالية)، وبالمقابل أكتفت ببروز الأدوار الاجتماعية (كتمكين الفئات المهمشة، ورعاية الأنشطة الثقافية والرياضية وإقامة الندوات والمحاضرات).

لعبت السلطة الوطنية الفلسطينية دوراً كبيراً في السيطرة على المجتمع ومؤسساته وتنفيذ سياسات أمنية باتجاه الأفراد، الأمر الذي حوّل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من مسائل ورقيب على السلطة الوطنية إلى طرف مؤيد يتحدث لغتها، ويتبنى سياساتها بكافة الأنشطة المنفذة بصورة التبعية غير المباشرة لها، كما ولعبت دوراً مركزياً اقتصادياً تمثل في تبني السلطة الوطنية الفلسطينية لتطبيق نظام السوق الحر في الاقتصاد، وتعديل برامج وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بما يتوافق معه، الأمر الذي عمل على بلورة واقع جديد

تمثل في بروز نخبة اقتصادية* تمتلك المال والسلطة وتتحكم في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وتؤثر على السلطة والقرارات المختلفة بشكل كبير¹، والتي تمثلت في دعم الجوانب الاجتماعية-الخدمية كدعم مجالات الصحة والتعليم، والرعاية للشرائح الاجتماعية المهمشة، وبعض الأدوار الاقتصادية البدائية كتنفيذ بعض المشاريع المحدودة للأفراد، أو دعم تلك المؤسسات اقتصادياً.

كل ما تم طرحه أبرز المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني الفلسطيني، والتي تصاحب معه ظهور العديد من المفاهيم الاجتماعية المستحدثة والممولة بمبالغ ضخمة؛ لكونها محصورة في أطر محددة كقضايا حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، ودعم السلام، ونبذ العنف، وبناء قيادات ضمن رؤى محددة لقيادة الساحة الفلسطينية بالفترات الزمنية القادمة. كما لاحظت الباحثة أيضاً القصور الكبير لتلك المؤسسات في دعم البحث العلمي والمشاريع الإنتاجية والصناعية التي تحقق بناءً وتنميةً حقيقيةً للفرد والمجتمع، والتي يعد المجتمع الفلسطيني أشد الحاجة إليها، كما ساعدت في إبقاء الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني عنصراً تابعاً وليس شريكاً للحكومة وللتموليات الخارجية.

في النهاية، تلخص الباحثة أهم الأسباب الأساسية، وبعض الأسباب الثانوية لقصور وضعف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني على النحو الآتي:

- الأسباب الأساسية تمثلت في:

1- استمرار الاحتلال الصهيوني وسياساته القمعية سواء قبل قيام السلطة الوطنية أو بعد قيامها.

* النخبة الاقتصادية: نعى رأس المال الفلسطيني في الخارج ودخل للأراضي الفلسطينية مع دخول السلطة الوطنية، ونسجت علاقات كبيرة ومنتامية مع السلطة والقطاع الخاص أيضاً، كما شارك البعض من هؤلاء الرأسماليين في الوزارات الاقتصادية مما زاد تأثيرهم على السياسات والقرارات، الأمر الذي أنتج نفوذ مالي مختلط مع النفوذ السياسي.

¹ عزمي الشعبي. مقابلة شخصية. مرجع سابق.

2- استمرار الفئوية السياسية، الأمر الذي عمل على إظهار صراعات داخلية بعد 2006م (الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني)، وغياب التكافؤ، والتعدد السياسي، واحتكار حزب واحد للسلطة، وغياب حرية التداول للسلطة وغياب المشاركة والتعددية الحزبية، وهذا يعود لسيطرة حركة فتح على الحكومة، وبالمقابل ابتعاد الأحزاب الفلسطينية الأخرى عن المقاومة أو التعبئة السياسية، وبالتالي أصبحت تفتقر للقيادات والبرامج الفعالة والمقنعة للجمهور التي تكسبهم قوة وشرعية في المجتمع.

3- قلة الوعي لدى مؤسسات المجتمع المدني بمسؤولياتها المجتمعية، والتي تقع على عاتقها¹، الأمر الذي يؤدي إلى الخلط في الأدوار بين ما هو سياسي ومدني.

4- عدم توازن في التشكيلات المجتمعية القائمة في فلسطين، حيث أصبح الكل المجتمعي (المتمثل في مؤسسات المجتمع المدني) يذوب في الجزء (الذي يتمثل في المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات والرؤى الخارجية).

أما الأسباب الثانوية فتمثلت في:

1- قصور الرؤية والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى لتلك المؤسسات، حيث أصبحت أغلب المؤسسات تضع برامجها وأنشطتها كردة فعل على مشكلة آنية تقابلها².

2- ضعف دور الإعلام في المجتمع الفلسطيني، والذي يشكل عنصراً أساسياً في الوصول لتنمية ونهوض بالمجتمع والدولة³.

3- غياب التخصصية في عمل الجمعيات والمؤسسات، وبالتالي التشعب الكبير في الأنشطة والبرامج الموضوعية⁴، كما لم تعد الخطط والمواضيع المطروحة تتبوع من المطالب

¹ شمروخ، ميرفت جمال الدين علي. الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني. مرجع سابق. ص 97.

² أبو نصر، مدحت محمد. ادارة منظمات المجتمع المدني. مرجع سابق. ص 100-105.

³ المرجع السابق. ص 98.

⁴ ابو نصر، مدحت محمد. ادارة منظمات المجتمع المدني. مرجع سابق. ص 103-105.

والاحتياجات للفلسطينيين؛ بل تُستورد جاهزةً من الجهات الممولة¹، الأمر الذي أنتج العديد من التشوّهات في مؤسسات المجتمع المدني وسلوكيات الأفراد وسياسات الحكومة أيضاً، وهذا ما سنتناقشه الباحثة باستفاضة في الفصل الثالث، من الدراسة والتي تتناول بروز المنظّمات غير الحكومية في فلسطين وتداعياته.

¹ وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية "وفا". المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة الى تأسيس الدولة. مرجع سابق.

الفصل الثالث

بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين وتداعياته

الفصل الثالث

بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين وتدايعاته

تقاطعت أغلب مؤسسات المجتمع المدني في نشأتها وأهدافها وأدوارها العامة التي شكلت شبكة مجتمعية متكاملة، وغطت المنظمات غير الحكومية حيّزاً مجتمعياً كبيراً وفاعلاً، خصوصاً في الدول النامية، وهذا يعود لكونها طرفاً مهماً في تقديم المساعدات المالية والإدارية للبلدان المتضررة من الحروب والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عانت منها في تلك الفترة، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الأولى، من خلال إرسال البعثات التبشيرية المصاحبة للأفكار التحريرية وضرورة الانفتاح على العالم، فمع مرور الوقت، وبوقت ليس بالطويل، تطوّرت تلك الأدوات وتغيرت الأساليب المتبعة في السيطرة، والتي أصبحت تذهب باتجاه الغزو الثقافي للمجتمعات والأفراد في الدول النامية، من خلال تقديم المساعدات لها ودعم قضاياهم الطارئة، والعمل على إرساء حقوق الإنسان والحقوق الأساسية للأفراد، الأمر الذي لاقى رواجاً كبيراً في ظلّ الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تلك الفترة.

أظهر هذا التسارع في تطور الجمعيات والمنظمات العالمية فاعلاً دولياً جديداً تمثّل في المنظمات غير الحكومية الدولية تحت مظلتها الإغاثية-الإنسانية، القائمة على "تقديم المساعدات والخدمات المتعددة، من أهمها الخدمات الصحية والدفاع عن حقوق الأفراد ونبذ العنف والاستعمار، وبالمقابل دعم حركات التحرر والنضال الشعبي"¹، فمن "أوائل تلك المنظمات في تلك المجالات منظمة الصليب الأحمر"²، ومنظمة إنقاذ الطفولة، كما وتطورت تلك المنظمات في ظل الظروف الدولية الجديدة، كظهور الثورة الصناعية، وظهور نظام اقتصادي يقوم على تلك النهضة الصناعية، وعلى حصر أدوار الحكومات في الجوانب الاجتماعية، الأمر الذي مهّد لعصر جديد من تلك المنظمات غير الحكومية ذات القوة والنفوذ الكبير في العالم.

فهذا البروز للمنظمات غير الحكومية في العالم تشكّل من خلال ظروف عالمية وأخرى محلية خاصة، كخصوصية الحالة الفلسطينية، والتي تمثلت في الأنظمة السياسية والاقتصادية

¹ ابو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري تفكيك المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص 145.

² دفينز، طوماس. المنظمات غير الحكومية.. تاريخ جديد للمجتمع المدني العابر للأمم. هرست كمبني ليمتد. لندن. ط

(1). 2013. ص 5.

العالمية الجديدة، والتمويلات الضخمة للعديد من الدول النامية، والعديد من الظروف المختلفة التي أنتجت هذا البروز وما ترتب عليه من تداعيات في فلسطين، وستتناول الدراسة بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين وظروفها العالمية والمحلية التي نشأت فيها، كما سنتنقل من بعدها للتدليل على هذا البروز من خلال طرح المؤشرات، وأخيراً تطرح التداعيات المترتبة عليها.

1.3 بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين

تزامن نشاط المنظمات غير الحكومية الدولية مع بروز تحولات عالميّة متعددة، تمثلت في حالات الركود الاقتصادي الناتج عن الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وما تلاه من صراعات طائفية واجتماعية وحالات الفقر والبطالة والعنف والتهجير¹، الأمر الذي أظهر نوعاً من التنافس بين المعسكرين في الترويج لأفكارهم، وحصد أكثر عدد ممكن من المؤيدين لتلك الأنظمة، والتي نفذت من خلال طرح برامج اقتصادية واجتماعية داعمة للدول والأفراد تمثلت أبرزها في المنظمات غير الحكومية، والتي لم تقتصر أهدافها على دعم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فقط؛ بل تجاوزتها لتصل إلى مشاركتها في صنع وتنفيذ السياسات العامة²، والعمل على خلق ائتلافات سياسية جديدة تتعدى حدود الدولة نفسها³، الأمر الذي أوصل تلك المنظمات لإحداث تغييرات قيمية في المجتمعات وبتقافة الأفراد، وتحديدًا في مواضيع الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية، كما أصبحت تحتل تلك المنظمات مراكز مؤثرة في السياسات المحلية للعديد من الدول الأمر الذي هدد هبة السلطة السياسية للدول⁴.

¹ ابو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري في تفكيك المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص147.

² شنيكات، خالد حامد. المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية- دراسة في الابعاد التمويلية. مرجع سابق. ص28-31.

³ الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية. دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمتنة. 12 فبراير 2017. انظر الى الرابط /<https://www.politics-dz.com/>

⁴ الباز، شهيدة. المنظمات الالهية العربية في تنمية المجتمعات المحلية. مجلة أفريقية عربية. مركز البحوث العربية. القاهرة. المجلد الثالث. أكتوبر 2000. ص27.

لم يقتصر هذا الصعود للمنظمات غير الحكومية على النظام العالمي الثنائي؛ بل تعزّز في ظل نظام عالمي جديد انفردت الولايات المتحدة الأمريكية ونظامها الرأسمالي في قيادة العالم، من خلال بروز النخب (البرجوازية) وزيادة قوّة الشركات متعددة الجنسيات، وظهور المبادرات السياسية التي تدعو للتنمية ضمن النموذج الرأسمالي¹، الأمر الذي زاد من قوة المنظمات غير الحكومية وانتشارها في الدول النامية. فهذه الظروف العالمية لم تكن بمعزل عن الظروف المحلية التي ساعدت في بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين، والتي من أهمها تزامن بداية تلك المنظمات مع بداية الهجمات الصهيونية على الشعب الفلسطيني، حيث نجحت تلك المنظمات بجانب المؤسسات المجتمعية الأخرى في تقديم المساعدات والخدمات للأفراد، والعمل على محاولة سدّ النقص الحاصل من غياب الدولة وخدماتها الموجهة للجمهور.

ساهم التطور في القضية الفلسطينية إلى تطور المساعدات والخدمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية الدولية، ففي بداية الاحتلال الصهيوني كانت تتجه أغلب تلك المساعدات نحو كونها مساعدات إنسانية-إغاثية تُقدّم للشعب وللمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، أمّا في أواخر الثمانينيات تطوّرت تلك المساعدات، واتجهت نحو تقديم دعم مالي وإداري لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، بهدف تأهيل المجتمع والأفراد وتهيئتهم لإنشاء سلطة وطنية ومؤسسات حكومية تابعة لها، من خلال دعم مجالات التأهيل والتدريب في قضايا المواطنة والديمقراطية والتوعية بالحقوق والالتزامات، والعمل على بناء كوادر شبابية لها القدرة على تسلّم زمام القيادة في الفترة المقبلة ليكونوا قادة سياسيين-تمويين².

نشطت المنظمات غير الحكومية بشكل كبير بفترة توقيع اتفاقية (أوسلو) عام 1993، كما وتركز نشاطها على دعم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ومساعدته في زيادة فاعليته وتقوية أدواره، أمّا بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد زاد الدعم الموجه لفلسطين، كما وتنوعت جهاته، حيث اشتملت على المؤسسات والموظفين الحكوميين التي دعمتهم في تغطية

¹Sinclair, T&Robert. *Approaches to world order*. Cambridge. 1996. P193-194.

². كمال، زهير. النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية. مرجع سابق.

الأعباء المادية، وزيادة الكفاءة للموظفين، وتحسين الأداء الوظيفي الحكومي، وقد ساعدها تغطيتها لأغلب شرائح المجتمع في بناء قاعدة شعبية داعمة لها، تتحدث بلغتها، وتدافع عن مصالحها، كما ونمى هذا النشاط شيئاً فشيئاً بعد العديد من الأحداث الحاصلة في الحالة الفلسطينية، والتي أوصلت تلك المنظمات للبروز، ولعبها لأدوار فاعلة ومؤثرة في المجتمع الفلسطيني، والتي ستقوم الباحثة في طرحها على النحو التالي في الدراسة.

1.1.3 العوامل الداعمة لبروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين

تأثر المجتمع الفلسطيني بالتحوّلات الدوليّة والمحليّة على مدار فترات تاريخية متعاقبة عملت على تداخل القضايا فيما بينها، كما عمل في بعض الأحيان على التأثير في تشكيلات المجتمع وأدواره الذي برزت في فلسطين وتحديداً بعد عام 2006م، فبالرغم من تعدد المؤسسات المجتمعية الفلسطينية إلا أنها بقيت ذات تأثير محدود بإمكانياتها المالية والإدارية المتاحة، كما برزت في المقابل المنظمات غير الحكومية ذات الإمكانيات العالية في فلسطين، وما صاحبها من عوامل دوليّة ومحليّة شجعتها نحو التنامي، كما أبرزت قوتها على الساحة الفلسطينية، التي ستطرحها الباحثة على النحو الآتي:

- العوامل الدولية

لعبت الظروف والتحوّلات الدوليّة أدواراً وتأثيراتٍ كبيرةً على القضية الفلسطينية التي توالى عليها هجمات القوى الاستعمارية، فتارةً كانت داعمة للقضية، وتارةً أخرى معارضة بما يتلاءم مع مصالحها وأهدافها في المنطقة، حيث أنشأت الدول الأوروبية والمنظمات الدولية هذه المنظمات غير الحكومية كعامل في المنطقة، يتيح لها التدخل في القضية الفلسطينية، كما تلعب دوراً مركزياً في التأثير على المجالات المختلفة، الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية، والسياسية، والتي طبقت من خلال العديد من السياسات والعوامل الدولية المتعددة وهي متمثلة في ما يلي:

1. انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية في عام 1992م وما صاحبها من ضعف في سيادة الدول، وانهيار شبكات الأمن الاجتماعي، وظهور العديد من المشاكل الاجتماعية كالبطالة، والفقر، وزيادة أعداد اللاجئين، والتي فرضت ضرورة إنشاء المنظمات غير الحكومية الدولية في العديد من تلك الدول، كنوع من أنواع تقديم المساعدة لها ومحاولة تقديم حلول لتلك المشاكل الاجتماعية الحاصلة.

2. تفرد الكتلة الغربية الرأسمالية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم، وذهابها نحو تبني منظومة علاقات قوة جديدة تقوم على التنمية، وخصوصاً التنمية الاقتصادية وتوسيع الاستثمارات¹، التي دعمته من خلال تعزيز العولمة الاقتصادية، وتقوية الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات العالمية، الأمر الذي أبرز طبقةً رأسمالية عالمية مصحوبة بنخب معولمة (برجوازية) تعمل على تهديد سيادة الدول، وتهدف لبعث شكل جديد للمجتمع المدني، عن طريق تنفيذ مبادرات سياسية تدعم فيها النظام الرأسمالي، وتحاول الهيمنة عليه²، وتعدّ المنظمات غير الحكومية الدولية إحدى أدوات النظام الرأسمالي.

3. "تفاعل المنظمات غير الحكومية مع تلك المؤسسات العالمية"³ في مجالات عدة، أهمها صناعة السياسات العامة، وتقديم المشاريع والتمويلات للدول النامية. ومن أبرز تلك المؤسسات الأمم المتحدة التي ربطتها معها علاقات ودية وتشاركية، خصوصاً في "عام 1996م بمجالات التنمية الدولية وحقوق الإنسان"⁴، فهذا التفاعل بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات العالمية والتي تصاحب مع إخضاع تلك المنظمات للمعايير الدولية عمل على صعودها بصورة كبيرة في فلسطين، كما زاد من تأثيرها على الوضع العام وخصوصاً على جانب السياسات العامة.

¹Anderson, James. **Question of democracy. Question of democracy, territoriality and globalization. Transnational Democracy.** Political Spaces and Border Crossings. London. Routledge. P.38.

²Sinclair, T& Robert cox. **Approaches to world order.** P 193-194.

³ Thomas G-Weiss. Tatiana carayannis and Richard jolly. **The third united nations.** Global government vol. 15. 2009. P 130-131.

⁴ Ibid.

4. بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001م ظهرت سياسات جديدة للمنظمات غير الحكومية، ذهبت نحو مكافحة الإرهاب وفرض الأمن¹، من خلال وضعها للعديد من الشروط التمويلية للمنظمات غير الحكومية في المناطق الإسلامية بشكل خاص²، وطرح تساؤل مهم من قبل المانحين حول مدى فاعلية تلك المنظمات، فمن بعد تلك الأحداث، عملت المنظمات غير الحكومية على استقطاب النخب الفكرية وتدريبهم لقيادة المجتمعات والدول، بما يتلاءم مع قيمها وآلياتها التنموية. فقد زادت هذه السياسات الجديدة من أعداد المنظمات، لكن بقولها وأهداف جديدة، كالأهداف العسكرية، ومكافحة الإرهاب، ودعم الأمن العالمي، والتسامح والحب بين الشعوب، وقد أصبحت تلك التمويلات تقدّم كجائزة للمعلومات الاستخباراتية المفيدة³، كما وأتاحت الفرصة للمنظمات في التدخل بالشؤون الداخلية تحت غطاء المساعدة والمحافظة على الأمن الإنساني وحقوق الإنسان⁴.

5. تحوّلت محدّدات المنظمات غير الحكومية الدولية بعد عام 2001م من محدّدات مرتبطة بالسيادة الوطنية إلى ارتباطها في التهديدات الإنسانية ومدى حجمها. وهذا ما تم اعتماده لتبرير التدخلات الخارجية في الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني عام 2006م، حيث إن تواجد واستمرار النزاعات والقتال الداخلي الذي يهدد الأفراد وأمنهم الإنساني وينتهك حقوقهم يحتم وجود التدخلات الخارجية.

- العوامل المحلية

لعبت العوامل المحليّة دور المحرك والجاذب لتلك التدخلات الدولية في القضية الفلسطينية التي عاشت ظروفًا صعبةً بمراحل متتالية، بدايةً من الاستعمارات، وصولاً إلى الاحتلال الصهيوني الغاصب الذي شكّل الأثر الأكبر عليها، تمثّلت في السياسات الصهيونية

¹ أبو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري في تفكيك المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص163.

² المرجع السابق. ص164-165.

³ المرجع السابق. ص164-165.

⁴ شنكيكات، خالد حامد. المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية-دراسة في الأبعاد التمويلية. مرجع سابق. ص41-42.

(كالتهجير، والقتل، والتدمير، والمصادرة للأموال والأراضي، والإغلاقات، والاعتقالات، والحصارات الدائمة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وغياب القانون الدولي والمحلي)، حيث شكّلت بمعظمها عوامل مهمة وجاذبة لتلك المنظمات غير الحكومية ذات الكفاءات الإدارية والمالية المتميزة، وتمثلت في العديد من العوامل التالية:

1. النكبات والحروب المتتالية على الشعب الفلسطيني: صاغت الهجمات الاستعمارية المتتالية تاريخ فلسطين وتطوره، الذي تزامن مع مشاكل عديدة (كالفقر، والتهجير¹، والتدمير، وانتهاك حقوق الإنسان، وتهديد الأمن الإنساني، وتدني الخدمات التعليمية والصحية المقدمة²)، وقد شكّلت تلك الظروف عامل جذب لإنشاء المنظمات غير الحكومية وقيامها بتقديم المساعدات والخدمات المتنوعة للفلسطينيين، خاصة في ظل غياب سلطة الدولة على المجتمع.

2. غياب السلطة الحاكمة: لعب هذا الظرف أهمية كبيرة في بداية الدعم الخارجي، فافتقار المجتمع الفلسطيني لسلطة حاكمة تنظم شؤون الأفراد وأنشطتهم من جهة، وتقدم الخدمات من جهة أخرى، حتمّ ضرورة وجود تلك المنظمات لسدّ هذا العجز الحاصل.

3. ما تلى هذا الغياب الطويل من بوادر جدية في إقامة سلطة وطنية فلسطينية على الأراضي الفلسطينية والتي لم يلبث طويلاً إلّا وتحقق في عام 1994م، فولادة سلطة سياسية حاكمة من رحم مجتمع مدني-سياسي عمل على إقامة سلطة وطنية تُعاني من ضعف سياديّ ومالي شديد، الأمر الذي حتمّ ضرورة تقديم الدول الأوروبية والمنظمات غير الحكومية الدولية الدعم المالي والإداري لكافة مؤسسات المجتمع الفلسطيني الحكومي وغير الحكومي منها³، وذلك لغاية تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، والعمل على تقوية السلطة الوطنية وتنمية قدرات المؤسسات وموظفيها، كما ركّزت على

¹ الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية. دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمنة. مرجع سابق.

² أبو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري تفكيك اشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص 144-148.

³ المرجع السابق.. ص 144-148.

بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على المواطنة واحترام حقوق الإنسان، ويدعم التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة¹.

4. انتفاضة الأقصى والاجتياح والتدمير لأغلب المدن الفلسطينية وللمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، حيث أبرز هذا التدمير لأغلب مناحي الحياة حاجة المجتمع والأفراد للأموال والمساعدات المقدمة من تلك المنظمات غير الحكومية والبنك الدولي، مما عمل على زيادة أعداد تلك المنظمات وزيادة في ميزانياتها، الأمر الذي أبرز ضرورة تفريخ تلك المنظمات إلى مؤسسات ومنظمات انشقت عنها، لتضمن استمرارية التدفقات المالية وتطبيق أجداتها الخاصة بالحكومات والمنظمات الأوروبية التابعة لها، وتحقيق أهدافها من التمويل²، حيث توجهت تلك المنظمات في تلك الفترة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية بعدما أصابها من تدمير شامل، كما وركزت على بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي³، وبناء اقتصاد قوي ومستقل عن الجانب الإسرائيلي، وقادر على النهوض⁴.

5. حالة عدم الاستقرار التي عانى منها الفلسطينيون بعد عام 2004م والتي حفزت المنظمات غير الحكومية على لعب أدوار مؤثرة ومتعددة، وخصوصاً بعد اغتيال الرئيس "ياسر عرفات" والأوضاع السياسية المترعزة، التي حتمت على تلك المنظمات الذهاب نحو إرساء أسس ديمقراطية تُرجمت في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام 2006م، والذي تمخض عنها فوز (كتلة التغيير والإصلاح) في رئاسة الحكومة الفلسطينية والذي تلاه من انتهاج أغلب الجهات الخارجية لسياسات عقابية، طبقت على الفلسطينيين والسلطة كنوع من أنواع الضغط عليها أو كاحتجاج عن النتيجة غير المرضية بانتخاب

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا. مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية ومتابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين نحو مدونة سلوك. مرجع سابق. ص25.

² قنديل، اماني. دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات. مرجع سابق. ص8.

³ ابو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري في تفكيك المفهوم وفوضى المعاني. مرجع سابق. ص144-148.

⁴ Hannie F. Conradie. **Non-governmental organizations and financial sustainability.** Development southern Africa. Vol. 16. No.2.1999.P294-295

الشعب لحركة حماس، حيث تمثلت تلك السياسات في تجميد الاحتلال الصهيوني لأموال المقاصة، إلى جانب خفض الجهات الخارجية للتمويلات المقدمة وخصوصاً الموجهة نحو الحكومة الفلسطينية. فقد انخفضت من (\$1,189,151,934) في عام 2005م إلى (\$718,767,116) في عام 2006م. (فقد ارتفعت التمويلات من الدول العربية والشرق الأوسط، ولكن بالمقابل انخفضت التمويلات كثيراً من الدول الأوروبية وأمريكا)¹، كما تم العمل على فرض قيود مالية من الدول الأوروبية على السلطة الوطنية (ضريبة القيمة المضافة على تحويلات الجمارك ومدفوعات المانحين) والتي وصلت إلى (75%) من ميزانية السلطة الوطنية²، الأمر الذي أدى إلى زيادة الدين الخارجي للسلطة الوطنية من (1,249) مليون دولار في عام 2005م إلى (1,270) مليون دولار³، كما وأدى إلى خفض نصيب الفرد الفلسطيني من الدخل الاجمالي الحقيقي بنسبة (27%) وتراجع الدخل الفردي بنسبة (30%)⁴. في المقابل استمرت أغلب تلك المنظمات في تقديم التمويلات والمساعدات الموجهة نحو مؤسسات المجتمع المدني، كما زادت في بعض الأحيان، وقد تضاعفت المساعدات الأوروبية الإنسانية ضمن القنوات غير الحكومية من (16%) لعام 2005م حتى وصلت إلى (56%) لعام 2006م (الأمر الذي ساعد في ذلك البروز بشكله الكبير)⁵، الأمر الذي وجه أغلب التنظيمات السياسية نحو إنشاء مؤسسات مجتمع مدني (متقبلة للشروط الموضوعية على التدفقات المالية) كقناة جديدة في الحصول على تلك التمويلات، والتي ترتب عليه العديد من النتائج السلبية أهمها زعزعة التنظيمات السياسية، وتبدل أجندها الوطنية المطعمة في الأهداف لتلك الجهات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى

¹ صالح، محسن محمد. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. 2006. ص308. انظر إلى الرابط <https://bit.ly/2NZO8OB>. مرجع آخر تقرير وزارة التخطيط الفلسطينية لسنة 2006.

² اللجنة الدولية للصليب الاحمر. تقييم الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة). تقييمات 2002-2006. جنيف، سويسرا. خريف 2006. انظر إلى الرابط الإلكتروني <https://bit.ly/2QcLEhk>

³ صالح. محسن محمد. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006. مرجع سابق. ص310.

⁴ اللجنة الدولية للصليب الاحمر. تقييم الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة). تقييمات 2002-2006. مرجع سابق.

⁵ صالح. محسن محمد. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006. مرجع سابق. ص310.

ذوبان مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تلك المنظمات غير الحكومية الدولية التي أثرت على الجانب السياسي، والجانب الاقتصادي أيضاً "من خلال فتح تسهيلات القروض التي وصلت نسبتها إلى (36%) وجعلها متاحة لأغلب أفراد المجتمع الفلسطيني، وبالتالي زيادة الدين العام من (1,818) مليون دولار في عام 2005م إلى (1,873) مليون دولار، وما نتج عنه من مشاكل متعددة في توارث الديون وتقديم التنازلات أمام السياسات المطروحة لتسديد القروض"¹.

6. الأثر الكبير من تسلم كتلة (التغيير والإصلاح) للحكومة على أغلب المجالات الخدمائية، حيث تراجع ذلك النشاط الخدماتي بشكله العام في الربع الأخير من عام 2006م إلى ما نسبته (18%) عن الربع الثالث من نفس العام، كما تراجع عن عام 2005م بنسبة (27%)، ومن أبرز تلك القطاعات قطاع التعليم الذي انخفض بنسبة (32%) للربع الرابع عن الربع الثالث لنفس العام، كما تراجع أيضاً قطاع الصحة الذي انخفض الربع الأخير عن الربع الثالث لنفس العام بما نسبته (27.4%)²، الأمر الذي أثر على انخفاض نصيب الفرد من الناتج الإجمالي من (\$ 308.4) في الربع الأول إلى (\$ 246.7) في الربع الأخير لسنة 2006م³.

7. سعت القيادة الفلسطينية إلى مواجهة تلك السياسات العقابية وذلك من خلال إقالة الرئيس (محمود عباس) عام 2007م لحكومة (إسماعيل هنية)، وتبني نهج سياسي واقتصادي جديد، ولكن تلك الإقالة للحكومة المنتخبة كرست الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني وما صاحبه من حالات الفلتان والفوضى الأمنية في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي حتم على السلطة والمجتمع الفلسطينية قبول تمويلات ومساعدات المنظمات غير الحكومية الموجه نحو دعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وعمل هذا القبول على إعادة الدعم

¹ صالح. محسن محمد. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006. مرجع سابق. ص312. وانظر أيضاً إلى تقرير سلطة النقد الفلسطينية لعام 2006.

² صالح. محسن محمد. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006. مرجع سابق. ص300-302. وانظر أيضاً إلى الإحصاء الفلسطيني- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2004-2006.

³ صالح. محسن محمد. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006. مرجع سابق. ص302-303.

والتموليات بقوة للمؤسسات غير الحكومية وللسلطة الوطنية، حيث "زادت التدفقات المالية الموجهة نحو مؤسسات المجتمع المدني في عام 2007م بنسبة (26.8%)¹"، الأمر الذي أدى إلى سيطرة تلك المنظمات بشكل كبير على المجتمع المدني ومؤسساته، كما وتلاه زيادة لتلك التدفقات المالية الموجهة نحو الجانب الحكومي أيضاً، مما عمل على إحكام السيطرة لتلك المنظمات على السلطة الوطنية ومؤسساتها، وتحويل نهج السلطة الوطنية من نهج اقتصادي إلى تطبيق نموذج (التكنوقراط الوطني) الذي يقوم على السلام الاقتصادي، من خلال إنماء القطاع الخاص الذي حول القضية الفلسطينية السياسية إلى قضية اقتصادية بشقها الأول، وقضية إنسانية بالشق الثاني².

8. غياب الأداة التشريعية-الرقابية المهمة في فلسطين، والمتمثلة في المجلس التشريعي.

9. ضعف النخب الفكرية الداعمة لمصالح القوى التنظيمية وحتى الأفراد، بالتزامن مع ضعف وإهمال النخب السياسية وأدوارها الأساسية في التنظيم والتعبئة³، الأمر الذي أتاح المجال لتلك المنظمات بتعبئة تلك الفراغات الفكرية والتنظيمية في المجتمع الفلسطيني، و"طرح نفسها كبديل للتنظيمات السياسية الفلسطينية، والتي عملت على السعي لخلق نظام سياسي جديد"⁴.

10. إقامة النظام الاقتصادي على أساس مبدأ الاقتصاد الحر⁵ و(النيوليبرالية) المشوهة في اعتبارات سياسية طغت على تلك الاقتصادية، والتي حصرت دور الحكومة في تقديم الخدمات (والتي تسيطر عليه في أغلب الأحيان المنظمات غير الحكومية بسبب ما يعاني

¹ المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. مرجع سابق. ص14.

² الترتير، علاء. النيوليبرالية بنكهتها الفلسطينية. جريدة العربي الجديد. 27 نيسان/أبريل 2019. تم استخدامها في تاريخ 2019/6/16. انظر إلى الرابط <https://bit.ly/35gT0oC>.

³ ابو مصطفى، جهاد. المنظمات غير الحكومية في فلسطين. رويترز. 17 نيسان/أبريل 2016. تم استخدامه في تاريخ 2019/6/16. انظر الى الرابط <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=3557>

⁴ المرجع السابق.

⁵ القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003. مادة (21) رقم (1).

الجانب الحكومي من ضعف مالي كبير)¹، حيث طُبّق هذا النظام الاقتصادي في بيئة اقتصادية غير ناضجة، كالبينة الفلسطينية، وتعاني من سلوك اقتصادي استهلاكي بعيداً عن ذلك السلوك الإنتاجي-النيوليبرالي السليم، والذي تعتمد فيه الحكومة على خصخصة المشاريع والتنمية الاقتصادية وإنشاء المشاريع المدرة للدخل للأفراد والدولة في آن واحد، فهذا الابتعاد عن تطبيق النهج الاقتصادي بقيمة الصحيحة شوّه الاقتصاد الفلسطيني ووجه الأفراد نحو الالتفات حول المصالح الشخصية ذات الحيز الاقتصادي، وإهمال تلك المصالح العامة وحيزها السياسي، كما وعمل أيضاً على استحداث الإطار المؤسسي لجماعات المصالح من التلاعب في السياسات لخدمة مصالحهم الخاصة².

11. بناء المنظمات غير الحكومية علاقات متنوعة وشاملة مع كافة الأطراف الحكومية وغير الحكومية، من أكثرها تأثيراً على المجتمع والأفراد تلك العلاقات التشاركية مع المؤسسات الثقافية والاجتماعية، كالمراكز الثقافية والاجتماعية مثل (مركز ماس الاقتصادي)، والمعاهد التعليمية (كمعهد الشهيد ياسر عرفات)، وعمل الاستطلاعات والمسوحات الاجتماعية ونشرها ضمن الكتب والمجلات (كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا، والمركز الفلسطيني للبحوث والدراسات المسحية والسياسية)، التي ساهمت أيضاً في وسائل الاعلام الذي أصبح لها تأثير كبير في تكوين الرأي العام وتوجيهه نحو القضايا المستهدفة (كالإذاعات والمحطات المحلية والدولية). كما وبرزت أيضاً تلك العلاقات القوية بين المنظمات غير الحكومية والنخب السياسية بتأثيرها الكبير، والتي أنتجت امتزاج النخب السياسية مع الرأسماليين، وأدت إلى ظهور الفساد والاستبداد السياسي والمحسوبية، وزيادة الثراء المصاحب للنفوذ لدى السياسيين الفلسطينيين، فتلك الامور عملت على تحويل القضية الفلسطينية من مشروع وطني إلى لعبة سياسية تقوم على مصالح خاصة لبعض تلك النخب المختلطة، كما ولمع في تلك الفترة العديد من

¹ الشقاقي، ابراهيم وآخرون. فصل الحكم عن الاقتصاد في فلسطين: وصفة لدولة فاشلة. 21 نيسان/أبريل 2015. تم استخدامه في 2019/6/16. انظر إلى الرابط <https://bit.ly/35dz6uw>.

² دعنا، طارق. الرأسمالية الفلسطينية. جريدة العربي الجديد. 14 يناير 2014. تم استخدامه في تاريخ 2019/6/16. انظر إلى الرابط <https://bit.ly/2qilKy2>.

هؤلاء السياسيين في تسلم مناصب وزارية مرموقة في حكومة (سلام فياض)، كما وتميّزت تلك الفترة أيضاً في إصلاحات مصرفية متعددة تعمل على زيادة النفوذ الرأسمالي السياسي وزيادة المديونية العامة (التي أصبحت تضغط على السلطة في تنفيذ السياسات الموضوعية والتحكم في كافة القطاعات)¹.

12. تغطيتها للجانب القانوني-الدولي والمتمثل في دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والسعي نحو تجريم الاحتلال وسياساته (كتقرير جولدستون).

13. الارتباط القوي بين الجانب المدني والسياسي في المجتمع الفلسطيني، فالجانب السياسي بارز بشكل كبير في التمويلات الدولية، كما ويحدد استمرارها وديمومتها.

تري الباحثة أنّ كل تلك الظروف الدولية والمحلية ومن خلال الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية عملت على بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين ووجودها في أغلب المجالات الحيوية، الأمر الذي جعل منها طرفاً فاعلاً ومؤثراً على السلطة والمجتمع والافراد أيضاً، والتي ظهرت من خلال مؤشرات متنوعة تمثلت في زيادة أعدادها وتطوير أهدافها وفعالية أدوارها، كما وترتب على تلك الفعالية والتأثير العديد من النتائج والتداعيات، التي ستقوم الباحثة في طرحها بالفصل الرابع، "تأثير المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية على القدرة التنظيمية للشباب الفلسطيني".

2.3 مؤشرات بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين

1.2.3 مؤشر أعداد المنظمات وعدد العاملين فيها

شغلت المنظمات غير الحكومية حيزاً كبيراً من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، التي تميزت في تأرجح أعدادها المصاحب لتأرجح أعداد المتطوعين والعاملين فيها، التي تُعدّ من أهم المؤشرات لقياس المنظمات غير الحكومية، وبروزها في المجتمع الفلسطيني، لأنها من

¹ دعنا، طارق. الرأسمالية الفلسطينية. مرجع سابق.

أهم عوامل نجاحها وضمان استمرارها، فلذلك ستطرح الباحثة هذه النسب والأعداد كمؤشر يُبين بروز المنظمات والتأرجح الحاصل فيها.

تراوحت أعداد المنظمات غير الحكومية في فلسطين للفترات التي سبقت قيام السلطة الوطنية بما يقارب (1000) منظمة، أغلبها متخصصة في حقوق الإنسان والديمقراطية، ونبذ التمييز بين الجنسين، وتحقيق العدالة¹، كما وزادت تلك الأعداد في "عام 2004م حتى وصلت إلى (1230) منظمة، وتتابع هذا الارتفاع إلى أن وصلت إلى (2130) منظمة في عام 2009م، كما تلاها ارتفاع آخر في عام 2010م حتى وصلت إلى (2400) منظمة في فلسطين"².

ويعدّ هذا الارتفاع لأعداد المنظمات غير الحكومية في فلسطين مؤشراً واضحاً على بروز تلك المنظمات، والذي صاحبها زيادة في أعداد المتطوعين والعاملين فيها، ففي عام 1995م قُدِّر عدد المتطوعين بنسبة (62.3%) من عدد العاملين بتلك المؤسسات، كما وارتفعت في عام 2000م حتى وصلت لغاية (78.3%)³، كما وتم ذكر أعداد المتطوعين في إحصائية أخرى أكدت التأرجح الحاصل، ففي عام 2000م قُدِّرَت أعداد المتطوعين بحوالي (64,936) متطوعاً كما وانخفضت تلك الأعداد في عام 2006م حتى وصلت إلى (53,622) متطوعاً⁴، فهذا الانخفاض في التطوع يعود لسعي الشباب عن عمل يُدرّ عليهم مالاً؛ (أي أن دوافعهم هي دوافع اقتصادية وبعيدة عن تلك السياسية-الوطنية)، فانخفاض فرص العمل والأجور وجّه الشباب نحو العودة مرة أخرى نحو تلك المنظمات غير الحكومية، كونها تقدّم فرصاً تدريبية مدفوعة الأجر كما تفتح مجالاً للعمل فيها بعد التطوع، أي أن برامجها المطروحة التي تلبي

¹ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة. مرجع سابق.
² معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية- ماس بالشراكة مع مركز تطوير المؤسسات الأهلية. تعقب تمويل المانحين الخارجي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة 1999م-2010م. مرجع سابق.

³ جرسنر، كارين. المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وأثرها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الفلسطيني. مرجع سابق. ص17. المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. مرجع سابق. ص17.

⁴ جرسنر، كارين. المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وأثرها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الفلسطيني. مرجع سابق. ص17.

طموحاتهم الاقتصادية وتكسبهم الخبرة العملية على حساب بثّ روح العمل التطوعي والجماعي التي غالباً ما تقوم به التنشئة السياسية والتعليم السياسي.

وترى الباحثة أن ذلك الارتفاع للمتطوعين صاحبه زيادة أخرى متمثلة في ارتفاع أعداد العاملين أيضاً، الذين تميّزوا في البداية بامتلاكهم لمؤهلات علمية عالية، وخبرات عملية مميزة، "حيث شكل العاملون الحاملون لشهادات الماجستير ما نسبته (12%)، وحملة شهادة البكالوريوس ما نسبته (59%)، وحملة شهادات الدبلوم ما نسبته (19%)، وحملة شهادات الدكتوراه (1%)، و(10%) لحملة التعليم الثانوي والاعدادي"¹، فالزيادة في تلك الأعداد كانت محفزة في آلية جذب مهمة جداً، تمثلت في الأجور المرتفعة والتي تراوحت ما بين (500-1000) دولاراً في الشهر، والتي غطت نسبة (72%) من العاملين²، فنلك الفئات المثقفة يخدمون المنظمات بشكل أكثر حرقية بالأداء وأسرع بتنفيذ الاهداف.

أما الامر الآخر الذي يتميز فيه العاملون بالمنظمات غير الحكومية في فلسطين هو كونهم متركزين على فئات عمرية محددة، فقد قُدرت نسبة العاملين ذات الأعمار المتفاوتة ما بين (17-37) سنة في (71%)، كما وتلاها فئة الاعمار الممتدة ما بين (26-36) بنسبة (48%)، وأخيراً الأعمار المتفاوتة ما بين (17-25) بنسبة (23%)، فهذه النسب تؤكد التركيز الكبير للمنظمات غير الحكومية على فئة الشباب بصورة كبيرة كونهم هم الفئة الأكبر والأكثر تأثيراً، وهذا ما أكد فرضية الباحثة في الدراسة، كما أظهرت إحصائيات أخرى تُوجّه المنظمات نحو دعم النساء أيضاً التي شكّلت نسبتهم في تلك المنظمات ما يزيد عن (57.5%) من الإناث³.

2.2.3 مؤشر التمويل

اعتمدت الباحثة موضوع التمويل للمنظمات غير الحكومية كمؤشر لبيان بروزها، كونه من أهم المواضيع التي تشغل حيزاً كبيراً في مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، وبالمنظمات

¹ جرسر، كارين. المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وأثرها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الفلسطيني. مرجع سابق. ص26.

² المرجع السابق. ص26.

³ المرجع السابق. ص26.

غير الحكومية بشكلها الخاص، والذي يعود لكون تلك التمويلات هي السبب الرئيسي في استمرارها وضمّان ديمومتها، كما ويعود أيضاً لكونها تلعب دوراً أساسياً في تحديد الأهداف والبرامج المنفّذة. ففي الحالة الفلسطينية تعددت مصادر التمويل واختلفت نِسبها بما يتلاءم مع الظروف السياسية المعاشة وتطوّرها، ويعود ذلك لكون أنّ تلك الظروف السياسية والاقتصادية تلعب دوراً مركزياً في زيادة التمويلات أو خفضها (فهي عامل جذب لتلك التمويلات)، وهذا ما برز في الفترات الزمنية المختلفة في الحالة الفلسطينية، والتي رأت الباحثة ضرورة الحديث عنها وطرحها لبيان أهمية تلك الظروف، وكيفية تعاملها مع تآرجح تلك التمويلات التي ستخص الحديث فيها للتمويلات الخارجية-العالمية.

بدايةً سنتناول الباحثة مصادر تلك التمويلات الخارجية وتزايد أو انخفاض نسبها بناءً على الفترة الزمنية التي تميزت في الظروف السياسية المختلفة، والتي تم الحديث عنها في موضع سابق، فتلك المصادر تتوزع على النحو التالي:

- منح وتبرعات خارجية: هي المنح والتبرعات التي تحصل عليها مؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية بشكل خاص من مصادر خارجية متنوعة (كالدول الأوروبية، ودول شرق آسيا، وأمريكا)، لتتوصل للاستقرار والهدوء في المنطقة المستهدفة، والتي تكون بأغراض إنسانية لكن بأبعاد سياسية وفكرية، كما وتعتبر أداة للتحكم في المجتمع والأفراد، والتي تجسدت في فلسطين بالتدفقات المالية في الفترة الممتدة ما بين أعوام 2000م-2006م والتي قُدرت في (76.2%-56.1%) على التوالي، (اشتملت تلك النسب على التبرعات العربية والإسلامية أيضاً)¹، فهذا الانخفاض يعود للظروف السياسية المعاشة (كالانتخابات التشريعية عام 2006م) والتي أكدت بروز وتأثير المنظمات غير الحكومية في فلسطين، كما وعادت للانتظام والزيادة الكبيرة في الفترة التي لحقتها لدعم الاستقرار وتحقيق أهدافها وبرامجها في المنطقة.

¹ المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. مرجع سابق. ص100-101.

- منح وتبرعات عربية-إسلامية: تبرعات من أفراد ومؤسسات أهلية عربية تُوجّه للمؤسسات الأهلية الفلسطينية أو للأفراد، بدأت تلك التبرعات في فترة الانتفاضات المتعاقبة على الشعب الفلسطيني والتي كانت أغلبها مساعدات عينية (هذا السبب الرئيسي لعدم حصرها بنسب أو بأرقام محدّدة).

- منح غير حكومية-دولية: تقدم من منظمات غير حكومية دولية أو من خلال إنشاء فروع لها في الدول المتعددة، حيث كانت تلك المنح تقدر بنسب متفاوتة على مدار السنوات المختلفة؛ "قبل عام 2000م كانت تقدر بنسبة (38.9%)، كما زادت تلك النسب للفترة التي تلت عام 2000م حتى وصلت إلى (46.8%)، حيث تواصلت تلك التمويلات بالارتفاع (بغض النظر عن تحوّل الجهات المستلمة لتلك التمويلات) إلى أن وصلت (61%) في عام 2006م و(80%) في عام 2008م"¹.

- تمويلات ذاتية: هي الأموال الخاصة بمنشئ تلك المنظمات، أو من أنشطة تُدرّ أموالاً على تلك المنظمات، ففي فلسطين كانت تُقدّر في عام 2000م بنسبة (87.5%)، ولكنها انخفضت في عام 2006م لتصل إلى نسبة (73.4%)²، فهذا الانخفاض كان موجّهًا لصالح تلك التمويلات الخارجية، وهو ما تم توضيحه في النسب التي تم ذكرها بالسابق.

انتهجت حكومة "سلام فياض" سياسات اقتصادية حرّة تدعو الأفراد إلى الاقتراض وتعزز ثقافة الاستهلاك³، حولت العديد من تلك التدفقات المالية الخارجية من تبرعات ومنح إلى قروض بفوائد قليلة، كما قدمت تسهيلات مصرفية كبيرة في حالة المدين، ولكن سياسات صارمة بالتسديد⁴، الأمر الذي عمل على الموافقة على تلك الشروط الموضوعية، وتطبيق الإجراءات

¹ المالكي، مجدي واخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. مرجع سابق. ص 19-20.

² المرجع السابق. ص 19-20.

³ دعنا، طارق. الرأسمالية الفلسطينية. مرجع سابق.

⁴ تقرير سلطة النقد الفلسطيني لعام 2006. وانظر أيضًا إلى صالح، محسن محمد. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006. مرجع سابق. ص 312.

القانونية والوفاء بالالتزامات المفروضة عليها للوصول لتحقيق النتائج المرجوة¹، حيث زادت التدفقات المالية من (516) مليون دولار في عام 1999م إلى (325) بليون دولار في 2008م²، الأمر الذي عمل على زيادة ارتباط الأفراد بتلك المنظمات وتأثيرها، كما عملت بالمحصلة على زيادة الدين العام على فلسطين.

في النهاية، إنّ الزيادة بالتمويلات تعني زيادة في أعداد المتطوعين والعاملين لما قبل وما بعد عام 2006م، كما وتعني أيضاً بروزاً وتأثيراً كبيراً للمنظمات غير الحكومية على مؤسسات المجتمع الفلسطيني الحكومية وغير الحكومية أيضاً، الأمر الذي يؤكد طرح الباحثة في بروز المنظمات وتأثيرها الكبير على الأفراد والمجتمع والسلطة، ومن أبرز تلك التأثيرات، تحول السلطة الوطنية من حكومة إلى منظمة غير حكومية، تقوم على التمويلات الخارجية، وتشكل كياناً إدارياً يعمل على تسيير الأعمال وإدارة مشاريع المانحين.

3.2.3 مؤشر تطور الاهداف

تعددت أهداف المنظمات غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني، وتطورت بالتزامن مع تطور القضية الفلسطينية، ففي البداية لم تكن تلعب تلك المنظمات أدواراً مؤثرةً بسبب انحسار أعدادها وتمويلاتها، ولكن في أواخر الثمانينيات بدأت تنشط تلك المنظمات في أغلب القطاعات من خلال زيادة أعدادها والتدفقات المالية المرسلة إليها، الأمر الذي عمل على بداية بروزها في فلسطين كما زاد من تأثيرها على المجتمع والفرد، فهذا التطور والأهمية لأهداف المنظمات غير الحكومية وجه الباحثة إلى اعتمادها كمؤشر رئيسي في دراسة بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين.

¹ عبد الهادي، عزت. رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية. مركز تطوير المؤسسات الأهلية. 2004. ص12-13.

² معهد السياسات الاقتصادية-ماس، ومركز تطوير المؤسسات الأهلية 2009. تعقب تمويل المانحين للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة 1999-2008. الجدول رقم (12). مرجع سابق. روي، سارة. حماس والمجتمع المدني في غزة: إشراك القطاع الاجتماعي الإسلامي. مطبعة برنستون. 2011.

بدايةً، تركزت أهداف المنظمات غير الحكومية في الفترات الزمنية التي سبقت عام 2000م في دعم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تقديم المساعدات التنموية "الموجّهة نحو المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والمتمثلة في تطوير البنية التحتية (الذي قدرت نسبته في 1.9%)، والمساهمة في التنمية الزراعية وحماية البيئة (قدرت نسبته في 4.5%)، وتقديم الخدمات الاجتماعية التعليمية (قدرت بالفترة المتراوحة ما بين 1994م-2000م في 13.7%) والصحية (قدرت بالفترة 1994-2000 في نسبة 17.9% منها)، ودعم الأهداف الاجتماعية (قدرت بـ 26.9%) والتركيز على بناء مواطن واع ثقافياً وسياسياً يقوم بتطبيق الديمقراطية¹ وضمان الأمان الاجتماعي له"².

أما في الفترة التي تلت عام 2000م برزت المنظمات غير الحكومية في فلسطين كعامل رئيسي في المجتمع الفلسطيني، والذي تعود أهميتها لأهمية أهدافها المحققة وتأثيراتها العميقة على المجتمع والأفراد، حيث لعبت الأهداف الاجتماعية أعلى النسب، كما وتلاها الأهداف الثقافية ثم الأهداف الاقتصادية، كما وتقاطعت تلك الأهداف السياسية مع أغلب الأهداف السابقة ولعبت دوراً مباشراً في التأثير على ارتفاع أو انخفاض تلك النسب في مختلف أهدافها، ولطرح توضيح أعمق عن تلك الأهداف وآثارها وأبعادها تطرح الباحثة كل هدف على حدة، كما تقوم بطرح أبعاده على النحو التالي:

1. أهداف اجتماعية

منذ عام 2000م لم تعد تكتفي المنظمات غير الحكومية في فلسطين على تحقيق الأهداف الناشطة في مجالات الدعم الإنساني فقط، بل بدأت تبرز في "جوانب اجتماعية أخرى كتمكين الشباب التي وصلت بنسبة (38.6%)، وتنمية الطفل بنسبة (28.7%)، ورفع مستوى الخدمات

¹ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا. المجتمع المدني من الثورة إلى تأسيس الدولة. مرجع سابق.

² جرسنر، كارين. المنظمات غير الحكومية وأثرها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الفلسطيني. مرجع سابق. ص42.

الصحية وتطوير القطاع الصحي بنسبة (17.9%)، وأخيراً المساهمة في تطوير العمل والخدمات والمعرفة العلمية التي غطت (13.7%)¹.

وبالرغم من النشاط المميز في تحقيق تلك الأهداف الاجتماعية، إلا أنّ الظروف الصعبة والمتغيرة في فلسطين أظهرت أهدافاً مستحدثة للمنظمات غير الحكومية وخصوصاً بعد عام 2006م، وقد أظهرتها الباحثة في طرحها للجداول التي أعدتها بناءً على إحصائيات وزارة الداخلية الفلسطينية (قسم الجمعيات الأهلية)، كما واستعانت أيضاً بتعداد المنظمات غير الحكومية في فلسطين لعام 2007م الذي أظهر التركيز على النحو الآتي: "زيادة الوعي والتثقيف المجتمعي الذي قدر بنسبة (56.6%)، كما تلاه تمكين الشباب بالأنشطة المختلفة بنسبة (47.3%)، ومن ثم تنمية الطفل بنسبة (43%)، وتمكين المرأة بنسبة (35.5%)، وأخيراً الخدمات الصحية والتعليمية التي غطت ما نسبته (62.2%)"²، كما وتم تغطية العديد من المواضيع الأخرى التي لها آثار عميقة على المجتمع بشكل عام وعلى الشباب بشكل أكثر خصوصية، "كتهميش دور الحكومة في المجالات الخدمائية"³، وبالتالي تعزيز سيطرة المنظمات غير الحكومية على المجتمع، "وتبني العديد من المفاهيم التنموية والحقوقية"⁴ والتي أصبح من الصعب الانفصال عنها في ظل الانفتاح الكبير على العالم، الأمر الذي زاد وضاعف ذلك البروز للمنظمات، كما وساعدها في السيطرة على المجتمع والأفراد في فلسطين.

¹ المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. مرجع سابق. ص84.

² المرجع السابق. ص83.

³ الشقاقي، إبراهيم وآخرون. فصل الحكم عن الاقتصاد في فلسطين: وصفاً لدولة فاشلة. مرجع سابق.

⁴ المرجع السابق.

جدول (1) تصنيف الجمعيات الاهلية الفلسطينية بناءً على وزارة الأختصاص للفترة الواقعة
1994-2018)*¹

المجموع		بعد عام 2006		قبل عام 2006		العدد والنسبة الوزارة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
32.7	834	28.5	486	41	348	وزارة الشؤون الاجتماعية
15.8	404	18.5	315	10.5	89	وزارة الشباب والرياضة
13.2	338	11.1	190	17.5	148	وزارة الثقافة
8.9	227	12.3	210	2	17	وزارة شؤون المرأة
7.1	183	8.3	142	4.8	41	وزارة التربية والتعليم العالي
6.3	163	8.5	114	5.8	49	وزارة العدل
5.2	134	5.5	95	4.6	4.8	وزارة الصحة
3.4	88	2.9	50	4.5	38	وزارة الزراعة
2	51	1.7	29	2.6	22	وزارة الاقتصاد الوطني
1.4	37	0.3	6	3.7	31	سلطة البيئة
1.1	30	1.2	21	1	9	وزارة الاعلام
0.9	23	0.9	16	0.8	7	وزارة السياحة والآثار
0.3	10	0.4	8	0.2	2	وزارة الخارجية
0.3	8	0.3	6	0.2	2	وزارة الاوقاف
0.3	9	0.3	6	0.3	3	شؤون الاسرى والمحررين
0.07	2	0.1	2	0	0	وزارة العمل
0.02	7	0.2	4	0.3	3	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
0.07	2	0.1	2	0	0	وزارة الحكم المحلي
100	2550	100	1702	100	848	المجموع

* مع العلم أنه يوجد 23 جمعية أهلية غير مصنفة في وزارات محددة (10 في رام الله والبيرة، 8 في بيت لحم، و5 في جنين).

* تم اعتماد الفترة الزمنية (1994-2018) بناءً على إحصائيات وزارة الداخلية، قسم الجمعيات الأهلية، التي اعتمدت عليها الباحثة في إعداد الجداول المطروحة.

¹ إعداد الباحثة إستناداً لإحصائيات وزارة الداخلية الفلسطينية.

يتضح من خلال تحليل جدول رقم (1) المتعلق بتصنيف الجمعيات الأهلية بناءً على وزارة الاختصاص، أنّ الأهداف الاجتماعية تحتل أعلى النسب في الجمعيات الأهلية الفلسطينية التي تعتبر جميعها منظمات غير حكومية، وهناك ارتفاع كبير للنسب بعد عام 2006م إذا ما قورنت بما قبل عام 2006م، حيث اتجهت الجمعيات الفلسطينية نحو دعم المجال الاجتماعي وارتفعت النسبة من (68.7%) إلى (81.6%) بعد عام 2006م، وتوزعت على وزارات الشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة، وشؤون المرأة، والتربية والتعليم العالي، والصحة، وأخيراً وزارة العدل.

كما وتتجه تلك الجمعيات الفلسطينية لدعم قطاع الشباب والرياضة بشكل أكثر خصوصية كونها الشريحة الأكبر في المجتمع الفلسطيني، حيث احتل هذا القطاع المركز الثاني في الدعم المقدم، إذ ارتفع من (10.5%) إلى (18.5%) بعد العام 2006م، كما يدل على دعم قطاع الرياضة أيضاً على تركيز الجمعيات والمنظمات على الجانب الترفيهي (الرياضة) وإلهائهم عن قضاياهم السياسية المركزية، الأمر الذي يؤكد صدق الفرضية التي تشير إلى تركيز المنظمات غير الحكومية على فئة الشباب.

تسعى الأهداف الاجتماعية أيضاً لتقديم الخدمات الأساسية وخصوصاً في ظل ضعف بارز للخدمات الحكومية الفلسطينية المقدمة لتلك القطاعات؛ كالخدمات التعليمية التي تضاعفت نسبتها من (4.8%) إلى (8.3%) بعد عام 2006م، كما ارتفعت نسبة الخدمات الصحية من (4.6%) إلى (5.5%) بعد عام 2006م، كما واتجهت الجمعيات الأهلية لتغطية مواضيع اجتماعية حساسة وذات ثقل وتأثير كبيرين على المجتمع والفرد، كالقضايا القانونية والحقوقية، كحقوق الإنسان والديمقراطية، وسيادة القانون والحريات والمساواة التي زادت نسبتها من (5.8%) إلى (8.5%) بعد عام 2006م.

كما اتجهت تلك المنظمات غير الحكومية لتنفيذ برامج تدعم شؤون المرأة بصورة كبيرة جداً، إذ ارتفعت نسبة الدعم المقدم لهذا القطاع من (2%) إلى (12.3%) بعد عام 2006م، فبالرغم من الدعم الكبير لذلك القطاع، إلا أنّ تأثيراته تبقى ضعيفة كونها برامج شكلية تنحصر

بالندوات وورشات العمل، والدورات وطباعة النشرات، كما وتعاني تلك الوسائل من بُعدها عن التطبيق وضعفها بالضغط على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، في تبني وتنفيذ سياسات وقرارات تقوم بدورها في حل المشاكل المعاشة، حيث تحولت تلك المنظمات والجمعيات من أداة رقابية على الجهات الرسمية وغير الرسمية، إلى جهات وهيكلية متوافقة مع السلطة الحاكمة تتحدث بلغتها وتنادي بمصالحها.

وأخيراً، وإضافةً لأن تلك الجمعيات والمنظمات تعاني من خطة استراتيجية توزيعية تتلاءم واحتياجات المجتمع المدني الفلسطيني، فهي تعاني أيضاً من خطة استراتيجية توزيعية متلائمة مع احتياجات المحافظات لتلك الخدمات المقدمة، ولبيان ذلك الغياب لعدالة التوزيع بين المحافظات، تقارن الباحثة بين محافظة أريحا التي تعاني من الضعف والتهميش لأغلب القطاعات فيها، وبين محافظة رام الله كونها تحتل أعلى الأعداد والنسب في الجمعيات الأهلية الناشطة فيها.

جدول (2) تصنيف الجمعيات الأهلية الفلسطينية بناءً على الأهداف الاجتماعية لمحافظة رام الله وأريحا (1994-2018)¹

محافظة رام الله		أريحا		المحافظة الوزارة
العدد	%	العدد	%	
200	23.9	20	2.3	وزارة الشؤون الاجتماعية
177	43.8	8	1.9	وزارة الشباب والرياضة
42	18.5	7	3	وزارة شؤون المرأة
95	58.2	2	1.2	وزارة العدل
63	34.4	2	1	وزارة التربية والتعليم العالي
46	34.3	1	0.7	وزارة الصحة

فالملاحظ من جدول رقم (2) المتعلق في مقارنة بين محافظة أريحا ورام الله، أن توزيع الجمعيات الأهلية الفلسطينية على المحافظات يعاني من تباينات كبيرة في الأعداد والنسب، مع العلم أن هذا التباين لا يعود لاحتياج تلك الخدمات؛ ولكنه يعود لأسباب سياسية متعددة، فارتفاع

¹ جدول من عمل الباحثة إستناداً إلى إحصائيات وزارة الداخلية الفلسطينية.

نسب الجمعيات في محافظة رام الله يعود لكونها تتميز بالهدوء والاستقرار السياسي النسبي عند مقارنتها بالمحافظات الفلسطينية الأخرى، كما ويعود أيضاً لكونها (العاصمة المستقبلية)، فهي تجمع كافة المؤسسات الحكومية والوزارات، كما تعد محافظة رام الله من أفضل المحافظات تغطيةً لخدمات الأفراد بها، سواء الحكومية وغير الحكومية، كما أنها تعتبر أقل المحافظات التزاماً بالعادات والمواريث التي بدورها تجسد تهميش حقوق المرأة والمساواة والعدالة الاجتماعية، وبالرغم مما سبق فإن تلك القضايا تغطي ما نسبته (23.9).

أما عند الاطلاع على محافظة أريحا نلاحظ الانخفاض الكبير للخدمات الحكومية المقدمة لها (كالتعليم والصحة)، والتي تنتشر معها المنظمات غير الحكومية في ذلك الضعف والتهميش الذي لم يتعدى عددها ثلاث جمعيات فقط، أما الجانب الآخر لتلك الأهداف الاجتماعية هي تغطيتها للقضايا الاجتماعية-الإنسانية كحقوق الإنسان والطفل والمرأة، كما تعاني أريحا من انتهاكات خطيرة من قبل الاحتلال الصهيوني، وبالمقابل لا تتعدى الجمعيات في وزارة العدل جمعيتان فقط. فكل ما سبق من تهميش للقضايا الاجتماعية-الخدمائية والاجتماعية-الإنسانية ما هو إلا دليل يؤكد عدم التوزيع العادل للجمعيات في فلسطين، سواء ذلك التوزيع القائم على المحافظات أو على الاحتياج، والذي يعود للأسباب السياسية في تلك المناطق، كما ويعود لطبيعة تقديم البرامج الاجتماعية بناءً على ما يتوافق مع الدول المانحة وسياساتها وأهدافها في المنطقة المستهدفة.

2. اهداف ثقافية

تعتبر الأهداف الثقافية من أهم المواضيع المستهدفة، لما لها من تأثيرات عميقة وطويلة المدى على الأفراد والمجتمع كافة من حيث الأفكار والسلوكيات، ولذلك فإن أيّ تغيير مرغوب يبدأ من الفكر والثقافة كونها البناء المعرفي الأول للأفراد، كما ويعتبر حجر الأساس في بناء المجتمعات، فتوجه الجمعيات والمنظمات في فلسطين نحو تقديم الخدمات الاجتماعية كانت هي الخطوة الأولى لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الأفراد وبناء سمعة جيدة لها في المنطقة، ومن ثم اتجهت نحو تجنيد هؤلاء الأفراد لتحقيق أهدافها وتدعيم وجودها في فلسطين، وذلك من خلال

بناء قاعدة فكرية قوية من الأفراد التابعين لها، والمؤمنين ببرامجها المنفذة، حيث برزت شريحة (خصوصاً من الشباب) يدعمون تلك المنظمات، ويحاربون لبقائها واستمراريتها، سواء من خلال تطبيق أفكارها وسياساتها المطروحة من خلال أنشطتها، أو من خلال تبني هؤلاء الأفراد لأهدافها وبرامجها، بغرض الحصول على التمويلات، كونها مصدر رزقهم.

تأكد هذا البروز للمنظمات غير الحكومية في فلسطين وزاد تأثيراتها من خلال حضورها اللافت وأعدادها المتزايدة في الجوانب الثقافية، إذ وصلت لما نسبته من الجمعيات الأهلية الفلسطينية كما يشير جدول رقم (1)، فقد زادت نسبة الدعم لوزارة التعليم العالي من (4.8%) إلى (8.3) بعد عام 2006م، كما ووصل الدعم المقدم للمراكز الثقافية والمعاهد، والمسارح والمهرجانات والمظاهر الثقافية في عام 2018م لغاية (17.5%)، وأخيراً لم يتعدّ الدعم الموجه نحو وسائل الإعلام (1.2%).

أما عند "دعم المنظمات غير الحكومية للجوانب التوعوية-الثقافية فإنها ارتفعت من نسبة (26.9%) لعام 2000م إلى نسبة (56.6%) لعام 2007م، كما وارتفعت نسبة دعم التنمية الثقافية من (22.8%) لعام 2000م إلى (25.3%) في عام 2007م¹، فهذا الدعم للقضايا الثقافية ساعد في نشر الأفكار المستهدفة من قبل تلك المنظمات، كما وسيطر على العديد من جوانب الحياة (كالمسارح، والأدب والفنون والسينما)، حتى وصلت أيضاً لوسائل الاعلام المسموعة والمقروءة (كمركز ماس، ومركز السياسات المسحية والمرئية كوكالة معا) التي فرضت على تبنيتها ونشرها، كما كان لها الأثر الأكبر على كافة فئات المجتمع الفلسطيني.

3. اهداف اقتصادية

تلعب الجوانب الاقتصادية أدواراً مركزية في الدول كونها تشكل المعيار في نجاح السلطة الحاكمة من عدمه، ومن هنا ظهرت أهمية المنظمات غير الحكومية وأهمية إنشائها لأنها تشكل عاملاً مهماً في محاولة تغطية العجز الحاصل بالعديد من الجوانب في الدولة، وذلك لأن

1 الشفاقي، إبراهيم وآخرون. فصل الحكم عن الاقتصاد في فلسطين: وصفة لدولة فاشلة. مرجع سابق. ص 12-13.

تلك المنظمات تتبنى "النظام النيوليبرالي والاقتصاد الحر الذي يقوم على التنمية الشاملة ومعالجة المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة، كما ويقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية والاستقلال والاعتماد على الذات"¹. فتلك الأدوار الاقتصادية المهمة للمنظمات غير الحكومية هي التي دعمت وأبرزت إنشاء المنظمات غير الحكومية في فلسطين، بهدف لعمل على سدّ العجز الحاصل ومعالجة تلك المشاكل المعاشة، ولكن في الحالة الفلسطينية فإن طرحها كحلّ يغفل العديد من العوامل السياسية المهمة والمتمثلة في أن المجتمع الفلسطيني يعاني من احتلال متحكم ومسيطر على كافة مناحي الحياة (اتفاقية باريس وتبعاتها الاقتصادية). وهذا البروز للمنظمات غير الحكومية في فلسطين ولضمان نجاحه فإنّه يجب مراعاة الظروف الاستثنائية لفلسطين والتأقلم معها، ولكن في الحالة الفلسطينية أغفلت الظروف والاستثناءات، وجاءت تلك المنظمات غير الحكومية في برامج وأهداف وأجندات خارجية تتلاءم مع مصالحها، ومحققة لأهدافها، الأمر الذي أحدث تشوّهاً كبيراً في المجتمع بكافة جوانبه، كما أنتج العديد من النتائج:

1. تحويل أغلب مؤسسات المجتمع الفلسطيني الحكومية أو غير الحكومية إلى جهات متلقية للتمويلات ومنفذة للأهداف والأجندات الموضوعية من تلك الجهات.
2. "حولت الأفراد من أشخاص منتجين ومساهمين في المجتمع والاقتصاد إلى مستهلكين وبامتياز، وذلك من خلال اعتمادهم على تلك التمويلات (على هيئة مساعدات)، كما تم استبدالها بعد فترة إلى قروض استهلاكية وائتمانات بنكية"².
3. بالرغم من كون برامج المنظمات غير الحكومية تساهم في الحد من الفقر والبطالة إلّا أن الحال في فلسطين لا يبشر بالخير؛ فالارتفاع للمنظمات يتزامن مع ارتفاع بالبطالة والفقر والكساد الاقتصادي، الأمر المنافي لمبادئها المنادية فيها، والموجودة لأجلها (ويعود هذا لكون الدعم المقدم من قبل تلك المنظمات موجهاً نحو أهداف شكلية، كما تم ذكره فيما سبق).

¹ الترتير، علاء. النيوليبرالية بنكهتها الفلسطينية. مرجع سابق.

² الشقافي، إبراهيم وآخرون. فصل الحكم عن الاقتصاد في فلسطين: وصفاً لدولة فاشلة. مرجع سابق.

وهذا ما يتفق مع ما يشير إليه جدول رقم (1)، فقد أظهر تهميش المنظمات غير الحكومية للقطاعات الاقتصادية منذ بداية عملها ولغاية عام 2018م، حيث لم يتعدّ الدعم المقدم للأهداف الاقتصادية ما نسبته (5.9%) من مجمل الدعم للجمعيات الأهلية الفلسطينية، والتي تتوزع على قطاع الزراعة بنسبة (2.9%)، وقطاع الاقتصاد الوطني بنسبة (1.7%)، وسلطة البيئة بنسبة (0.3%)، وقطاع السياحة والآثار بنسبة (0.9%)، وقطاع العمل بنسبة (0.1%).

كما وسيشير الجدول رقم (3) إلى بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين وتركيزها الكبير على دعم القطاعات الاستهلاكية على حساب تلك القطاعات الإنتاجية وفق معيار اعتمده الباحثة، وهو توجيه دعم المنظمات غير الحكومية للمؤسسات والجمعيات بناءً على إنتاجية المجالات المدعومة، وقدرتها على الاستغناء عن ذلك الدعم بعد فترة محدودة كمعيار للتفريق بين القطاع الإنتاجي والاستهلاكي، لذا قسمت القطاعات إلى قطاعين رئيسيين، هما: القطاع الإنتاجي الذي شمل وزارة الزراعة، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة العمل، ووزارة السياحة، ووزارة الحكم المحلي والآثار كونها قطاعات تعيد مردوداً مادياً للأفراد وللمجتمع، الأمر الذي عمل على تجميع إيرادات تغطي التزاماتها، وبالتالي يمكن الاستغناء عن التمويلات الخارجية.

أمّا القطاع الآخر هو القطاع الاستهلاكي الذي اشتمل على أغلب الوزارات الخدمائية (كالتربية، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والمرأة، والرياضة)، كونها وزارات تقدم خدمات استهلاكية ولا تعود بمردود مالي ملموس على الأفراد أو المجتمع (وأحياناً قد يأتي منها مردود مالي بسيط على المدى البعيد)، الأمر الذي يضعف احتمالية استغناء تلك الوزارات عن التمويلات الخارجية، مما يرسخ الاعتمادية والتبعية، كما وقد يحوّل تلك التمويلات إلى أداة ضغط على السلطة والمجتمع والأفراد.

جدول (3) تصنيف الجمعيات الاهلية في فلسطين تبعاً تركيزها على القطاع الانتاجي أو الاستهلاكي في النسب المئوية للفترة الزمنية (1994-2018)¹

المحافظة	القطاع الانتاجي				القطاع الاستهلاكي			
	قبل عام 2006		بعد عام 2006		قبل عام 2006		بعد عام 2006	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أريحا	10	14.7	0	0	29	85.3	15	100
جنين	10	9.2	14	8	49	90.8	168	92
القدس	5	6.4	7	4.6	72	93.6	145	95.4
الرام	7	14	7	4.7	43	86	141	95.3
سلفيت	1	6	3	6	14	94	45	94
حلحول	2	10.5	2	6.8	17	89.5	27	93.2
الخليل	4	6.2	6	7.4	60	93.8	75	92.6
بيت لحم	9	7.5	12	7.8	110	92.5	138	92.2
نابلس	5	4	10	8.3	116	96	109	91.7
طولكرم	5	10.6	6	9.4	42	89.4	58	90.6
دورا	1	4.7	3	9.6	20	95.3	28	90.4
رام الله والبييرة	37	11.4	56	10.7	287	88.6	463	89.3
طوباس	1	25	3	11.5	3	75	23	88.5
قلقيلية	1	4	4	12.5	24	96	28	87.5

يتضح من خلال الجدول رقم (3) إشكاليتان رئيسيتان بعمل المنظمات غير الحكومية في

فلسطين:

الإشكالية الأولى: تختص في هدف المنظمات غير الحكومية الأساسي القائم على معالجة الفقر والبطالة، فبالرغم من تلك الأهداف إلا أن غالبية تلك المنظمات تبتعد عن دعم الجوانب التي تنتج نمواً اقتصادياً فعلياً وتنمية حقيقية، كما أنها تركز على دعم الجانب الاستهلاكي على حساب الإنتاجي المتزايد مع مرور الوقت؛ فالعلاقة بين المنظمات غير الحكومية والفقر والمشاكل

¹ إعداد الباحثة. بناءً على إحصائيات وزارة الداخلية، قسم الجمعيات الخيرية.

الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين علاقة طردية متصاعدة في كلا الاتجاهين، الأمر الذي يؤكد أن أغلب تلك المنظمات هي منظمات ذات وجود شكلي وغير فعال، كما يتركز على دعم الجوانب الاجتماعية والثقافية والحقوقية (كعقد الدورات، والندوات، وتنفيذ الأنشطة) التي تعمل على التغيير الفكري والسلوكي للأفراد، وحثهم نحو الاهتمام بتلك المواضيع البعيدة عن المواضيع الاقتصادية والسياسية ذات الأثر الكبير على التنمية والوصول لنمو اقتصادي حقيقي، كما وتعمل على إبقاء المجتمع الفلسطيني مجتمعاً ذات اعتمادية عالية على التمويلات الخارجية، الأمر الذي يجعل منه مجتمعاً تابعاً وغير مستقل اقتصادياً وسياسياً.

أما الإشكالية الأخرى: فتختص في غياب التوزيع العادل للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية على المحافظات الفلسطينية، فبالرغم من انخفاض معدلات الدعم للجانب الإنتاجي بشكل كلي، إلا أن الدعم الإنتاجي يبقى أكثر انخفاضاً في تلك المحافظات المنتجة بامتياز (كأريحا، وجنين، والقدس، والخليل)، والتي تعود لأسباب سياسية واقتصادية متعددة أهمها: بُعد المنظمات غير الحكومية عن العمل بالمناطق المختلف عليها، وبذلك تعاني من عدم استقرار سياسي واقتصادي ولو جزئياً، الأمر الذي يصب في مصالح الاحتلال الصهيوني بابتعادها عن الموارد الطبيعية ومحاولة تحسين أوضاعها، كاستصلاح الأراضي الزراعية التي تشكل مصدراً أساسياً للمغتصبات في تلك المنطقة وللتصدير أيضاً).

ولبيان أوضح لتهميش المنظمات غير الحكومية لمحافظات على حساب محافظات أخرى ستطرح الباحثة جدولين آخرين يتناولان كلاً من: السياسات لمؤسسات المجتمع المدني في التركيز على الجوانب الإنتاجية والاستهلاكية للمحافظات جدول رقم (4)، وجدول أكثر تركيزاً تتناول فيه محافظة أريحا كحالة توضيحية متعمقة، ولنتائج أكثر وضوحاً جدول رقم (5).

جدول (4) "سياسات مؤسسات المجتمع المدني في التركيز على الجوانب الانتاجية أو الاستهلاكية في كافة المحافظات الفلسطينية للاعوام 1994-2018"¹

% القطاع الإستهلاكي			% القطاع الأنتاجي			القطاع المحافظة
مجموع الاستهلاك	بعد عام 2006	قبل عام 2006	مجموع الإنتاج	بعد عام 2006	قبل عام 2006	
31.9	31.6	32.2	36.4	35.6	37.7	رام الله والبييرة
12	9.4	12.4	8.2	7.6	9.1	بيت لحم
10.8	7.4	13	5.8	6.3	5.1	نابلس
9.2	11.4	5.5	9.4	8.9	10.2	جنين
9	9.6	8.1	4.7	4.4	5.1	القدس
7.8	9.6	4.8	5.4	4.4	7.1	الرام
5.7	5.1	6.7	3.9	3.8	4.2	الخليل
4.2	3.9	4.7	4.3	3.8	5.1	طولكرم
2.5	3	1.5	1.5	1.9	1	سلفيت
2.2	1.9	2.7	1.9	2.5	1	قلقيلية
2	1.9	2.2	1.5	1.9	1	دورا
1.8	1.8	1.9	1.5	1.2	2	ححول
1.8	1	3.2	3.9	0	10.2	أريحا
1.1	1.5	0.3	1.5	1.9	1	طوباس

بالنظر إلى جدول رقم (4) أن محافظة رام الله والبييرة تحتل النسب الأعلى في الدعم للجانب الإستهلاكي، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى وبصورة لافتة غياب التوزيع العادل لتلك المنظمات على المحافظات الفلسطينية، كما وستطرح الباحثة جدول آخر أكثر تفصيلاً لضعف الدعم لذلك الجانب الإنتاجي في محافظات انتاجية-زراعية بأمّتياز كمحافظة أريحا.

¹ إعداد الباحثة. بناءً على إحصائيات وزارة الداخلية، قسم الجمعيات الأهلية.

جدول (5) تصنيف الجمعيات الاهلية الفلسطينية بناءً على القطاعات الانتاجية لمحافظة أريحا في الأعداد للاعوام 1994-2018*

محافظة أريحا		الوزارة المختصة (المنتجة)
عدد	%	
4	0.08	وزارة الزراعة
2	0.04	وزارة السياحة والآثار
0	0	سلطة البيئة
0	0	وزارة الاقتصاد الوطني
0	0	وزارة الحكم المحلي
0	0	وزارة العمل
6	0.12	المجموع

* مع العلم أن محافظة أريحا تشتمل على 54 جمعية أهلية بكافة الوزارات.

يلاحظ من خلال جدول رقم (5) وجود انخفاض كبير قد يصل للصفر في القطاعات الإنتاجية لمحافظة أريحا، بالرغم من تميزها في القطاع الإنتاجي-الزراعي كونها تشكل بستان فلسطين، وسلة الضفة الغربية للغذاء؛ لكبر "مساحتها التي تبلغ (593) كم مربع"¹ حيث تعد أغلبها أراضي زراعية خصبة، ولكن بالمقابل لم يتعدّ دعم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لها ما نسبته (0.08%) فقط، كما وتمتاز بالإضافة لذلك التميز الزراعي تميزاً تاريخياً-سياحياً كونها أقدم مدينة في العالم "كما تمتلك (120) موقعاً أثرياً"²، ولكن بالمقابل، لم يتعدّ دعم الجمعيات والمنظمات ما نسبته (0.04%)، كما وتمثل أريحا (38%) من مساحة الضفة الغربية، وبالنهاية تمتاز بأنّ أكبر مساحتها تتمثل في شريط حدودي مع دولة الأردن، الأمر الذي جعل أغلب أراضيها ترضخ لحكم القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية، ولكن في مقابل ذلك لم تُنشأ جمعية أو منظمة غير حكومية تعنى بالمجال الخارجي.

¹ فريجات، فايز. الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية لغياب المخطط الهيكلي لمدينة أريحا وتهميش الزراعة الحضرية كمكون فضائي. جامعة القدس. المرصد الحضري المحلي. محافظة أريحا. ورقة بحثية منشورة في المؤتمر الإقليمي بعنوان (المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية. الأردن). 14-17 كانون ثاني 2008. ص 7.

² المرجع السابق ص14.

يمكن القول أن تلك الميزات المذكورة هي ميزات غير مستغلة على أكمل وجه، الأمر الذي يعود لعدة أسباب، أولها وأكثرها تأثيراً وهو الاحتلال الصهيوني الجاثم على أكثر من "70%) من مساحة أراضي محافظة أريحا المصنفة كمناطق (C)، أي أنها مناطق ترضخ لحكم الاحتلال الصهيوني الكامل، كما وتعاني المناطق المتبقية وهي مناطق (A) من سيطرة الاحتلال وعدم السماح للمواطنين بالدخول عليها"¹ (كقرية العوجا)، كما وتعاني المحافظة من خندق تم حفره حول المدينة ووضع العديد من نقاط التفتيش والمعابر التي تفتح وتغلق بأوقات وبأوراق محددة وخصوصاً تلك الطرق الترابية-الزراعية التي توصل المزارعين لأراضيهم، الأمر الذي عمل على عزل أريحا عن المدن الفلسطينية الأخرى، وهذا ما عززته تلك المنظمات غير الحكومية عندما لم تُنشئ مكاتبها في تلك المناطق خوفاً من عدم الاستقرار السياسي، ومراعاةً للمصالح المشتركة بين الدول الممولة والكيان الصهيوني، كما زاد من صعوبة حركة الأفراد والبضائع. وطالت تلك السيطرة على أهم مورد لفلسطين ألا وهو المورد المائي (الحوض الشرقي للضفة الغربية)، "والذي يتعدى (51000) متراً مكعباً من المياه إضافة إلى (285) ألف متر مكعب"²، آخذين من حصتها في نهر الأردن والآلاف الأخرى من المياه الجوفية المستخرجة، كما يضاف إلى مورد المياه مورد المعادن الذي يعتبر ثروة الكيان الصهيوني كونها تدرّ عليه مليارات الدولارات والمتمثلة في البحر الميت.

كما تمنع الفلسطينيون من تأهيل المحافظة بأبسط الاحتياجات (كتمديدات الصرف الصحي) وإيقاف أيّ بوادر بالتطوير والتنمية لأريحا وأراضيها، حيث تقوم بمصادرة الأراضي لصالح المغتصبين الصهاينة بحيث (قُدّرت عدد المغتصبات الصهيونية في أريحا (37) مغتصبة، أغلبها مغتصبات زراعية وصناعية بامتياز)، وفي مسألة إمدادهم بالماء، (تستهلك مغتصبة زراعية واحدة من المياه ما يستهلكه مواطنو محافظة نابلس، حيث إنّ (7000) صهيوني في أريحا يستهلكون (45) مليون متر مكعب سنوياً، وبالمقابل فإنّ مواطني الضفة الغربية كافّة

¹ فريجات، فايز. الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية لغياب المخطط الهيكلي لمدينة أريحا وتهميش الزراعة الحضريّة كمكون فضائي، مرجع سابق. ص8.

² المرجع السابق. ص12.

يستهلكون (95 مليون مر مكعب¹) إضافة إلى الكهرباء والطرق وكافة الخدمات التي تسهل حياتهم وتنشط القطاع الاقتصادي فيها (الزراعي). ولتوضيح أعمق بأهمية أريحا ومواردها للكيان الصهيوني، فإنّ الباحثة ستضع إحصائيات العوائد المالية من سرقة الموارد الفلسطينية "600 مليون دولار سنويًا من الزراعة، (500 مليون دولار سنويًا من منتجات البحر الميت² مع العلم أن تلك الأعداد بازدياد دائم ومستمر، ولا ننسى الاكتفاء الذاتي التي حققه الكيان الصهيوني من الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة (كالمح، والمعادن، ومستحضرات التجميل والعديد من الصناعات الأخرى)، فكل تلك المكاسب جعل من محافظة أريحا ثروة لا يمكن استغناء الكيان الصهيوني عنه، بل أصبحت أيضًا تدخل في الحملات الانتخابية كعامل محفز بانتخاب المرشحين (وقد استخدمه نتنياهو في برنامجه الانتخابي، بأنه لو فاز سيضم منطقة الأغوار).

ويرجع السبب الثاني في اعتبار السلطة الوطنية مسؤولة اتجاه محافظة أريحا التي تعاني من ضعف كبير بكافة المرافق والخدمات الأساسية، وضعف العمل على تحسين حياة الأفراد، وخلق فرص عمل لهم، الأمر الذي أجبر العمّال بالتوجه نحو المغتصابات الصهيونية للعمل فيها، "حيث قُدّر عدد عمال أريحا في تلك المغتصابات ما يزيد عن (3770) عاملاً فقط في عام 2003م، كما وتخضع للزيادة المستمرة والمتسارعة³، وأجبرت تلك الظروف الصعبة الفلسطينيين على الهجرة من محافظة أريحا سواء داخليًا أو خارجيًا، كما فاقمت تلك الأمور الأوضاع المعيشية الصعبة وسهلت مصادرة الموارد لصالح الكيان الصهيوني.

ثالثاً هو تهميش الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لمحافظة أريحا؛ حيث لم تتعدّ نسبة المنظمات الداعمة للقطاع الإنتاجي فيها (14%) قبل عام 2006م، وانخفضت لتصل الصفر بعد

¹ فريجات، فايز. الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية لغياب المخطط الهيكلي لمدينة أريحا وتهميش الزراعة الحضرية كمكون فضائي. مرجع سابق.

² حميد، شهناز. أريحا: مدينة القمر والنخيل. انظر إلى الرابط <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2694>

³ فريجات، فايز. الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية لغياب المخطط الهيكلي لمدينة أريحا وتهميش الزراعة الحضرية كمكون فضائي. مرجع سابق. ص12.

عام 2006م، بالرغم من الاضطهادات التي يعيشها الأفراد وسلب حرياتهم وسرقة مواردهم الطبيعية، الأمر الذي يؤكد تهميش تلك المنظمات لاحتياجات الأفراد، كما لا تطبق شعاراتها التي تطلقها بدعم الفلسطينيين على أراضيهم، كما وتؤكد الاعتبارات السياسية التي تقوم عليها المنظمات في وضع برامجها وأنشطتها، فتلك المنظمات تتعد عن مناطق نفوذ الكيان الصهيوني أو المناطق المختلف عليها وعلى طبيعة مواردها.

4. اهداف سياسية

عند الحديث عن الأهداف السياسية للمنظمات غير الحكومية فلا بد إلبا ونتطرق لتلك الأهداف الاقتصادية التي من الصعب الفصل بينها، لا سيما في ظل الحالة الفلسطينية التي تعدّ تلك الأوضاع السياسية هي الأساس في عملها وتطورها، كما أنّ الأهداف السياسية والاقتصادية للمنظمات غير الحكومية تغطي مساحة واسعة من التأثير على المجتمع والأفراد؛ كونها مصدر الأموال المحركة لكافة مناحي الحياة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية أيضاً، فسيطرتها على تلك الأموال جعل منها صاحب الكلمة العليا والمتحكمة بتلك القرارات والسياسات العامة وتنفيذها، (ولعل أوضح مثال على هذه السيطرة والتحكم للمنظمات غير الحكومية في الأوضاع والقرارات السياسية قطع التمويلات عن حكومة "إسماعيل هنية" التي هددت بخطر تسلم الحركة الإسلامية الحكم ومواقفهم الراضية لتلك التدخلات).

فمنذ نشأة تلك المنظمات غير الحكومية وهي تتميز بجانب سياسي مؤثر على الساحة الفلسطينية، والتي تجسد في نشاطها بظل احتلال صهيوني يمارس أبشع السياسات على الشعب الفلسطيني (كالتهجير والقتل والهدم والاعتقال... إلخ)، الأمر الذي حتمّ على تلك المنظمات تقديم المساعدات والمعونات المالية الطارئة (معونات إنسانية وليست تمويلية) للمجتمع الفلسطيني وأفراده، كما وبرزت أدوارها أيضاً في محاولاتها سدّ النقص الحاصل من غياب الدولة والسلطة الحاكمة، وبهدف تقوية المؤسسات المجتمعية التي تعاني من ضعف الموارد المالية والبشرية (ذات الخبرة والكفاءة).

أما بعد إقامة السلطة الوطنية (الكيان السياسي للشعب الفلسطيني) برزت المنظمات غير الحكومية بأهداف وبرامج مستحدثة تتلاءم مع الوضع الجديد، حيث ذهبت نحو لعب أدوار سياسية مهمة تمثلت في دعم المؤسسات الحكومية ماليًا وإداريًا من خلال تقديم الأموال المصاحبة للأنشطة والتدريبات للكوادر وموظفين السلطة الوطنية (الأمر الذي أتاح لها فرصة التدخل المباشر بكافة المؤسسات والقرارات)، كما عملت على نطاق مجتمعي غير حكومي، تمثل في دعم المشاركة و التعددية السياسية، و"ضرورة بناء مجتمع ديمقراطي متماسك مع مصالحها وأهدافها الموضوعية (بدعم السلام وتحقيق التنمية) الأمر الذي أنتج مع الوقت تبعية تلك المؤسسات المجتمعية للسلطة الوطنية بصور غير صريحة"¹.

تمثل أول إنجاز للمنظمات غير الحكومية في المجال السياسي بعقد انتخابات المجلس التشريعي لعام 2006م، ولكن، ما أن فازت (كتلة التغيير والإصلاح) برئاسة (إسماعيل هنية) إلّا وبدأت الإجراءات العقابية المنفذة على الحكومة الجديدة والشعب الفلسطيني من كافة الجهات الخارجية (الدول والمنظمات الدولية وإسرائيل)، من خلال شروط اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وروسيا) التي تمثلت بالاعتراف بإسرائيل، وبالاتفاقيات السابقة، ونبذ الإرهاب؛ كعقاب جماعي لاختياراتهم الديمقراطية لحركة إسلامية تتأسس الحكومة، الأمر الذي هدد استقرار تلك الدول والمنظمات الخارجية، كما وقضى على أي مستقبل للمفاوضات أو للحوار السلمية مع الكيان الصهيوني، فاختيار الشعب الفلسطيني لذلك الخيار غير السلمي-الديمقراطي ضرب التدريبات والتنظيرات السلمية بعرض الحائط. فعدم صمود المجتمع طويلًا أمام تلك الإجراءات المالية-العقابية أكدت للمنظمات غير الحكومية أهمية وجودها ودعمها للسلطة، كما وأكدت مدى الاعتمادية والتبعية للسلطة الوطنية لها، الأمر الذي أدى لانصياع المجتمع والأفراد لمطالب تلك المنظمات غير الحكومية مقابل استمرارها في ضخ الأموال للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وبالنهاية أظهر كل ذلك هشاشة النظام والمجتمع السياسي الفلسطيني الذي عمل على تفريغ الأحزاب من حيّزها التنظيمي السياسي وشغلها بحيز مؤسساتي إداري.

1 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا. المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى التأسيس. مرجع سابق.

ولقياس الأثر للمنظمات غير الحكومية على الجانب السياسية الفلسطيني طرحت الباحثة عدة مؤشرات تدلل على بروز تلك المنظمات وتزايد أثارها، وهي على النحو التالي:

- زيادة نشاط المنظمات غير الحكومية في المجالات السياسية والحقوقية، ونبذ العنف، والتسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وخصوصاً بعد عام 2006م، فبالرغم من لعبها أدواراً مركزية في الجانب السياسي إلا أن نسبها في دعم تلك المجالات بصورة مباشرة بقيت منخفضة، وهذا ما أكده جدول رقم (1) بعنوان (تصنيف الجمعيات الأهلية الفلسطينية بناءً على وزارة الاختصاص)، حيث لم تتعدَّ نسبة تلك الجمعيات والمنظمات التابعة لوزارة الأسرى والمحررين (0.2%)، كما وتشابهت معها بالنسب أيضاً وزارة الحكم المحلي، ووزارة الخارجية (بالرغم من العلاقات الخارجية بين فلسطين والعديد من الدول الأوروبية والعربية). أما عند الحديث عن الأهداف السياسية الضمنية في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية مختلفة البرامج والوزارات التابعة لها، نجد أن النسب فيها مرتفعة وتلقى صدى عالياً. ولتوضيح وتأكيد هذا الطرح سترفق الباحثة جدولاً أعدته بناءً على إحصائيات وزارة الداخلية (قسم الجمعيات الأهلية)، صنفت به الجمعيات بناءً على دعمها للجوانب السياسية والتي اعتمدت على مجموعة من المعايير؛ تمثلت في دعمها للجوانب الحقوقية، ونبذ العنف، وتشجيع التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ودعم التعددية والمشاركة السياسية، ودعم كل من وزارة الأسرى والمحررين ووزارة الخارجية، والتي ستقوم الباحثة بترتيبها بناءً على توزيعها على المحافظات الفلسطينية من أعلى النسب إلى أقلها، وهي على النحو التالي:

جدول (6) تصنيف الجمعيات الاهلية الفلسطينية بناءً على الادوار السياسية المنفذة في المحافظات الفلسطينية للاعوام 1994-2018¹

المجموع		بعد عام 2006		قبل عام 2006		العدد والنسبة المحافظة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
52.1	334	48.1	208	61.7	129	رام الله والبييرة
11.7	75	15.3	66	4.7	10	الرام
10.3	66	12	52	6.6	14	القدس
8.1	52	7.8	34	8.6	18	نابلس
5	32	2.5	11	10	21	دورا
4.6	30	4.8	21	4.3	9	الخليل
4.2	27	4.8	21	3.3	7	جنين
0.7	5	1	5	0	0	طولكرم
0.7	5	0.9	4	0.4	1	قلقيلية
0.7	5	0.9	4	0.4	1	ححول
0.6	4	0.9	4	0	0	طوباس
0.4	3	0.6	3	0	0	أريحا
0.3	2	0.4	2	0	0	سلفيت
100	640	100	431	100	209	المجموع

* مع العلم أن عدد الجمعيات الاهلية المختصة في الأدوار السياسية تقدر أعدادها في 640 جمعية، كما يقدر أعداد الجمعيات الأهلية كافة في محافظات الضفة الغربية بـ 2596 جمعية أهلية، وعليه فإن نسبة الأدوار السياسية في محافظات الضفة الغربية تصل إلى 24.6%.

يلاحظ من الجدول رقم (6) ملاحظتان أساسيتان: أولهما أن الأدوار السياسية المنفذة في برامج الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في فلسطين للأعوام التي سبقت 2006م لم تكن تحتل نسباً مرتفعة، كون أدوارها انحصرت على دعم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتقديم المساعدات المالية والإدارية لها، أما بعد عام 2006م فقد تضاعفت تلك الأدوار السياسية

¹ إعداد الباحثة بناءً على معلومات وزارة الداخلية، قسم الجمعيات الخيرية.

بنسب مرتفعة جداً؛ كونها تعود لظروف سياسية متعددة: كفشل الانتخابات التشريعية عام 2006م، والانقسام الفلسطيني-الفلسطيني، وذوبان التنظيمات السياسية الفلسطينية بتلك المنظمات غير الحكومية. أما الملاحظة الثانية تصب في توزع النسب للأدوار السياسية على المحافظات الفلسطينية بين صعودٍ ونزول، حيث تحتل محافظة رام الله ما نسبته (48.1%) من الأدوار السياسية الموزعة على المحافظات، وهي أعلى نسبة في جدول رقم (6)، والذي يعود كونها تجسد العاصمة الفلسطينية المستقبلية (بالادعاءات الإسرائيلية) ومركز المحافظات، ويرجع ذلك لتجمع كافة الوزارات والمؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية فيها، الأمر الذي ساعدت بتنفيذه السلطة الوطنية تزامناً مع المنظمات غير الحكومية. كما تلاها محافظة رام الله التي حصدت ما نسبته (15.4%) والتي تعود لأسباب متعددة منها: كون محافظة رام الله انضمت حديثاً للسلطة الوطنية بعد أن كانت تحت سلطة الاحتلال لفترات زمنية طويلة، كما ويعود أيضاً لكون رام الله هي منطقة تماس مع الكيان الصهيوني، وأخيراً تعود لكونها محافظة تعاني من العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتي كان سبب نشوئها هي العوامل السياسية. فهذا التركيز والنسب العالية للأدوار السياسية للجمعيات الأهلية التي تعد كلها منظمات غير حكومية، يؤكد فرضية الدراسة (بكون المنظمات غير الحكومية في فلسطين لها أثر كبير على الجانب السياسي وخصوصاً على فئة الشباب).

- أما المؤشر الآخر للتدليل على أثر المنظمات على الجانب السياسي فتتمثل في بروز سيطرة تلك المنظمات على المجتمع والمؤسسات المتلقية للتمويلات، والتي تمثلت في وضعها لشروط مرفقة للتمويلات ولإنشاء المنظمات، من أبرزها إلزام بعض المؤسسات بالتوقيع على وثيقة الإرهاب* من ضمن بنود الاتفاقية مع الجهات المانحة¹، والتي طالبت العديد من المنظمات والمؤسسات الفلسطينية ضرورة إلغائها لانتهاكاتها السياسية والقانونية والأخلاقية أيضاً، فبالرغم من خطورة التوقيع على تلك الوثيقة إلا أنه لا يوجد ضوابط فلسطينية معمة للتعامل

* وثيقة الإرهاب: هي وثيقة ترفقها الوكالة الأمريكية للتنمية مع بنود الاتفاقيات التمويلية الموجهة نحو المؤسسات الأهلية الفلسطينية

¹ الشوبكي، محروس عبد الشافي وآخرون. مدى فعالية سياسة تدبير التمويل في منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في غزة. الجامعة الإسلامية. غزة. بحث منشور في عام 2013.

مع تلك الجهات المانحة، كما ويشكل أيّ رفض لتلك البنود موقفاً فردياً من بعض المؤسسات الفلسطينية¹، ومن هذه المنظمات: "مشروع البنك الدولي الذي يدعم الضفة وقطاع غزة بما قيمته 20 مليون دولار سنوياً^{**}"، وبرنامج (شعب لشعب) الذي يشترط وجود شريك إسرائيلي لتنفيذ المشروع^{***}، و"برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID"² وما هذه المنظمات إلّا الشيء اليسير كأمثلة على تلك المنظمات التي تسعى لتحقيق أهداف سياسية، ولها تأثير كبير على المجتمع والفرد.

- انسلاخ الأفراد وخصوصاً الشباب عن تنظيماتهم الفلسطينية والمؤسسات التابعة لها، وعن المؤسسات الحكومية أيضاً، الأمر الذي أكد الفجوة الكبيرة بين الأفراد والتنظيمات والحكومة، كما أكد عدم رضا الأفراد عن سلوكياتهم وبرامجهم غير المجدية والتي لا تلبي احتياجاتهم، كما وتعود أيضاً لعدم طرح تلك المؤسسات أعمالها على الأفراد وقبول النقص لها وتصحيح مسار عملها إن لزم الأمر، الأمر الذي أضعف ثقة الأفراد في الحكومة ومؤسساتها، حيث قُدرت نسبة الأفراد الذين لا يتقنون بالحكومة ومؤسساتها نسبة (40%)³، مما يوجه الأفراد للذهاب نحو تقبل تلك المنظمات واستبدالها عن تلك التنظيمات، والتي تعود في ذلك إلى الاهتمام (الشكلي) التي تظهره تلك المنظمات للأفراد واهتماماتهم، كما وتعمل في بعض الأحيان على تلبية احتياجات الأفراد وخصوصاً فئة الشباب.

بالنهاية أظهرت الباحثة البروز للمنظمات غير الحكومية في فلسطين ضمن تخصصات وأهداف محددة بشكل جليّ، "تركز على التنقيف المجتمعي بنسبة (56.6%)، ورفع الكفاءة

1 لدادوة وآخرون. علاقات المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها وبين السلطة الفلسطينية والموالين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني -ماس. رام الله. 2002. ص103.

^{**} مشروع البنك الدولي: هو برنامج يمول من البنك الدولي ويدعم المؤسسات الأهلية الفلسطينية بقيمة 20 مليون \$ سنوياً.
^{***} برنامج شعب لشعب: هو برنامج يمول من الاتحاد الأوروبي ويقدم للجانب الفلسطيني ولكن يضع شرطاً أساسياً لتنفيذ المشروع يتمثل في الشريك الإسرائيلي.

2 الشوبكي، محروس عبد الشافعي وآخرون. مدى فعالية سياسة تدبير التمويل في منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في قطاع غزة. مرجع سابق.

3 عواد، هاني. تحولات مهمة في فلسطين (1): الانقسام ومشروعية المؤسسات الحكومية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2012-2016). استطلاع رأي. رام الله. 18 مايو 2017.

وإعادة بناء المؤسسات بنسبة (52.2%)، وتمكين الشباب عبر الأنشطة الشبابية والاجتماعية والثقافية بنسبة (47.3%)، والمساهمة في تطوير العمل والخدمات التربوية والعلمية بنسبة (35.5%)¹، والعديد العديد من الجوانب الأخرى الاجتماعية والثقافية ذات الأبعاد السياسية، وخصوصاً تلك التي تختص بالشباب والنساء والأطفال كونهم ذات أهمية كبيرة في ضمان المستقبل المرجو تحقيقه، كما وقللت بالمقابل الدعم لتلك الجوانب الخدمية (كتعليم والصحة) والجوانب الإنتاجية، وجوانب البحث العلمي والتنمية الاقتصادية، الأمر الذي أنتج العديد من النتائج والتداعيات الخطيرة التي ستحدث عنها الباحثة في العنوان التالي من الدراسة.

3.3 تداعيات بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين

برزت المنظمات غير الحكومية في فلسطين بفترة تاريخية صعبة سياسياً واقتصادياً، فقد توالى عليها المضايقات الإسرائيلية من جهة، وفرضت عليها الشروط الدولية من الجهة الأخرى، والتي تم الدلالة عليه من خلال عدة مؤشرات تم ذكرها فيما سبق، كما وأظهرت الباحثة مدى تأثير هذا البروز على السلطة الوطنية والمجتمع والأفراد وخصوصاً على الشباب حيث أنها فئة تغطي المنظمات جانباً كبيراً من رغباته وطموحاته.

كما توصلت الباحثة لتداعيات كثيرة ترتبت على البروز للمنظمات غير الحكومية وتأثيراته على أغلب مؤسسات وشرائح المجتمع، تذكر الباحثة أهمها على النحو التالي:

1. انعكس بروز المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الدولية على أجندة الحكومة في المجال التشريعي وخاصة في صنع السياسات العامة، كما وساهمت الدول والمنظمات المانحة في تحديد القوانين ذات الطابع الاقتصادي بسعي من المجلس التشريعي في سنّها وإقرارها بما يتحقق مع البيئة الدولية.

2. بروز المنظمات غير الحكومية بصورتها الواسعة والعميقة كونها ذات تأثير اجتماعي وجعلها ذات تأثيرات سياسية تمسّ أغلب الجوانب الحكومية وغير الحكومية في فلسطين.

¹ المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. مرجع سابق. ص 83-84.

3. تدخل المنظمات غير الحكومية في الجوانب الاقتصادية والسياسية ما أدى إلى إنتاج نخبة اقتصادية محددة تمتلك السلطة والمال في آن واحد، كما وتتحكم بشكل كبير في المجتمع ومؤسساته الحكومية وغير الحكومية، وتكمن خطورتها بسعي الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وبعض الدول العربية لتكون بديلة عن السلطة الوطنية.

4. الارتباط الكبير للمجتمع والأفراد بتلك المنظمات اقتصادياً، وعدم قدرتهم الاستغناء عنها حيث فاقم الضعف الحاصل في النظام الاقتصادي، وكما زاد من حالة التبعية المالية وجسد الاعتمادية على المنظمات غير الحكومية بعد تحولها من منح ومساعدات إلى قروض، حيث طغى الجانب الاستهلاكي على تلك القروض وبعدها عن المجالات الإنتاجية، كما وبرزت "الحاجة لمؤسسات إقراض متخصصة وإجراءات قانونية لضمان تحصيل تلك القروض وفوائدها"¹ لتلافي خطر النهب والهرب وللسيطرة على عدم زيادة الدين العام لما لهذه الأمور من نتائج وخيمة على الأجيال القادمة.

5. ساهم البروز للمنظمات غير الحكومية في تجسيد الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني، كما وزاد من تلك الفتوية السياسية من خلال دعمه لحزب على حساب حزب آخر، أو دعمه لحزب في مجالات محددة (كدعم حركة فتح ما دامت في الحكومة)، ودعم الآخرين في جوانب أخرى مختلفة (كدعم تلك المنظمات للحركات والأحزاب اليسارية في قضايا حقوق المرأة والطفل، والمساواة والعدالة الاجتماعية).

6. لقد جسّد البروز الحاصل في المنظمات الضعف الواضح في المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وأهمها التنظيمات السياسية التي عملت تلك المنظمات على "تفريغ كوادرها من حيزها السياسي وإخضاعهم لهياكل المنظمات غير الحكومية الدولية، حيث أصبحت الشرعية السياسية للتنظيمات مرتبطة في قدرة المؤسسات على خلق الوظائف وتسديد الرواتب وضمان استمرارية التمويلات"²، الأمر الذي أفقرها من القيادات

¹ عبد الهادي، عزت. رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية. مرجع سابق. ص12-13.

² صبيح، صبيح. المنظمات غير الحكومية: تهجين المشروع الوطني مقابل التمويل الدولي. مرجع سابق.

الشابة والذي تلاه افتقار للبرامج الفعالة والأدوار التعبويّة المؤثرة التي تلبّي احتياجات الأفراد وتكسيها شرعية وقوة في المجتمع.

7. البروز للمنظمات في المجتمع الفلسطيني عمل على تحولها من منظمات تقدّم الخدمات والأموال إلى منظمات قوية ومسيطرة على أغلب مؤسسات المجتمع، من خلال سيطرتها على السلطة الوطنية وتغييب أدوارها بتقديم الخدمات ودعم الأفراد والمشاريع، كما وأخذت الدور الفاعل للحكومة في صنع القرار والسياسة العامة، وسيطرتها على أغلب جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضاً، كسيطرتها على أغلب المجالات الخدمية، والمجالات الحقوقية، ومجال الإعلام والثقافة.

8. زاد هذا البروز للمنظمات من زعزعة العلاقة بين الحكومة والمواطنين، التي نتجت عن انعدام ثقة المواطن في الدولة وقراراتها، الأمر الذي أوصل المواطنين نحو العزوف عن المشاركة السياسية.

9. بروز المنظمات غير الحكومية عمل على تضاعف التدخلات الخارجية في خطط وأجندات المؤسسات الفلسطينية بما نسبته (24%)¹، الأمر الذي أضعف دور الحكومة في مساءلة تلك المنظمات غير الحكومية، كما وأضعف بالمقابل دور تلك المنظمات في الرقابة على الحكومة، وجعلها خارج نطاق الرقابة وفوق القانون، ومن الصعب مساءلتها (كمؤسسة أمان).

10. أدى البروز إلى تحوّل العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من علاقة تشارك وتكامل إلى علاقة تنافس وتناحر على مصادر التمويل، الأمر الذي أضعف من فعالية تلك المؤسسات وأفقدتها بعض فعاليتها.

¹ المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. مرجع سابق.

11. أحدثت المنظمات غير الحكومية تغييراً فكرياً ومنهجياً في عمل المؤسسات المجتمعية¹ لحقه تغيرات هيكلية على صعيد البنى الداخلية فيها²، كما تصاحب هذا التغيير مع تبعية فكرية واجتماعية لتلك المنظمات، تمثلت في إدخال مفاهيم مستحدثة على الساحة الفلسطينية، عملت بدورها على تغيير صبغة المجتمع وتفرغته من حيزه الإسلامي وتقاليد العربية المتوارثة.

12. أحدث البروزُ المصاحبُ لعدم التوزيع العادل على الأفراد والمحافظات والاحتياج زيادة الفجوة في المستوى المعيشي، والبيئة والظروف المعاشة لفرد على آخر، ولمكان على حساب الآخر.

13. وأخيراً عملت المنظمات غير الحكومية بعد حصولها على ثقل وتأثير كبير على لعب دور مهم تمثل في التعبئة والتنظيم للفلسطينيين، من خلال نزع المنظمات غير الحكومية للأفكار الوطنية والعمل الشعبي والمقاومة من عقول الشباب، إضافةً لصياغة أفكار جديدة تتلاءم مع أجنداتها وتوجهاتها السياسية، الأمر الذي حوّل الفلسطينيين من أفراد مناضلين ومؤمنين بالكفاح والمقاومة ونيل حريتهم، إلى أفراد ينصبّ جلّ اهتمامهم نحو مصالحهم الخاصة وتحسين أوضاعهم الاقتصادية وتحقيق منافعهم الخاصة.

¹ عبد الهادي، عزت. رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية. مرجع سابق. ص 47.

² المرجع السابق. ص 23.

الفصل الرابع

تأثير المنظمات غير الحكومية على القدرة التنظيمية للشباب الفلسطيني

الفصل الرابع

تأثير المنظمات غير الحكومية على القدرة التنظيمية للشباب الفلسطيني

بدايةً يتناول التنظيم السياسي ومؤسساته دراسة تلك المؤسسات التنظيمية التي تختص في مهام التعبئة والتنظيم للأفراد، وتكوين القيادات السياسية والاجتماعية التي تقود المجتمع، كما وتكمن أهميتها في توفير الأطر والأنشطة السياسية والاجتماعية الداعمة لحقوق الأفراد والمحفزة لاحتياجاته، وذلك من خلال وضع أيولوجية سياسية واجتماعية محددة تسعى للوصول للأهداف العامة، كما تُكسب الأفراد والقادة الخبرة والمهارة لتولي المواقع العليا في الحياة العامة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. والتي تقاس بعدة مؤشرات اعتمدها (غابرييل آلموند) الذي من أهمها (قدرة مكونات المجتمع المدني على المبادرة والاستجابة للظروف المعاشية والمحيط بها، وقدرة المجتمع على القيام بمهام الدولة أو النظام السياسي الحاكم بديمقراطية أم لا، وكثافة التأطير الجمعي للمجتمع، وأخيراً مدى تأثر المجتمع في العوامل الداخلية والخارجية، لما لها من أثر في الاعتمادية على جهات معينة أو الاستقلالية)، فتطابق أغلب تلك المعايير أو البعض منها يقاس مدى نجاح التنظيمات السياسية بمهامها الرئيسية المتمثلة في التعبئة والتنظيم للأفراد أو "فشلها الذي يُفقد الدولة والمجتمع الكوادر البنائية، كما ويصيبها بالخمول البرلماني الأمر الذي يفاقم الآفات المجتمعية كالفقر"¹.

أما عند دراسة التنظيم السياسي في فلسطين، فلا بُدّ من تناول الخصوصية التاريخية العميقة لها، والتي تلعب دوراً كبيراً في فهم التنظيمات السياسية (الأحزاب) وشرح أدوارها وجدليات الحيز السياسي التابع لها، فالحالة الفلسطينية تأثرت بالعديد من العوامل والظروف الإقليمية والدولية المختلفة، التي استندت على التحوّلات المحلية الحاصلة نتيجة التطور التاريخي المعاش. فإقليمياً، برزت القضية الفلسطينية كونها جزءاً أصيلاً ومتجذراً من الوطن العربي الذي تتقاطع وتتشارك معه في العديد من المشاكل والظروف المعيشية الصعبة، وخصوصاً في الفترات التي سبقت قيام السلطة الوطنية، لما كانت تعيشه من أوضاع سياسية واقتصادية صعبة.

¹ هلال، جميل. النظام الفلسطيني بعد أوسلو. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله. ط (1). 1998. ص40.

أما بعد قيام السلطة الوطنية ذهب ذلك التأثير الإقليمي بالتراجع، مقابل نشاط و بروز البعد الدولي في القضية الفلسطينية، كونه الإطار المسيطر والداعم لها من حيث التأثير والتداخل في العلاقات بين الدول (مؤيدين ومعارضين كلا حسب مصالحه وأهدافه)، حيث أصبحت القضية الفلسطينية تشغل نطاقاً عالمياً واسعاً من حيث المساعدات المقدمة (مالياً وسياسياً)، والعلاقات المتبادلة بينها وبين العديد من الدول وذلك لأنها قضية تحتل تاريخاً وتأثيراً كبيرين باعتبارها منطقة محتلة (بالمسميات الدولية العنصرية - منطقة متنازع عليها) من كيان صهيوني يمتلك القوة المادية والسياسية الكبيرة المتمثلة في (اللوبي الصهيوني في العالم)، والمتقاطعة مع مصالح الدول الأوروبية والمنظمات الدولية في فلسطين.

فالأهمية الكبيرة للحيز السياسي الفلسطيني دفع الباحثة لدراسة ومناقشة القدرة التنظيمية وأهدافها وتداعياتها، لفهمها بشكل أعمق وبحث أسبابها ونتائجها التي أظهرت العديد من الإشكاليات في المجتمع الفلسطيني، وأثرت بشكل كبير على الفرد، كما تناقش الباحثة أهمية القدرة التنظيمية ومؤشرات قياسها وإسقاط ما توصلت إليه من مفاهيم ومقاييس عامة على الواقع الفلسطيني، الأمر الذي يسهم في إظهار وإثبات التراجع الحاصل للقدرة التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني على الأفراد، كما ويذهب نحو توضيح أسبابها ونتائجها التي من أهمها ظهور المنظمات غير الحكومية، وطرح نفسها كبديل فاعل عن تلك التنظيمات السياسية الفلسطينية، وما أنتجته من إشكاليات في المجتمع الفلسطيني، ستقوم الباحثة في توضيحها.

1.4 القدرة التنظيمية ما بين الأهداف والتداعيات

1.1.4 القدرة التنظيمية وأهميتها في المجتمع

تتعدد الجهات والأدوار التنظيمية في المجتمعات كلاً حسب خصوصيته وطبيعة تطوره؛ ففي أغلب المجتمعات تتشكل القدرة التنظيمية من مؤسسات المجتمع المدني بتشكيلاتها المختلفة (والتي تتضمن التنظيمات السياسية-الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، واللجان مختلفة التخصص، والمنظمات غير الحكومية)، والتي تتوزع أدوارها بعدالة على أغلب القطاعات

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما وتكمن أهميتها كونها تقوم في بناء قاعدة فكرية واعية بقضاياها وحقوقها، ولاعتبار أنها داعمة للمساواة والعدالة والديمقراطية والتنمية، والتي يتم تدعيمها من خلال تقديمها للخدمات المتنوعة للأفراد، ووضعها لبرامج ورؤى طويلة المدى تسعى نحو تطبيق التوعية الشاملة للقضايا المتنوعة¹.

إن دراسة القدرة التنظيمية يتطلب دراسة طرق وبرامج تعبوية-تنظيمية للموارد البشرية في المجتمع، والتي تتمثل في تقديم خدمات متنوعة (كالصحة والتعليم، ومحو الأمية، والمياه) والعمل على تحسينها، كما وتنشط في إدارة واستثمار وتطوير تلك الموارد البشرية بمسارها الصحيح، لزيادة كفاءتها وتنمية قدراتها وخبراتها المتنوعة (الاجتماعية والتكنولوجية والإنتاجية)، حيث ترتبط تلك القدرة التنظيمية بالعديد من المفاهيم المتعددة والتي يُعدُّ من أهمها الاستقلالية والحرية للأفراد، والعمل على التحرر من الخوف والعنف وممارساته، كما وتدعو بالمقابل إلى سيادة القانون، والمساءلة والرقابة المتبادلة بين كافة قطاعات المجتمع².

ترى الباحثة أنّ توجّه التشكيلات المجتمعية نحو الدعم المجتمعي والتوعية بالعديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا تُحصر أدوارها في تلك الجوانب فقط؛ بل تتجاوزها لتصل إلى تغطية الجانب الأهم والأبرز، ألا وهو الجانب السياسي (ومركزيته الفصائل والتنظيمات السياسية)؛ لكونها تقوم على بلورة هوية سياسية للأفراد تمكنهم من حرية المطالبة بالحقوق الطبيعية لهم (المكفولة في القوانين والتشريعات الدولية) وممارستها، بجانب قدرتها على التأثير الجماعي السياسي من خلال بناء شبكة من التحالفات واللجان والأحزاب ذات المصالح المشتركة، وغير المخالفة للقوانين المحلية أو الدولية، والضغط من خلالها على السلطة الحاكمة أو على السلطة المحتلة (حيث برز ذلك في القضية الفلسطينية على مدار فترة زمنية طويلة) باتجاه تحقيق مطالب الأفراد وتلبية احتياجاتهم.

تكمن أهمية القدرة التنظيمية بتأثيرها ونتائجها الملموسة في المجتمعات من خلال شقين أساسيين: أولهما شق اجتماعي يتحقق في بناء وتطوير قدرات الأفراد والمنظمات ومؤسسات

¹ عبد الهادي، عزت. رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية. مرجع سابق. ص47.

² المرجع السابق. ص47-48.

المجتمع المدني، وتحسين أدائها والعمل على تغييرها للأفضل، وتحقيق في زيادة كفاءة الخدمات الأساسية وزيادة إنتاجية المجتمع. أما الشق الآخر؛ فهو شق سياسي- قانوني يتحقق في سدّ الفجوة بين الدولة أو السلطة الحاكمة والمجتمع المحلي، والعيش بسلام وحرية واستقلال، كما يقوم على سيادة القانون وتطبيق أسس المساواة والشفافية، والأهم أنه يقوم على الديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية لكافة شرائح المجتمع.

2.1.4 مؤشرات قياس القدرة التنظيمية في المجتمع

إنّ القدرة التنظيمية في المجتمعات تحتاج لتاريخ وفترات زمنية طويلة للوصول لغاياتها وأهدافها الموضوعية، كما وتحتاج لمقاييس ومؤشرات محدّدة لقياس مدى قدرة التنظيم السياسي الفلسطيني في التأثير على الأفراد والمجتمع، والتي تظهر أهميتها في وضع تصور عام عن التنظيم السياسي الفلسطيني وقياس مدى نجاحه و فشله، وبالتالي توضيح الضعف التنظيمي الذي ينخر أغلب تلك الفصائل الفلسطينية وخصوصا بعد عام 2006م، والذي ستطرحه الدراسة بين أيديكم على النحو الآتي:

1.2.1.4 مؤشرات قياس التنظيم السياسي

لقياس مؤشرات قياس التنظيم السياسي وضع العديد من الكتاب والمفكرين تصنيفات متعددة، تعود لدراساتهم المتعمقة في التنظيم السياسي وتاريخه وتطوره بشكل عام، والتركيز على ذلك التنظيم السياسي في الدول النامية بصورتها الخاصة، ومن هنا سنتناول الدراسة بعض تلك المؤشرات لقياس التنظيم السياسي الفلسطيني وبيان ضعفه ومسبباتها، والتي سنتناولها الباحثة على النحو التالي:

- من أوائل المفكرين الذين تناولوا التنظيم السياسي ووضعوا مؤشرات لقياسه هو (غبرييل الموند) الذي تحدّث عن مؤشر في غاية من الأهمية ألا وهو قياس قدرة استجابة التنظيم السياسي، أي بمعنى "الاستجابة السريعة للمتغيّرات الحاصلة في الواقع الاجتماعي، كما

وحدد مؤشراً آخر وهو استقلالية القرار السياسي المتخذ¹ الذي يساعد على قياس مدى التدخل الخارجي وتأثيراته، فبالرغم من أهمية تلك المؤشرات إلا أن الباحثة لم تكتفِ بها؛ بل ستطرح عدة مؤشرات أخرى.

- تشارك (صموئيل هانتغتون) مع (آلموند) بدايات الحديث عن التنظيم السياسي ومؤشراته المتعددة، والتي اشتملت على مؤشر آخر تمثل في "القدرة على التكيف، والذي قصد به قدرة التنظيم السياسي على التكيف ضمن أوضاع سيئة أو حساسة، والتي يتم قياسها ضمن ثلاثة طرق (الأولى: طريقة تتعلق في الزمن مفادها كلما زاد بقاء التنظيم السياسي كلما ترسخت القيم التنظيمية بصورة أفضل. أما الطريقة الأخرى فهي تتعلق في الانتقال السلطوي السلمي بداخل التنظيم نفسه، كما تعود لقدرة التنظيم على تجاوز مشاكل انتقال السلطة. أما الطريقة الأخيرة فهي متعلقة بالوظيفة التي يؤديها التنظيم، والتي تتحقق في زيادة قدرته على التقدم نحو نوعية أفضل لوظيفته المطبقة)².

فتلك المؤشرات مجتمعة تقيس فعالية التنظيم السياسي في المجتمع، التي ستستخدمها الباحثة لقياس مدى فعالية ونشاط التنظيمات الفلسطينية من ضعفها، كما ستطرح بعدها التداعيات المترتبة على ذلك النشاط أو ضعفه.

2.2.1.4 قياس نجاح التنظيم السياسي الفلسطيني

ستقوم الباحثة على دراسة الأوضاع التنظيمية الفلسطينية ضمن تلك المؤشرات النظرية لبيان مدى فعاليتها التي تطرح على النحو التالي:

- بدايةً ستتناول الدراسة مؤشرات كل من (غبرييل آلموند) و(صموئيل هانتغتون) كونهم مفكرين سياسيين وضعوا بصمتهما في التنظيم السياسي وتطوره، كما عملا على لعب دور مميز في وضع رؤية وتصور عن التنظيمات السياسية وأنظمة الحكم في العديد من الدول،

¹ مكاوي، بهاء الدين. العلاقة بين المؤسسية والحكم الصالح. جامعة العلوم التطبيقية. البحرين. انظر إلى الرابط <https://bit.ly/34MblcO>. ص2.

² المرجع السابق. ص2-3.

فبعد تطبيق مؤشر القدرة الاستجابية على التنظيمات السياسية الفلسطينية نجد تباينات كبيرة في تلك الاستجابة للأفراد والظروف المحيطة، والتي تعود لفترات زمنية مختلفة. ففي فترة الاحتلال وممارساته القمعية التي تصاحبت مع واقع اجتماعي مؤثر ومنشئ للتنظيمات الفلسطينية، نجد بأن الاستجابة والتفاعل بين الأفراد والمجتمع والتنظيمات تمتاز بفعالية عالية، امتدت للفترات المتلاحقة مع قيام السلطة الوطنية وما تلاها من فترات زمنية متتالية أنشئت فيها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، كما عقدت الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

أما عند دراسة الفترات الزمنية التي تلت قيام السلطة واحتكار تنظيم فتح للسلطة ومؤسساتها بدأت تتخفف تلك القدرة الإستجابية تدريجياً إلى أن انهارت بعد الانتخابات التشريعية عام 2006م والذي تلاه الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني، كما واتجهت تلك القدرة الاستجابية نحو المصالح الفئوية والعشائرية والخاصة، الأمر الذي أدى إلى تراجع وضعف التنظيمات السياسية الفلسطينية وبعدها عن مطالب واحتياجات المجتمع والأفراد وبالمقابل أضعف ثقة الأفراد بالتنظيمات والقيادات السياسية.

- أما المؤشر الآخر فهو مؤشر يقيس مدى استقلالية القرار السياسي الفلسطيني عن التدخلات الخارجية، فمن هذا الجانب فإنّ التنظيم السياسي يعاني من ضعف كبير؛ كونه يعاني من عدة جهات تسيطر وتتدخل به وبالمجتمع في آن واحد، وكذلك باختيارات الأفراد الديمقراطية، فمن جهة يسيطر الاحتلال الصهيوني على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن الجهة الأخرى تدخل وتتحكم الجهات الخارجية من الدول والمنظمات الأوروبية والدولية (كأمريكا، وكندا، وأستراليا، والدول الإسكندنافية، والعديد من الجهات الخارجية الأخرى) في القرار السياسي الفلسطيني.

وعند الحديث عن تلك التدخلات الخارجية فإنه يطفو أمامنا أوضح الأمثلة عليها، المتمثلة في السياسات العقابية (إغلاقات، حصار مالي، قطع علاقات) والتي نفذتها الجهات الخارجية على الحكومة الفلسطينية والأفراد بعد فوز كتلة التغيير والإصلاح برئاسة (إسماعيل هنية) في الانتخابات التشريعية عام 2006م، الأمر الذي أكد تلك التدخلات ونجاحها في الضغط

على القرارات السياسية والتحكم في الشأن الفلسطيني بكافة الجوانب ومناحي الحياة، حيث فاقمت تلك التدخلات الخارجية من الضعف التنظيمي الحاصل، كما أضعفت قدرة مؤسسات المجتمع السياسية الوطنية في تعبئة الأفراد وحشدهم نحو المصالح العامة وتنفيذها.

- أما المؤشر الثالث يتمثل في معرفة مدى قدرة التنظيم السياسي على التكيف مع الأوضاع السيئة، فعند تناول تلك التنظيمات الفلسطينية في فترات الاحتلال الصهيوني التي سبقت قيام السلطة الوطنية يتبين أنها نجحت في التكيف مع تلك الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة والعمل للتغلب عليها، أما مع إقامة السلطة الوطنية ومؤسساتها بدأت تتناقص تلك القدرة على التكيف لأنها لا تقوم على الجهود الوطنية-الفلسطينية فقط؛ بل تتداخل معها العديد من الأطراف الخارجية. فما أن بدأت الألفية الثانية إلبا وبدأ معها ظهور التراجع وضعف الأحزاب السياسية وظهور تداعياتها (كبعد التنظيمات عن احتياجات الأفراد، الأمر الذي أظهر فجوة كبيرة بين التنظيمات والأفراد في المجتمع، وتغير الأولويات التنظيمية وتغير أجنداتها، وأخيراً الضعف الإداري والمالي الكبيرين لتلك التنظيمات). وبالرغم من وجود ذلك الضعف التنظيمي الملموس إلبا أن الانتخابات التشريعية لعام 2006م فاقمت من الضعف الحاصل، كما أظهرت الفشل الكبير للتنظيمات الفلسطينية والسلطة الوطنية في القدرة على التكيف مع الضغوطات الخارجية التي مورست عليها بكافة الجوانب. ولتوضيح أكبر للمقياس ونجاعته فإن الدراسة تتناول أدواته التي برزت في عدة نقاط: أولها العلاقة الطردية بين الفترة الزمنية لبقاء التنظيم مع ترسيخ قيمها التنظيمية، فبالرغم من التاريخ الطويل لأغلب تلك التنظيمات السياسية الفلسطينية إلبا أن قيمها التنظيمية ضعفت وتلاشت مع مرور الوقت، الأمر الذي يؤكد عدم ثباتها وترسخها في الأفراد والمجتمع، حيث عانت تلك القيم التنظيمية للتنظيمات من تغيير دائم حتى تتلاءم مع الأوضاع المستجدة وتحقيق مصالحها الفئوية.

أما الأداة الثانية، فهي تتمثل بالانتقال السلمي للسلطة في داخل التنظيمات بالطرق الديمقراطية والسلمية، والتي تفنقدها التنظيمات السياسية الفلسطينية سواء كان الانتقال للسلطة داخلياً في التنظيم نفسه، أو خارجياً بانضمامه للسلطة، فأغلب التنظيمات الفلسطينية تقوم على

الاحتكار سواء بداخل التنظيم أو بالمشاركة بالسلطة، وخصوصاً بالتنصيب للعديد من المناصب المرموقة، فالسلطة الوطنية الفلسطينية تتشارك مع التنظيمات بالاحتكار والتفرد في رئاسة السلطة.

أما الأداة الأخيرة، فنقيس مدى قدرة التنظيم على زيادة التقدم في تحقيق وظيفته التعبوية، الأمر الذي فشلت به كافة التنظيمات السياسية الفلسطينية والتي لم تعد تحقق وظائفها التنظيمية، بل سعت نحو احتكار السلطة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية أيضاً، فتلك الأدوات - وخصوصاً الأداة الأخيرة - أكدت التراجع الكبير في الوظائف التعبوية للتنظيمات السياسية الفلسطينية، كما وأظهرت الضعف الناخر في تلك التنظيمات (الأمر الذي يؤكد فرضية الباحثة).

- أما المؤشر الأخير لقياس فعالية التنظيمات السياسية الفلسطينية، تتمثل في فعالية الديمقراطية وآلياتها، فعند التطرق للديمقراطية فإن أول ما يتبادر للذهن هو مدى مساهمة التنظيمات السياسية الفعلية في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالشعب، ومدى مشاركة الأفراد في الضغط على صنع وتعديل القرار السياسي الفلسطيني الذي يحصد نسباً متدنية، كما لم يتجاوز نسبة الشباب المشاركة في صنع وتشريع القرارات السياسية في الضفة الغربية أكثر من (1%)¹، والذي يعود للعديد من الأسباب، منها: بقاء الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني الذي يُعدّ وصمة عار على التنظيمات السياسية الفلسطينية، وبالتالي بقاء المجلس التشريعي مجمداً، وبالمقابل تفرد الرئيس الفلسطيني بكافة الصلاحيات في كافة المجالات أهمها صنع القرار، وضعف المشاركة السياسية بشكل عام، حيث أنّ أهم مظاهرها هو ضعف المشاركة في الانتخابات المحلية. أما الأداة الثانية لمؤشر الديمقراطية فيقياس من خلال رضا الجمهور عن القرارات السياسية المتخذة، والتي تحتل نسباً منخفضةً في المجتمع الفلسطيني، أكدته استطلاعات الرأي للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بقياسها لمدى رضا

¹. مركز الإحصاء الفلسطيني. بتاريخ 2018/12/8. انظر إلى الرابط

<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3214>

الجمهور "الذي أكد ثلثه بعدم رضاهم عن أداء الحكومة"¹، كما "وطالب (60%) من الشعب الفلسطيني باستقالة الرئيس (محمود عباس)، حيث يرى نصف المجتمع أن السلطة الوطنية أصبحت عبئاً على الشعب الفلسطيني"².

ولتأكيد التراجع والانخفاض في مؤشرات الديمقراطية في فلسطين تتناول الباحثة "التقديرات لأداء الممارسات السياسية الديمقراطية ذات الفعالية المتوسطة للأعوام التي سبقت 2006م، والتي قُدرت في (55%)، أما عند التطرق لفعالية الوسائل الديمقراطية فإن نسبتها لا تتعدى (13%) توزعت على النحو الآتي: قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية نسبتها (25%)، وقيمة احترام الحريات المدنية نسبتها (20%)، وقيمة حرية الصحافة والتعبير عن الرأي (15%)، وأخيراً وجود مؤسسات ديمقراطية قوية نسبتها (25%)"³، كما وانخفضت بصورة أكبر بعد عام 2006م للظروف السياسية الجديدة.

وفي النهاية، ترى الباحثة أن قياس أداء التنظيمات السياسية الفلسطينية وفعاليتها ممارساتها الديمقراطية بتلك المؤشرات المذكورة أكدت عدم فعاليتها وتراجعها الملموس، وخصوصاً في عام 2006م، ويرجع ذلك للانقسام الفلسطيني-الفلسطيني، وتزايد النشاط الملموس للمنظمات غير الحكومية الدولية التي أخذت أدواراً سياسية واقتصادية مميزة، تمثلت في تقديم دعم مالي واستهلاكي دائم من قبل تلك المنظمات للتنظيمات السياسية الفلسطينية وللسلطة الوطنية، الأمر الذي غيَّب التوزيع العادل على كافة القطاعات والمحافظات أيضاً، كما وعمل على تغييب المساءلة والرقابة المتبادلة بين السلطة الوطنية وتلك المنظمات غير الحكومية، فكل ما ذكر من سياسات وآليات مقدّمة من تلك المنظمات شكلت خروقات دولية لأعمالها المطبقة، كما أنتجت العديد من الإشكاليات الخطيرة (كتهميش الموارد الزراعية والإنتاجية، وانتشار عدم المساواة، وتلاشي العدالة، وبالمقابل ظهور سيطرة المنظمات على السلطة ومؤسسات المجتمع المدني، وظهور الطبقة في المجتمع الفلسطيني، وزيادة الفقر، والمديونية على السلطة الوطنية).

¹ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. استطلاعات الرأي لعام 2018. استطلاع رقم (70). انظر إلى الرابط <http://www.pcpsr.org/ar/node/602>

² المرجع السابق. استطلاع رقم (69).

³ الشقاقي، خليل وآخرون. مقياس الديمقراطية في فلسطين. مرجع سابق. ص28.

2.4 أسباب تراجع القدرة التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

يختلف الحقل السياسي الفلسطيني عن غيره في الدول بعدة أمور، أهمها: نشأته التي تشكلت من تنظيمات سياسية وبُنِيَّ عسكرية وجماهيرية متعددة هدفها مقاومة الاحتلال الصهيوني، كما تميّز في بروز العلاقات الدولية في مجالات تقديم المساعدات المباشرة للأفراد، أو غير المباشرة والمتمثلة في منظمة التحرير الوطنية (وخصوصاً بعد الاعتراف فيها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني)، والدخول كطرف راعٍ للمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية.

لعبت العلاقات الدولية دوراً مركزياً في القضية الفلسطينية، تمثلت بالتدخلات الكبيرة في شؤونها الداخلية وطرق حلها والوصول للسلام، والتي برزت بشكل كبير ومؤثر عند دخول تلك الدول الأوروبية كطرف لرعاية عملية التفاوض باتفاقية أوسلو والتي دعت إلى إقامة السلطة الوطنية على الأراضي الفلسطينية، فبالرغم من أهمية تلك الخطوة إلا أنها غيّبت التطرق للمواضيع والقضايا الحساسة كونها اتفاقية لمرحلة انتقالية لا تتعدى مدة خمس سنوات، ثم ستعود من بعدها للتفاوض والوصول للحل النهائي. فهذا التوقيع على اتفاقية أوسلو وما صاحبها من تحولات كبيرة على هيكلية منظمة التحرير، في ظل عدم توافق وطني ورفض بعض التنظيمات السياسية الأخرى لها، أحدث شرخاً كبيراً في قدرة منظمة التحرير والتنظيمات السياسية الفلسطينية الأخرى على تنظيم وتعبئة الفلسطينيين وخصوصاً فئة الشباب، فبالرغم من مركزية وأهمية إقامة السلطة على التنظيمات السياسية وقدرتهم على التعبئة والتنظيم، إلا أن التراجع للقدرة التنظيمية لا ينحصر بذلك الأمر؛ بل يعود لأسباب وظروف متعددة أخرى، ستقوم الباحثة بطرحها ومناقشتها على النحو الآتي:

1- بدايةً يُعدّ تاريخ فلسطين المتميّز في مواجهة الهجمات الاستعمارية والدفاع عن حقوقه ضمن الأطر العائلية-العشائرية هو من أهم الأسباب التي عملت على تراجع التنظيمات، حيث قام وتكوّن إدراك الأفراد في المجتمع الفلسطيني على مركزية قيادة وجهاء العائلات المرموقة في كل من القدس و نابلس لها، فبالرغم من إيجابيات ذلك التوجه العشائري الوحدوي للمجتمع والأفراد كافة في هدف عام تمثل في مواجهة الاحتلال؛ إلا أن سلبياتها

طغت على تلك الإيجابيات، والتي من أهمها استمرار التأثير الثقافي لفترات طويلة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، التي تصاحبت مع ظهور الخلافات المجتمعية وظهور طبقة ولدت طبقة الإقطاعيين، ونمت سلطتهم ووجودهم في المجتمع الفلسطيني. فهذا الاختزال الفكري لتلك الأطر العائلية هو الذي دفع السلطة الوطنية على إعادة حيويتها في المجتمع، لحماية نفوذها وزيادة السيطرة على المجتمع والأفراد¹ كونها الدرع الواقى والحامى للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما تضمن ديمومتها.

2- إنَّ أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن التنظيم السياسي هو العوامل البنيوية المؤسّسة للتنظيم والمحددة لطرق عمله وتأثيره، ففي حالة التنظيمات السياسية الفلسطينية فإن نشأتها تعود لكونها ردود أفعال فردية وغير منظمة على السياسات والممارسات الصهيونية تجاه الفلسطينيين، تمثلت في توحيد الجهود الشبابية الفردية وتوجيههم نحو أنشطة محددة وذات هدف موحد، تنفذت بانضمام الأفراد للجان والاتحادات الطلابية (في الدول التي هاجروا إليها)، الأمر الذي أفقدها الأيدولوجية والمنهجية طويلة المدى². ومن أبرز تلك التجمعات هي الحركة الوطنية التي دعمت الأدوار لتلك الحركات واللجان بالتزامن مع لعبها لأدوار تعبوية وتنظيمية لشرائح المجتمع الفلسطيني، كما تلاها العديد من حركات المقاومة الفلسطينية؛ كالحركات اليسارية، وحركة المقاومة الإسلامية.

3- تتشارك العوامل البنيوية والتطور التاريخي والجهات الداعمة للتنظيمات السياسية الأهمية ذاتها، فنشأة تلك التنظيمات الفلسطينية للمقاومة والحصول على الدولة وجّه تلك التنظيمات نحو إنشاء كيانات وهيكل تنظيمية فاعلة ومركزية في السلطة والمجتمع الفلسطيني، من خلال حشد المؤيدين والداعمين لرؤاهم المطروحة سواء الدعم السياسي أو المالي، الأمر الذي بعثر جهود التنظيمات السياسية في دعم الجانب المجتمعي والتعبوي للأفراد. فهذا الحشد للدعم والتعدد في الأنشطة المنفذة ساعد في تقسيم المجتمع الفلسطيني إلى ساحتي عمل، الأولى مكوّن سياسي: كالاتحادات والحركات العمالية والطلابية الشعبية، وقد

¹ هلال، جميل. النظام الفلسطيني بعد أوسلو. مرجع سابق. ص 88.

² المرجع السابق. ص 100-103.

سيطرت عليه منظمة التحرير وضمّتها لتكون امتدادًا لنفوذها السياسي. أمّا الآخر فهو مكوّن اجتماعي: كالتعاونيات الطوعية، والاتحادات الجماهيرية، والمنظمات الخيرية، وقد سيطرت عليها الحركة الإسلامية ودعمتها ماليًا وسياسيًا، كما بقيت تلك المؤسسات الاجتماعية والنسوية في يد التنظيمات اليسارية، فهذا التطور في التنظيمات السياسية عملت على تداخل بين ما هو سياسي ومدني في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي أنتج تشوّهاً في المجتمع الفلسطيني¹.

4- عند دراسة تفاصيل أعمق للتنظيمات السياسية الفلسطينية نجد أنّ من أكثر العناصر تأثيراً على ذلك التراجع للقدرة التنظيمية تعود لأسباب هيكلية، كتأصل ونموّ البيروقراطية والمركزية العالية في تلك الأحزاب، والتي تمثلت في: القيادة الصارمة والمتفردة بالقرار لأغلب تلك التنظيمات (وخصوصاً بعد الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني عام 1974م، حيث انتقلت مع المنظمة إلى السلطة الوطنية والتي تجسدت في تفرد الرئيس بالقرار السياسي)، وتطبيق سياسات تنظيمية تؤصل تلك المركزية (كقيام منظمة التحرير باتّباع نظام الكوتا في الهياكل التنظيمية). كما يضاف إلى ذلك عدم تطوير البنية التكوينية للتنظيمات، الأمر الذي عزز تفرد قيادات منظمة التحرير الوطنية والتي تمتعت بنفوذ سياسي كبير في صنع القرار السياسي.

5- التغييرات الكبيرة في النهج التنظيمي المطبق لأغلب التنظيمات السياسية الفلسطينية، وخصوصاً بعد أوصلو التي حولت ذلك النهج المقاوم إلى سلطة سياسية منزوعة السيادة، تقبل بالمفاوضات وتؤمن بالسلام، الأمر الذي غيّب الرؤية والمؤسسات الوطنية الوجودية وأبعد المؤسسات والتنظيمات السياسية عن الأفراد والمؤسسات الاجتماعية غير المتواصلة مع الأجيال المتعاقبة (الشباب)، سواء في داخل التنظيمات السياسية أو خارجها، كما ظهرت ندرة في مراكز الأبحاث والدراسات الفلسطينية ذات البعد الوطني والمتصلة مع تلك التنظيمات السياسية الفلسطينية. وفي النهاية أدّى ذلك إلى عزل الجامعات الفلسطينية

¹ هلال، جميل. النظام الفلسطيني بعد أوصلو. مرجع سابق. ص 110-119.

عن القضايا الوطنية الحساسة، الأمر الذي أضعف التكوين الثقافي لتلك النخب السياسية في التنظيمات"¹.

6- ومن أبرز تلك التغييرات الحاصلة على النهج التنظيمي للتنظيمات السياسية هو دخولها بالمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي تحت رعاية أوروبية- أمريكية، الأمر الذي شكل بداية التغيير الحاصل في النهج التنظيمي، كما وأحدث الهزة الأولى لمنظمة التحرير. ولحقتها في هذا التغيير الحركة الإسلامية (حماس) والتي تحولت من حركة تُجرّم وتُخون الموقعين على أوصلو إلى تنظيم مشارك بالسلطة المولودة من رحم أوصلو في انضمامه للانتخابات التشريعية عام 2006م. أمّا الحركات اليسارية فلم تتغير طبيعة أنشطتها التي اتجهت نحو "إنشاء الجمعيات والمؤسسات ومراكز الأبحاث والتدريب ومؤسسات الإقراض والإعلام، وانخراط الأكاديميين والمتخصصين والمهنيين في مجالاتها المتعددة، لتطوير وتوسيع القاعدة الجماهيرية (كاللجان الجماهيرية، والجمعيات الخيرية، والتعاونيات)"²، ولكن نهجها التنظيمي تغيّر أيضاً من كونها حركة معارضة داعمة لمطالب واحتياجات الأفراد ومراقبة لأعمال السلطة، إلى حركة اجتماعية متوافقة مع السلطة الوطنية ومنصاعة لقرارها المتخذة وخاضعة لها.

7- لعب دخول عامل جديد على القضية الفلسطينية دوراً كبيراً في تراجع التنظيمات السياسية، والذي تمثل في التدخلات الأوروبية والأمريكية (تحت ذريعة تقديم المساعدات المالية لبناء الدولة وإرساء السلام)، حيث لم تقف عند المساعدات الإنسانية فحسب؛ بل تعدّتها للتدخل في كافة مناحي الحياة، الأمر الذي همّش دور الفلسطينيين في تداول شؤونهم الخاصة وتقرير مصيرهم، أو حتى إبداء آرائهم بديمقراطية، كما أنتج انشفاقاً وزعزعةً في التنظيم والقيادة السياسية والشارع الفلسطيني، فهذه التدخلات ألغت تاريخ منظمة التحرير الطويل بالمقاومة، كما وشتت جهود الأطراف المشاركة في العمل

¹ هلال، جميل. إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. لبنان. ط (1). يناير 2013. ص 87.

² مركز بيسان للبحوث والإثراء. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. مرجع سابق. ص 24-25.

والتحويل للقضية الفلسطينية، وعملت على إفلات القرار الفلسطيني من يد المؤسسات الوطنية، وتسليمها لجهات خارجية متحكمة في قراراته وأولوياته، وأخيراً أضعفت ثقة الأفراد في التنظيمات السياسية، ما أدى إلى خفض نسب المشاركة السياسية للأفراد، وخصوصاً فئة الشباب.

8- نشاط التنظيمات السياسية في تنمية الجانب المدني على حساب ذلك الجانب السياسي (الأساس للتنظيم أو الحزب)، من خلال تقديم الخدمات، ودعم التنمية، وإرساء القانون وحقوق الإنسان، فهذه الظاهرة بدأت تتبلور بعد عام 2006م وخصوصاً بعد سيطرة المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات والأجندات الخارجية على أغلب مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. الأمر الذي ولد حالة من الذوبان للجانب السياسي بذلك الجانب المدني، وكان سبباً في العديد من النتائج، أهمها: تشكيل ردّة فعل سلبية من قبل الأفراد تمثّلت في البعد عن السلطة وتراجع التنظيم السياسي (فتح)، كما سببت أيضاً عزوف الأفراد عن المشاركة السياسية والنظر لحركة (فتح) نظرة المنفصم عن برامجها والمتحكم في السلطة والمجتمع والأفراد أيضاً، وبنظرة غير الشرعي لحماس وسلطتها في غزة، و"بنظرة الخائن والمتآمر مع الدول الخارجية للتنظيمات اليسارية، كما أظهر في المجتمع الفلسطيني نوعاً من الشخصية والبيروقراطية الداخلية المتوافقة مع أيديولوجية نخبوية تمارس النظام الرئعي في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية"¹ والتي تُعيد الطبقية للمجتمع الفلسطيني، كما عملت على توجيه الأفراد نحو تغيير اهتماماتهم الوطنية-السياسية والاتجاه نحو تلك الجوانب المهنية والمؤسسية وإعلاء الفردية والمصالح الشخصية.

9- ظهور تهميش كبير من قبل التنظيمات الفلسطينية للأدوار التعبوية، الأمر الذي يعود لأسباب مختلفة)، أهمها:

أ- غياب الهدف العام والموحد لكافة النخب السياسية في فلسطين.

¹ هلال، جميل. النظام الفلسطيني بعد أوسلو. مرجع سابق. ص 121-122.

ب- حصول دمج بين السياسي والاقتصادي في آن واحد، لكون عدد كبير من تلك النخب السياسية من رجال الأعمال ورؤوس الأعمال، الأمر الذي أثار على القرارات والسياسات الموضوعة بجعلها تتناسب مع مصالحهم الخاصة في أغلب الأحيان.

ت- بالرغم من تشكل أغلب المجتمع الفلسطيني من الشباب والمتعلمين، إلا أن غالبيتهم لا تنطبق عليهم أيًا من تلك الصفات التي تميّز المجتمع الفلسطيني.

ث- كون النخب السياسية الفلسطينية لم تنشأ وتتفاعل في بنى سياسية واجتماعية وثقافية بل كانت وليدة الاحتلال والقمع؛ ساهم ذلك في تشكل بنيتها بصورة ضعيفة تفاقمت مع الوقت بتأثرها في الظروف المحيطة¹.

10- أما عند الحديث عن الفترة التي تلت قيام السلطة الوطنية واستقرار أحوالها فإن الباحثة ستطرح العديد من الإشكاليات التي جذرت التراجع التنظيمي ودعمته، أهمها: قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على إثر منظمة التحرير و(فتح) التي نشطت في مجالات بناء الدولة والمؤسسات، كما همّشت بالمقابل دورها في التعبئة والتنظيم للأفراد، الأمر الذي تصاحب مع غياب الاستقلالية المالية والتنظيمية لفتح، أما عند الحديث عن أهدافها فقد تحولت من مقاومة للاحتلال إلى تنافس على الانضمام للأجهزة الأمنية والهيئات المحلية، فأصبحت العضوية التنظيمية لفتح مرتبطة ارتباطاً كبيراً في المنصب الوظيفي في السلطة². وهذا ما تشابه مع الأحزاب اليسارية التي ارتبطت عضويتها في التنظيم السياسي مع منصبها الوظيفي في مؤسسات المجتمع المدني، والتي تحولت أغلبها لمنظمات غير حكومية (فأصبحت هذه الوظائف الحكومية حكراً على تنظيم (فتح)، وأما الوظائف في المنظمات غير الحكومية فحكراً على التنظيمات اليسارية).

11- بالرغم من ذوبان الأحزاب في تشكيلات مجتمعية أخرى وأثرها الكبير على تراجع التنظيم السياسي، فإنه لا يمكن تغييب سبب مهم يعود إلى كون برامج التنظيمات لم تعد

¹ هلال، جميل. إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية. مرجع سابق. ص 91.

² المرجع نفسه. ص 87-93.

ذات فعالية عالية، كما أنها لم تعد مقنعة للأفراد، الأمر الذي يعود للعوامل المتعددة التي ذكرت بالإضافة إلى ضعف مواردها المالية والإدارية، فالموارد المالية مهمة في تدعيم البرامج السياسية الوطنية- المتوافقة مع احتياجات الأفراد والمجتمع، (فكلما كانت محلية كلما كانت أفضل في تحقيق الهدف)، أما الموارد الإدارية فهي تلك الموارد التي تضع الخطط وآليات الجذب وزيادة قدرة التنظيم على كسب ثقة الفرد، "حيث يشكل هذا العامل في ضعف التنظيمات ما نسبته (24.4%)"¹.

12- محاولة السلطة الوطنية التحكم والسيطرة على أغلب مؤسسات المجتمع المدني (كالنقابات، والاتحادات الجماهيرية كاتحاد الطلاب، وأغلب المؤسسات الفكرية- الثقافية كاتحاد المفكرين والكتاب) وهي من الأسباب الرئيسية التي أدت للتراجع التنظيمي، كون السلطة أصبحت الحاضرة والمسيطرة على أغلب مناحي الحياة (كالتعليم، ودور العبادة، والإعلام بكافة أشكاله)، الأمر الذي أحدث خللاً في دور مؤسسات المجتمع المدني، حيث تحول من مسائل ومراقب على أعمال الجهات الحكومية وغير الحكومية، إلى مؤسسات تابعة لها تعكس رغباتها وتحقق أهدافها.

13- في بداية عام 2006م حصل العديد من التباينات في أسلوب النخب السياسية بداخل الأحزاب، تمثلت في ظهور تكوين ثقافي وفكري جديد في التنظيمات السياسية الفلسطينية، أحدث نوعاً من التباين والاختلاف في الممارسات والسلوك السياسي بداخل التنظيم نفسه، كما وأفضى إلى نوع من التخبّط وعدم التوافق السياسي، الأمر الذي أظهر مساوماتٍ على التوجهات السياسية والفكرية والاجتماعية في أغلب تلك التنظيمات السياسية²، فالنخب السياسية "قسّمت لثلاثة توجهات: سياسية، واقتصادية، واجتماعية"³:

¹ المالكي، مجدي واخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. مرجع سابق. ص 24.

² هلال، جميل. إضاءة على مآزق النخبة السياسية الفلسطينية. مرجع سابق. ص 5.

³ خليل الشقاقي. مقابلة شخصية. حول (أثر المنظمات غير الحكومية على القدرة التنظيمية على الشباب الفلسطيني). مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رام الله. 2019/8/7.

أ- انتعاش النخبة البرجوازية الفلسطينية (التي تشكلت في الخارج وجاءت للأراضي الفلسطينية وتسلمت غالبيتها مناصب مرموقة في السلطة الوطنية)، الأمر الذي زاد من نفوذها المالي والسياسي وسيطرتها على القطاع الخاص.

ب- تصاعد جزء من التكنوقراط وانخراطه مع النخبة القائمة في الحكومة.

ت- الصراع الحاصل بين القائمين على منظمات المجتمع المدني لأخذ مكانة مميزة في دائرة النخب، وخصوصاً لأن تلك النخب وقادة المنظمات شاركوا في صنع القرار الفلسطيني، الأمر الذي زاد من مكاسبها كونها مرتبطة ارتباطاً عميقاً مع الممولين وأهدافهم في المنطقة¹.

14- أما المرحلة التي تلت عام 2006م فقد اتسمت بأوضاع سياسية واقتصادية صعبة ومركزية، تمثلت في الحصار المالي الذي فرضه الاحتلال الصهيوني والجهات الخارجية بقطع أموال المقاصد والتمويلات الخارجية عن الحكومة الفلسطينية المنتخبة برئاسة (إسماعيل هنية) كونها حكومة ذات توجه إسلامي غير متوافقة مع توجهاتها وطموحاتها في المنطقة. وقد تم بذل جهود في محاولة التخفيف من وطأة الحصار المالي على الحكومة المنتخبة، وما يعكسه على المجتمع الفلسطيني من خلال الذهاب نحو إنشاء مؤسسات مجتمعية تتلقى تلك المساعدات الخارجية، تمثلت في التنظيمات السياسية لتغطية التزاماتها الحزبية والاجتماعية، ومن أكثر التنظيمات تأثراً في هذا التوجه هي التنظيمات اليسارية بالمقام الأول، كما شاركتها فتح في تلك الفترة "عند إدراكها لاحتمالية خروجها من الحكومة وسيطرة تنظيمات أخرى على القيادة، حيث شرعت بتسجيل مؤسساتها المنشأة في وزارة الداخلية، كما عملت على إنشاء العديد من المؤسسات المجتمعية الأخرى"²، الأمر الذي ضاعف أعداد تلك المؤسسات، كما ضاعف التراجع الحاصل في الأدوار التنظيمية للتنظيمات السياسية.

¹ هلال، جميل. إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية. مرجع سابق. ص3.

² خليل الشفاقي، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

15- تفاقمت الاوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة بعد إقالة حكومة (اسماعيل هنية) وتحطيم آمالها المرسومة في المشاركة بالقيادة، الأمر الذي جعل من تقبلها لذلك الحل ضرباً من المحال، فأنتج الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني الذي جذر الضعف التنظيمي والجماهيري، مما شكّل العديد من النتائج السلبية، تمثلت في:

أ- فقدان التنظيمات السياسية شرعيتها النضالية والديمقراطية الانتخابية، وضعف الثقة وزعزعة علاقة الأفراد مع قياداتها السياسية- الوطنية التي لا تتجدد ولا تمتلك الديمقراطية في هياكلها التنظيمية، ونتيجته عدم إصغاء الجمهور للنخب السياسية في المجتمع، وإيمان شريحة كبيرة من الفلسطينيين بفساد مؤسسات السلطة الأمنية والإدارية¹.

ب- دخول الشارع الفلسطيني في حالة من التخبّط والفوضى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أوصلت الفلسطينيين لقناعة عدم أهمية اختياراته مقابل العلاقات والمصالح الدولية المتبادلة، والذي تبرهن في "غياب الديمقراطية والتعددية الحزبية، وانعدام المساواة والحرية وتقرير المصير، وغياب حرية مؤسسات المجتمع المدني كافة، وانعدام حرية الرأي وانتقاد السلطة"²، وغياب المساءلة المتبادلة بين الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني (كالنقابات، والاتحادات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخدمائية في أغلب القطاعات كالتعليم والصحة)، والذي ولّد لا مبالاة وعزوفاً عن الانتخابات ومساءلة مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصاً فئة الشباب³، كما ظهر جلياً كذلك بالتراجع الحاصل في الانتساب للتنظيمات السياسية⁴.

ت- بعد إقالة حكومة (اسماعيل هنية) وظهور الانقسام، تراجع إيمان الفلسطينيين بالعمل الجماعي والوطني بشكل حادّ، كما تسبب في فقدان الثقة بالديمقراطية والمشاركة

¹ هلال، جميل. إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية. مرجع سابق. ص16.

² المرجع السابق. ص71.

³ المرجع السابق. ص17.

⁴ منتدى شارك الشبابي. رياح التغيير.. هل تدك جدران القهر. تقرير مرحلي. رام الله. فلسطين. نيسان 2011.

السياسية وغياب التعددية السياسية، وأقنع الأفراد بضرورة السلام وإقصاء العمل الكفاحي على أنه غير مجدٍ، بالإضافة للآثار الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، فهذه الآثار أوصلت الأفراد نحو الفردية التي أثبتت نجاحها (وظهرت في أغلب مناحي الحياة، حتى المقاومة لم تعد عملاً جمعياً ومنظماً).

ث- تأكيد عمق التدخل الأوروبي في القضية الفلسطينية، وتأثيره الكبير على القرار السياسي ومجريات الأحداث، الامر الذي أكد الضعف الذي تعاني منه السلطة الوطنية والتنظيمات السياسية، والذي ينعكس بشكل كبير على الأفراد.

16- إن من أهم عوامل تفاقم التراجع والضعف السياسي هو تفرد الرئيس بصنع القرار السياسي وعدم إشراك الجهات الحكومية (تجميد المجلس التشريعي وتهميش اللجنة التنفيذية) وغير الحكومية (مؤسسات مجتمع مدني المشتملة على الأحزاب السياسية والمعارضة، والقطاع الخاص)، الأمر الذي أنتج عدة أمور من أهمها: أنها حولت التنظيمات السياسية إلى تنظيمات شكلية وغير فاعلة إلا على نطاق اجتماعي محصور، ويخضع للمساءلة والتحكم به من قبل الحكومة والجهات المانحة أيضاً. كما أنتج الضعف السياسي الحاصل، وضعفاً في حماية الدولة والمجتمع من الأخطار المحيطة بها (أكبر خطر هو الاحتلال)، وعدم فاعلية ونجاعة الحكومات المتعاقبة في تلبية احتياجات الأفراد وتحقيق أهدافهم. وقد ولد كذلك نوعاً من عدم الاستقرار الاقتصادي (أزمات مالية متتالية نتيجة العقوبات المالية، زيادة نسب الفقر، والبطالة)، وعدم الاستقرار الاجتماعي المتمثل في (زيادة الإضرابات والتظاهر والاحتجاج، وزيادة المشاكل الاجتماعية)¹.

17- ضعف البنية الاقتصادية الفلسطينية المبنية على نظام السوق الحر، والمعتمدة بشكل كلي على التمويلات* من المانحين، وعلى جباية أموال المقاصة من الجانب الإسرائيلي، كما

¹ مكاوي، بهاء الدين. الاستقرار السياسي: مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه. انظر إلى الرابط <https://bit.ly/34MblcO>

* التمويلات الخارجية اختلفت باختلاف الدول، فالتمويلات الامريكية والكندية والاسترالية اتجهت بالدفع نحو مصالح شريكها المهمة في المنطقة "الكيان الصهيوني". أما الدول الأوروبية اتجهت نحو دعم قضايا المرأة والطفل والحريات. وأخيراً تلك التمويلات من الدول الإسكندنافية فاتجهت نحو دعم القانون وحقوق الانسان والمساءلة والشفافية.

يضاف لضعف الاقتصاد الفلسطيني ارتباطه الكبير مع الاقتصاد الاسرائيلي. فسلبيات السوق الحر برزت في المجتمع الفلسطيني من خلال زيادة الاوضاع الاقتصادية السيئة، وزيادة الاعتمادية على القروض والفوائد التي تزيد من مديونية الدولة، وأخيراً فهي تُبرز الطبقة في المجتمع الفلسطيني وتراكم الاموال في يد فئةٍ محددة. أما سلبيات الاعتمادية والتبعية فهي متعددة أبرزها استخدام تلك التدفقات المالية كوسيلة ضغط في حال اتباع سياسات وقرارات مخالفة للتوجهات الإسرائيلية (برز ذلك في عام 2006م، وتكررت عدة مرات، كان آخرها في تقديم المساعدات الأمريكية وارتفاع نسبها في عهد "أوباما"، في حين تم قطعها في عهد "ترامب" لرفض السلطة الوطنية من توقيع صفقة القرن).

18- في النهاية يعود هذا التراجع والضعف لأهم عامل وأكثره تركيزاً، ألا وهو الاحتلال الغاصب والحاضر في كل مكان وزمان، فالظن بأن قيام دولة قانون ودستور وتوازن في السلطات، في ظل احتلال صهيوني وتدخلات أمريكية ودولية هو ظن غير موضوعي وغير صحيح ايضاً، وهذا ما أكدته الاحصائيات التي قدرت تأثير الاحتلال وسياساته القمعية اتجاه الافراد في ما نسبته (64.4%)¹.

3.4 المنظمات غير الحكومية في فلسطين تسعى لتكون بديل عن التنظيمات السياسية

منذ منتصف التسعينيات بدأت المنظمات غير الحكومية في فلسطين تحدد رؤيتها المستقبلية للوصول إلى أكبر قدر ممكن من التأثير على الأفراد، من خلال تقديم الخدمات والتركيز على القضايا الحساسة والمغيبية في المجتمع، كقضايا حقوق المرأة والطفل، كما ودعمت العديد من القضايا اللامعة في المجتمعات الأوروبية "كقضايا التمرد، والتنمية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان"²، وتحاكي أغلبها ميول وطموحات الأفراد، وتحديداً فئة الشباب الفلسطيني، كما وتخدم مصالحها وتحقق أهدافها في ذات الوقت.

¹ المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. مرجع سابق. ص24.

² مركز بيسان للبحوث والإثراء. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. مرجع سابق. ص44.

مرت المنظمات غير الحكومية في فلسطين بالعديد من التغيرات في الأهداف والتطلعات في المنطقة، "فمنذ بداية تقديم المساعدات ولغاية عام 2000م كان تركيز تلك المنظمات موجهاً نحو البرامج الإغاثية والخدماتية بنسبة (27%)، أما بعد عام 2006م فقد تركّزت التدفقات باتجاه الدعم التنموي حتى وصلت لما نسبته (46%)¹، وكان ذلك من خلال "دعم الأنشطة والجوانب التنموية والإنسانية، وبناء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والعمل على طرح القضايا ذات التأثير الكبير على السياسات العامة والتنقيف المدني"² كمدخل للحيز السياسي، حيث لاقت رواجاً كبيراً في فلسطين، الأمر الذي "ضاعف أعداد المنظمات غير الحكومية القائمة في فلسطين إلى ما يقارب السبعة أضعاف عن ما سبقها من السنوات"³.

ولم تكن المضاعفة في أعداد المنظمات غير الحكومية فقط؛ بل صاحبها مضاعفة في الأدوار أيضاً، والتي تطورت في العديد من المجالات المختلفة وخصوصاً في ذلك المجال التنظيمي السياسي، كالتعبئة السياسية نحو قضايا سيادة القانون، والدعوة لنبذ الانقسام، والدعوة لإنشاء أحزاب جديدة، أو الدعوة للاستقلال الفكري ونبذ برامج الأحزاب السياسية البعيدة عن احتياجات الأفراد، كما برز أيضاً دعم تلك المنظمات للسلام مع الكيان الصهيوني من خلال وضع فكرة السلام، والتعاطي مع الكيان الصهيوني ومؤسساته المدنية كشرطٍ من شروط الحصول على التمويلات وتنفيذ الأنشطة والبرامج.

إن تعدد الأدوار للمنظمات غير الحكومية وخصوصاً تلك الأدوار السياسية التي أثرت بشكل كبير على القضية الفلسطينية وعلى المجتمع بشكل عام، خالفت السمات العامة لتلك المنظمات، التي تنص على أنّ المنظمات غير الحكومية يجب عليها وضع طريقة واضحة وقابلة للقياس للأداء المؤسسي بالمنظمة، كما تقيس مدى تأثيرها على الوفاء باحتياجات التنمية ومدى فائدة المشاريع المنفذة في المجتمع، والتي تعززت من خلال العديد من الظروف والعوامل التي

¹ المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. مرجع سابق. ص28.

² مركز بيسان للبحوث والإنماء. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. مرجع سابق. ص39.

³ أبو مصطفى، جهاد. المنظمات غير الحكومية في فلسطين. مرجع سابق.

ساعدتها في الوصول إلى هذا التأثير والسيطرة على المجتمع، ستذكر الباحثة أهمها وأكثرها تأثيراً، وهي على النحو التالي:

(1) يعود التزايد المستمر في التأثير على الأفراد والمجتمع إلى تاريخ تلك الدول والمنظمات، والذي يزر بالمفكرين والمحللين الذين تعمقوا في دراسة وبحث الدول العربية ومواطنيها (هنا تخص الباحثة فلسطين في الذكر)، مما أوصلهم لفهم طبيعة تفكيرهم وتوجهاتهم، وبالتالي التعامل معهم بما يتناسب مع تلك الظروف، ومن هنا سلطت المنظمات غير الحكومية الضوء على تلك التوجهات، ووضعتها ضمن أهدافها الرئيسية لتدعيم وجودها وفرض سيطرتها من خلال دعم القضايا الحساسة والمفقودة في المجتمع الفلسطيني، ضمن غطاء دولي قائم على مصالحه العليا، "وهذا ما أكدته (54.4%) من المنظمات غير الحكومية في فلسطين، أكدت انتهاجها لتلك الاستراتيجية في التأثير على الأفراد والمجتمع"¹.

(2) تلعب الأهداف المنظمات غير الحكومية في فلسطين دوراً مركزياً في الآثار المترتبة على المجتمع، حيث وضعت تلك المنظمات الأهداف التنموية والإغائية التي تغطي مطالب الأفراد كغطاء لتلك الأهداف الحقيقية بسعيها نحو تحقيق السلام في المنطقة (دون القضاء على الكيان الصهيوني) وتعزيز تواجدها ومكاسبها في تلك المناطق، والذي يبرهنها العلاقة غير المتوافقة والمتجانسة ما بين المواضيع المطروحة (كالتنمية، والقضاء على الفقر والعديد من الآفات المجتمعية) وقدرتها الحقيقية في المعالجة التي تُعدّ شبه معدومة لكونها برامج شكلية يتم الحديث عنها فقط، كما يبرهنها أيضاً عدم عدالة التوزيع جغرافياً واجتماعياً لتلك المنظمات ومكاتبها في المناطق التي تحقق لها أهدافها.

(3) إن غياب الديمقراطية والتعددية السياسية في المجتمع الفلسطيني وما صاحبه من ضعف في المشاركة السياسية، وانعدام المساواة، وضعف سيادة القانون، شكّل عوامل داعمة

¹ المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. مرجع سابق. ص24.

وممهدة لضرورة إنشاء المنظمات غير الحكومية، وتجسيد عملها في مجتمع يفتقد للحريات والديمقراطية، الأمر الذي عمل على نشاط تلك المنظمات وبرامجها وأنشطتها التي تُعنى بنشر ثقافة الديمقراطية وتعزيز آلياتها وفعاليتها في المجتمع الفلسطيني، ودعم تطبيق الحريات والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، والرقابة على الأداء، بمستوياتها العليا والتأثير على صنع القرار السياسي، وهذا ما أكدته جدول رقم (1) بعنوان "تصنيف الجمعيات الأهلية الفلسطينية بناءً على وزارة الاختصاص" حيث احتلت تلك المواضيع النسب المرتفعة فيه.

لقد صاحب هذا الدعم للمفاهيم تدفقات مالية ضخمة شكلت عاملاً جاذباً للأفراد وخصوصاً الفئات ذات التأثير شبه المهدوم (كالمرأة والشباب)، حيث تسابق الأفراد للانضمام لتلك المنظمات، كما ذهب عدد منهم نحو وضع أولويات واهتمامات المنظمات المانحة ضمن أولويات المشاريع المقدمة بهدف ضمان الحصول على التمويل المطلوب (ففي هذا الشكل لم تعدّ المنظمات غير الحكومية هي الملام الأولى والأخير بالتأثير الكبير التي تشغله، بل تشاركت معها تلك المؤسسات وبعض الأفراد العاملين على إعلاء الأهداف والأجندات الغربية عن الغايات والقضايا الوطنية). الأمر الذي عمل على إعلاء سيطرة تلك المنظمات غير الحكومية في فلسطين، كما أسس حالة من الثقة لدى الأفراد اتجاه تلك المنظمات الأوروبية.

4) لعب الضعف التنظيمي السياسي الفلسطيني دوراً مهماً في تهميش تعبئة الأفراد وتقديم برامج جاذبة لهم، مما ساهم في تعميق الفجوة بين تلك التنظيمات السياسية والأفراد، كما وأضعف الثقة المتبادلة فيما بينهم، الأمر الذي أنتج نوعاً من الفراغ السياسي والاجتماعي لدى الأفراد وخصوصاً الشباب، وبالمقابل بروز المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات والبرامج والأنشطة التي تغطي جوانب مركزية، وتلبي احتياجاتهم وطموحاتهم (كمناقشة قضاياهم الحساسة والوقوف عند حلول لها، تمثلت في إتاحة فرص عمل بأجور عالية تساعد في بناء مستقبلهم، وتقديم تمويلات وقروض طويلة الأمد ومنخفضة الفوائد) أدى نشاط المنظمات إلى تعبئة الفراغ السياسي للأفراد، وبالتالي عملت تلك المنظمات على بناء شريحة فكرية كبيرة من المجتمع تدافع عن أهدافها ورؤاها المطروحة في

المجتمع، كما وتكون حريصة جداً باستمرار وديمومة تلك المنظمات في المجتمع الفلسطيني (بغض النظر عن البرامج والأنشطة المنفّذة، وفعاليتها وضرورتها في المجتمع) كونها تشكل مصدر رزقهم. ولكنها لم تكتفِ بتلك البرامج لتفعيل دورها التعبوي للأفراد، بل "تبنت استراتيجية تقوم على التأثير في السياسات العامة للسلطة الوطنية، وبناء تشريعات وأنظمة وقوانين وسياسات متلائمة مع الطرفين (المجتمع المدني الفلسطيني، ومصالح المنظمات غير الحكومية)، قُدّرت نسبتها في إحصائيات عام 1997م بما يزيد عن (10%)¹، حيث "طبّقت ضمن إطارين مركزيين: الأول يُعنى بتطوير المؤسسات على مبادئ الحكم السليم، وضمان فعالية تنفيذ البرامج والأنشطة والرؤى والقيم الموضوعية، وبناء المساءلة والشفافية للوصول إلى ترسيخ المؤسسة والتطوير التنظيمي السليم والمتطابق مع أهداف المنظمات الممولة. أمّا الإطار الثاني فيُعنى بإدارة وتنمية الموارد البشرية من خلال التدريبات المنفّذة والتطوع المتاح والقروض المقدمة"².

(5) بعد قيام السلطة الوطنية عام 1994م حدث تحولٌ كبيرٌ في المساعدات المقدّمة من الدول الأوروبية، حيث "تحولت من مساعدات إغاثية إلى مساعدات بنائية للسلطة الوطنية والمجتمع الفلسطيني من خلال دعم وإنشاء مؤسسات في أغلب قطاعات المجتمع الفلسطيني، كما حدث تحولٌ آخر في بداية الألفية الثانية، حيث اتجهت تلك المنظمات في دعم المجال التنموي بكافة الجوانب"³. وقد نشطت في دعم المؤسسات الثقافية والتعليمية، وشؤون المرأة والطفل، وما إلى ذلك من قطاعات تعمل على تغيير التفكير النمطي الحاضر في المجتمعات العربية (فلسطين جزء منها)، "فهذا التحول في رؤية إنشاء المؤسسات كانت تعود لتفضيلات الممولين وليس بناء على تفضيلات أو احتياجات الأفراد في فلسطين، الأمر الذي أبعد تلك المنظمات عن التخطيط المالي القائم على الذات وضمان استمراريته، مما أنتج بقاء الأداء التنموي والمجتمعي على حاله، بل أثر سلبياً"⁴ من

¹ مركز بيسان للبحوث والإنماء. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. مرجع سابق. ص44.

² المرجع السابق. ص44.

³ المرجع السابق. ص 39.

⁴ المرجع السابق. ص 40.

خلال ابتعاد الأفراد عن تنظيماتها السياسية، وتراجع الجانب الإنتاجي على حساب ذلك الجانب الاستهلاكي (تلك المنظمات ركزت على دعم تلك الجوانب الاستهلاكية، وقد بينتها الباحثة في الفصل الذي سبق من خلال جدول الأدوار الاستهلاكية والإنتاجية)، وتنمية الجانب الشخصي المصلي على الجانب الوطني الجمعي.

(6) لعب العامل السياسي دوراً كبيراً في زيادة تأثير المنظمات غير الحكومية على الأفراد، فانداد الاق السياسي الفلسطيني المتمثل في أوضاع سياسية ناتجة عن السياسات الصهيونية السيئة، والتحكم والسيطرة الإسرائيلية على أغلب جوانب الحياة الفلسطينية (كالحدود، والبنوك، والأموال أيضاً (أموال المقاصة) التي يستخدمها الكيان الصهيوني كوسيلة ضغط على السلطة الوطنية أو التنظيمات السياسية الأخرى عند اتخاذهم لأي قرار سياسي مخالف لتوجهاتهم ومعارض لمصالحهم)، الأمر الذي وجه السلطة السياسية في فلسطين نحو منحى محدد، بعواقب قليلة التأثير على مصالحهم السياسية والمجتمع والأفراد الفلسطينيين أيضاً، فهذا التحفظ في التوجهات السياسية لم تعد تلبى احتياجات الأفراد ولم تعد تحقق طموحاتهم، كما أنها لا تحقق مستقبلاً واعدًا متطابقاً مع الخطط والرؤية المتفائلة للسلطة الوطنية، الأمر الذي أفقد الأخيرة ثقة الأفراد ورضاهم عن أدائها وقراراتها المتخذة، في وقت برزت فيه المنظمات غير الحكومية كمنافس قوي بطرح القضايا الحساسة والمهمة ومناقشتها والعمل باتجاه تقديم حلول واقعية (بالرغم من كون تلك الحلول بقيت حبراً على ورق، إلا أنها شكلت بذرة أمل لدى الأفراد)، حيث شكلت تلك المنظمات طوق النجاة للأفراد وخصوصاً في مجال التوظيف والعمل على زيادة مهارات الأفراد، ومساعدتهم في أخذ الخبرات المطلوبة للانخراط في سوق العمل.

(7) لعب تهميش التنظيمات السياسية والسلطة الوطنية لشرائح اجتماعية محددة دوراً كبيراً في البعد الحاصل بين تلك الجهات والأفراد (فأغلب المسؤولين ومتخذي القرار هم من كبار السن، وذوو تاريخ تنظيمي طويل)، مما أدى إلى استغلال المنظمات غير الحكومية لذلك التهميش في الترويج لأفكارها التحررية القائمة على العدالة والمساواة، الأمر الذي تُرجم من خلال استقطاب العاملين والمسؤولين، وحتى المتطوعين في تلك المنظمات من تلك

الفئات والشرائح المهمشة كالنساء، "والتي قدرت نسبتهم في (57.5%) من العاملين في المنظمات"¹، وشريحة الشباب "التي قدرت نسبتهم في (71%) للفئة العمرية المتراوحة ما بين 17-37"²، فهذه الآلية المتبّعة من قبل المنظمات لم تعمل على استقطاب الأفراد فقط؛ بل عملت أيضاً على زيادة الثقة والمصداقية للمنظمات في طرح معالجات للأوضاع والمشاكل الفلسطينية المعاشة.

(8) "بعد الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني في عام 2006م ذهبت المنظمات غير الحكومية بالاتجاه نحو نقد وتكفير التنظيمات السياسية، والعمل على نبذ الانقسام ومفتعليه"³ كما قدّمت تلك المنظمات خطاً بنائية تعبوية مستقلة عن التوجهات الحزبية والفئوية، تقوم على تلبية احتياجات الأفراد وخصوصاً الشباب، وتوحيد جهودهم نحو المصالح المشتركة، حيث وجد الشاب الفلسطيني ملاذه الوحيد في تلك البرامج التي تعمل على تحقيق أحلامه وإثبات ذاته، وهذا ما أثبتته "الإحصائيات المطروحة في رصد توجهات الموظفين في المنظمات غير الحكومية نحو انضمامهم وتنشيط عضويتهم في تنظيمات سياسية، فقبل عام 2006م قدرت في (37%)، أما بعد عام 2006م فقد انخفضت لتصل إلى (27%) أعضاء و(16%) فقط هم الناشطين فيها"⁴، ومن هنا برزت المنظمات غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني وسيطرتها على أنماط تفكيرهم وتغييرها باتجاه التفكير الفردي-المصلحي في سبيل التغيير العام للأحوال الاقتصادية والاجتماعية المعاشة.

تميزت الفترة التي تلت عام 2006م في ذوبان أغلب التنظيمات السياسية الفلسطينية في العديد من التشكيلات سواء الحكومية أو غير الحكومية، والتي برزت ضمن قطاعين أساسيين: الأول القطاع الحكومي، حيث ذهبت العديد من الدول في دعم السلطة الوطنية ومؤسساتها (أصبحت متحكمة بشكل شبه كامل في القرار السياسي المتخذ). أما الثاني فهو القطاع غير

¹ المالكي. مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. مرجع سابق. ص12.

² المرجع السابق. ص13.

³ هلال، جميل. إضاءة على مآزق النخبة السياسية الفلسطينية. مرجع سابق. ص38.

⁴ أبو مصطفى، جهاد. المنظمات غير الحكومية في فلسطين. مرجع سابق.

الحكومي - المجتمعي، حيث ذهبت العديد من المنظمات غير الحكومية في دعم مؤسسات المجتمع المدني (حيث سيطر على أغلب تلك المؤسسات)، فهذا التمويل الخارجي الموجّه والمتحكم أصبح جزءاً لا يتجزأ من المؤسسات الفلسطينية والتي أكدت خطورة تلك الخطوة، فأصبحت أغلب القطاعات في فلسطين معتمدة بشكل كامل على التمويلات ولا تستطيع الاستغناء عنها.

لقد أنتجت التمويلات سאלفة الذكر جملة من الإشكاليات أهمها استخدام هذه التمويلات كأداة تحكومية وضاغطة على السياسات والقرارات السياسية المتخذة (ومن أبرز الأمثلة على تلك الحالة اتباع المنظمات والدول الأوروبية سياسات التجريم ودفع الثمن للأفراد على اختياراتهم الديمقراطية في انتخابات عام 2006م)، كما حول ذلك التنافس على مصادر التمويل العلاقات بين القطاع الحكومي والمجتمعي من علاقات تكاملية إلى علاقات تنافسية بين بعضها، كما أضعف الرقابة المتبادلة بين تلك الجهتين.

9) لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في بناء فكر ذات ميول غربية يؤمن بتلك المنظمات ويسعى نحو دعم عملها وأهدافها الموضوعية، وهذا ما أكدته الإحصائيات للعامين المنصرمين، ففي عام 2006م غطت المنظمات غير الحكومية ما نسبته (61%) من المؤسسات في المجتمع¹، "كما ارتفعت تلك النسبة إلى أن وصلت (80%) في عام 2008م²، الأمر الذي يؤكد الحيز الكبير التي تشغله تلك المنظمات في المجتمع الفلسطيني.

10) لعبت الاوضاع الاقتصادية السيئة دوراً كبيراً في انتشار وبروز المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الضخمة، فالحالة السيئة للوضع الاقتصادي للشباب وقلة فرص العمل وجهته نحو العمل أو التطوع في تلك المنظمات، التي تُهيء للموظف مستوى معيشي من جيد إلى جيد جداً، وهذا ما أكدته إحصائيات عام 2015م عند تناولها حافز عمل الشباب

¹ المالكي، مجدي وآخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. مرجع سابق. ص20.

² المرجع السابق. ص29.

في تلك المنظمات، فقد قدر حافز عدم وجود فرصة أفضل في (27%)، كما قدر حافز كونها الفرصة الوحيدة أمام الشباب في (25%)¹.

11) وأخيراً فإن التزايد في أدوار المنظمات غير الحكومية يعود إلى ضعف الرقابة على تلك المنظمات وتمويلاتها والشروط الموضوعية وعلى أدوارها المنفذة في المجتمع أيضاً، سواء الرقابة الحكومية (رقابة الوزارة المختصة ووزارة الداخلية) التي تعتبر رقابة شكلية، فهي تكتفي في التقارير العامة التي ترسلها تلك المنظمات دون التدقيق في صحتها ودراسة أبعادها، أو الرقابة والمساءلة من قبل المجتمع المدني ومؤسساته، والذي يعتبر أنه يعيش حالة من التبعية العمياء لتلك المنظمات، فغياب المساءلة تتيح للمنظمات غير الحكومية لعب الأدوار المتناسبة مع مصالحها دون رقيب ولا حسيب.

ففي النهاية يعيش المجتمع الفلسطيني العديد من الأزمات التي ظهرت بعد قيام السلطة الوطنية على أسس الدولة الحديثة، تغفل في ذلك تاريخها الحافل في الهجمات الاستعمارية التي كان آخرها الاحتلال الصهيوني الجاثم على كافة أراضي فلسطين (الذي ما يزال قائماً)، حيث ذهبت السلطة الوطنية إلى بناء دولة المؤسسات، والسعي نحو التحديث والتنمية مبتعدة عن الشرعية العقلانية والهوية المتكاملة، الأمر الذي فاقم من تلك الأزمات السياسية القائمة، كما وضاعف أثرها.

عند الحديث عن أزمات الدولة الحديثة فإننا نتطرق لطرح المفكر (لوسيان باي) الذي شمل تلك الأزمات في ست أزمات متكاملة ناقشها في كتابه: Political Culture And "Political Development"، حيث ستقوم الباحثة بإسقاط تلك الأزمات على الواقع السياسي الفلسطيني لمدى تطابق ما ناقشه (لوسيان باي) مع أحوال السلطة الوطنية، الأمر الذي أنتج حكماً وتنظيماً سياسياً ومؤسسانياً ضعيفاً، ستستعرضه الباحثة على النحو التالي:

1- أزمة الهوية: في المجتمع الفلسطيني نلاحظ بأن الولاء السياسي للفرد لم يعد ولاءً موحدًا ووطنياً، بل أصبح يعود لعشيرته أو لحزبه السياسي، الأمر الذي أبرز ضعف المواطنة لدى الفلسطينيين بشكل كبير، وأنتج العديد من النتائج غير المرضية.

¹ أبو مصطفى، جهاد. المنظمات غير الحكومية في فلسطين. مرجع سابق.

2- أزمة الشرعية: فبالرغم من قيام السلطة الوطنية على شرعية الشعب الفلسطيني الداعم لها ولقيادتها السياسية ذات التاريخ الوطني العريق، إلّا أنه في عام 2006م (الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني) بدأت السلطة الوطنية والأحزاب السياسية تفقد شرعيتها وثقة الجمهور فيها، كما وتحولت تلك الشرعية من شرعية جماهيرية وطنية إلى شرعية دولية.

3- أزمة المشاركة: إنّ المشاركة السياسية نتيجة تحدد فعالية التنظيمات السياسية والمنظمات والمؤسسات الأهلية وقيامها بأدوارها المركزية، فقبل الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني عام 2006م كانت المشاركة السياسية فعّالة بالرغم من تراجع الأدوار التعبوية، أمّا في السنوات التي تلت عام 2006م فإنّ المشاركة السياسية انخفضت لأدنى درجاتها، كما ساد نوعٌ من عدم التواصل بين الحاكم والمحكوم.

4- أزمة التغلغل: التغلغل مقصودٌ فيه تغلغل الدولة، ولكن في فلسطين تعاني الدولة من ضعف كبير وتدخلات متعددة الجهات، الأمر الذي جعل التغلغل يتمثل في التغلغل الخارجي من الدول الأوروبية والمنظمات غير الحكومية والاحتلال الصهيوني، مما ضاعف ذلك التراجع في سلطة الحكومة وأدوار التنظيمات السياسية.

5- أزمة التوزيع: ظهرت هذه الأزمة بعد قيام السلطة الوطنية، وترسخت في عام 2006م، حيث اتجهت أغلب الوزارات والمؤسسات سواء الحكومية وغير الحكومية نحو التركيز على محافظة رام الله على حساب الوزارات الأخرى، الأمر الذي رسّخ عدم العدالة وخلقاً في التوزيع، وأظهر الطبقة والحرمان الاقتصادي للمناطق والمحافظات الأخرى.

6- أزمة التكامل والاندماج: بعد عام 2006م فقدت السلطة تنظيم وتكامل ودمج التنظيمات السياسية مع الوحدات الاقتصادية في كتلة متكاملة ومتجانسة في داخلها، حيث تحولت التنظيمات السياسية من مطالب لاحتياجات الأفراد وأدوات ضاغطة على الحكومة إلى هيئات سياسية شكلية تعمل حارسة لمصالح النخبة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

توصلت الباحثة للعديد من النتائج التي من أهمها تأكيد فرضيتها القائمة على انحسار مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية، وأثرها على البرامج الموجهة للشباب الفلسطيني التي تعمل على استقطابهم وتجنيدهم لمصالحها وتنفيذ أهدافها، وأخيراً فإنّ الضعف الكبير للتنظيم السياسي لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني جاء لصالح تلك المنظمات غير الحكومية.

توصلت الدراسة من خلال تناولها للفصل الثاني بعنوان "مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وتطوره" إلى مجموعة من النتائج، لعل أبرزها: ضعف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وتحول عملها من جماهيري-مقاوم إلى عمل شعبي-نخبوي، الأمر الذي أبعدها عن الجمهور ومتطلباته وتلمّس احتياجاته، كما وأبعدها عن العمل المقاوم ضد الاحتلال الذي ما يزال قائماً ومسيطرًا على الأراضي والحياة الفلسطينية بكافة المجالات، فهذا الضعف لمؤسسات المجتمع المدني أتاح المجال للمنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية (مرتفعة الأداء إدارياً ومالياً) البروز ولعب أدوار فاعلة في المجتمع الفلسطيني.

كما توصلت الدراسة لوجود إشكالية في تطبيق قانون الجمعيات الأهلية الفلسطيني، وخصوصاً في شقّ التمييز بين الجمعيات بناءً على جهات التمويل وطبيعة عملها والرقابة عليها، الأمر الذي أتاح المجال بصورة أكبر لذلك البروز للمنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية وأدوارها في فلسطين، كما تزامن مع تزايد الارتباط الوثيق والاعتمادية الكبيرة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على تلك المنظمات، الأمر الذي حول تلك المنظمات من منظمات تقدم المساعدات وتدعم التنمية، إلى أداة تسيطر وتتحكم في الشأن الداخلي الفلسطيني، وخصوصاً تلك الجوانب السياسية (كالقرارات المتخذة والسياسات المطروحة). كما أنتجت هذه

السيطرة للمنظمات غير الحكومية على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العديد من الإشكاليات، أهمها:

- ضعف المساءلة والشفافية والمصادقية لكلا الطرفين (المساءلة المجتمعية للمنظمات على السلطة، والمساءلة القانونية للحكومة على المنظمات).
- غياب الاستقلالية الإدارية والمالية للمنظمات كونها تابعة للجهات التمويلية الخارجية.
- غياب صفة التطوعية وعدم الربحية لتلك المنظمات، وبالمقابل أصبحت مصدر رزق وثراء لمدراءها والعاملين فيها، الأمر الذي أنتج نخبةً اقتصاديةً فاعلة ومسيطره على المجتمع الفلسطيني، وبالتالي أبرز الطبقة المجتمعية في فلسطين.

وأكدت الدراسة من خلال تناولها في الفصل الثالث "بروز المنظمات غير الحكومية في فلسطين وتداعياته"، علماً بأن بروز المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية في الأعداد المرتفعة والمتزايدة باستمرار قد صاحبها تزايد في أعداد المتطوعين والموظفين فيها، كما وعمل على تنشيط أدوارها في كافة مناحي الحياة، حيث تركزت في الجوانب الاجتماعية (التي تستهدف للنساء والشباب كونهم يمثلون نسبة عالية في المجتمع، كما يتأثرون ويؤثرون بشكل أكبر)، بالإضافة إلى الجوانب الثقافية، وأخيراً تلك الجوانب الاقتصادية والسياسية التي تأثرت كثيراً كونها تعتمد على تمويلاتها بشكل رئيسي.

كما استخدمت المنظمات غير الحكومية في فلسطين العديد من آليات الجذب للشباب الفلسطينيين، ومن أهم آليات الجذب اعتبارها فرصة عمل جيدة وبراتب جيد، كما تضيف خبرات ومهارات مميزة للشباب الفلسطيني تؤهله إلى سوق العمل، وزيادة فرصة اختياره بالتوظيف، بناء شبكة من العلاقات الجيدة التي تساعد مستقبلاً، وكذلك المشاركة في نقاشات مفتوحة في مواضيع تهم الشباب دون رقابة أو حساب عليه (فالشباب يشعر بالقليل من الحرية التي يفتقدها بعمله ودراسته وحياته بشكل عام)، وأخيراً تحقيق حلم الشباب في السفر خارج فلسطين والتعرف على عالم جديد بكافة المقاييس.

تعددت الجهات المتأثرة في برامج وأنشطة المنظمات غير الحكومية في فلسطين باعتبارها برامج شاملة لأغلب الجهات الحكومية وغير الحكومية، والقطاع الخاص والأفراد أيضاً، فهذا التأثير بالرغم من خطورته على أغلب القطاعات إلا أنّ خطورته على الأفراد هي الأعلى لأنها تستهدف أفكارهم وثقافتهم. فبالرغم من أنّ الهدف الأساسي للمنظمات غير الحكومية ينصّ على ضرورة دعم الجانب التنموي والعمل على تحسين جودة الحياة والإنتاج، إلا أنّ تلك المنظمات اتجهت نحو التركيز على تلك الجوانب الاستهلاكية وتغييب الجوانب الإنتاجية، الأمر الذي زاد من اعتمادية الفلسطينيين عليها وارتباطهم بها كما زاد من الفقر والبطالة والهجرة في المجتمع الفلسطيني، وأخيراً زيادة الدين العام على السلطة وما له من آثار وخيمة عليها وعلى مستقبل الأجيال القادمة.

كما عملت تلك المنظمات غير الحكومية على إشباع المجتمع الفلسطيني بالمفاهيم المستحدثة في المجالات المختلفة، أهمها: المفاهيم الثقافية والاجتماعية (تحولت من كونها فلسطينية تحاكي تاريخه وتعزّز بثقافتها العربية، إلى مفاهيم أخرى أجنبية تقوم على التوعية بالحقوق والعدالة والتنمية والديمقراطية، كما تعنى ببناء قاعدة فكرية قوية تابعة لها، تتحدث بلغتها وتدافع عن مصالحها، كما شجعت فكرة الهجرة لدى الشباب وساعدتهم في توفير سبل العيش الكريم في الخارج، كما أحدثت تغييراً في المفاهيم الاجتماعية التي أصبحت تتركز على تحرر المرأة من دينها وتقاليدها التي يعتبرونها بالية ورجعية، والمساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية، وتطبيق الحريات). أما المفاهيم الاقتصادية (فقد وجهتها نحو السلوكيات الاستهلاكية البعيدة عن الإنتاج، من خلال طرحها لفكرة الاقتراض بشكل كبير، الأمر الذي زاد من تراجع الاقتصاد الفلسطيني، كما وزاد الدين العام للدولة، واعتمادها نظام السوق الحر الذي زاد من تلك المشاكل الاجتماعية (كالفقر والبطالة)، كما وعزز الفردية وإعلاء مصالحه الخاصة على المصالح العامة، مثل التبعية والاعتمادية الكبيرة لتلك التمويلات الخارجية التي تعتبر حبر الأساس في الاقتصاد الفلسطيني).

عملت أيضاً على تغيير المفاهيم السياسية لكون أثرها الأكبر على القضية الفلسطينية (التي تمثلت في دعم المنظمات غير الحكومية للاستقرار السياسي من خلال الدعوة للسلام مع

الكيان الصهيوني ونبذ المقاومة، والذهاب نحو تكثيف اللقاءات مع الكيان الصهيوني وأفراده تحت شعار السلام بين الشعوب). كما ظهر من تحليل جداول تصنيف الجمعيات الأهلية على المحافظات الفلسطينية غياب الخطة التوزيعية لأهداف المنظمات وتوزيع مكاتبها (عدم التوزيع العادل للمكاتب على المحافظات الفلسطينية التي تعود لأسباب سياسية)، الأمر الذي زاد من الفجوة في المستوى المعيشي، والطبقة الاجتماعية، وتقديم الخدمات أيضاً.

وأشارت الدراسة في الفصل الرابع الذي حمل عنوان "تأثير المنظمات غير الحكومية على القدرة التنظيمية للشباب الفلسطيني" إلى أنه بعد عام 2006م بدأ الذوبان للتنظيمات السياسية الفلسطينية في المنظمات غير الحكومية لحصولها على التمويلات التي تغطي بها التزاماتها التنظيمية، الأمر الذي فرغ التنظيمات السياسية من حيزها السياسي، وأخضعها للهياكل الإدارية لتلك المنظمات غير الحكومية، كما أضعف أدوارها التعبوية وعمل على تقسيم تلك النخب السياسية لثلاث توجهات (سياسية، واقتصادية، واجتماعية).

لقد أدى هذا الضعف والتشتت في الجهود التنظيمية والاتجاه نحو خدمة المصالح الخاصة، وعدم وضع وزن للجماهير ومتطلباتهم (كونها تضمن رسوخها وبقائها على رأس الهرم السياسي) إلى فقدان تلك التنظيمات السياسية شرعيتها النضالية-الوطنية في المجتمع الفلسطيني، كما أفقدها ثقة الأفراد بها وبالسلطة، الأمر الذي أثر بشكل كبير على انتساب الأفراد لتلك التنظيمات أو الإيمان بها أو حتى التطوع معها، وبالتالي تأثرت المشاركة السياسية للأفراد بالضعف الشديد، كما خلقت تلك الحالة أفراداً يشعرون باللامبالاة وعدم الاكتراث، لما ستؤول إليه الأوضاع.

لقد أحدث ذلك البروز للمنظمات غير الحكومية ولعبها لأدوار مهمة في الجوانب السياسية تغييراً فكرياً، تلاه تغيير هيكل في البنى الداخلية للتنظيمات السياسية والمؤسسات المجتمعية، كما سرق الأدوار التنظيمية والتعبوية من التنظيمات السياسية الوطنية، وعمل على تعزيز الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني (من أوضاع الأمثلة: أصبح التوظيف في المنظمات غير

الحكومية يتم بناءً على الانتماء الحزبي للأفراد، وهذا ما يؤكد سيطرة وبروز أغلب اليساريين في العمل الأهلي المسيطرة عليها المنظمات غير الحكومية).

تمثل التأثير الكبير للمنظمات غير الحكومية على الشباب في بناء كوادر شبابية (لا يملكون ذاكرة كفاحية) منشرين للأفكار الغربية، ويدعمون وجود تلك المنظمات في المجتمع ويحاربون من أجل بقائها كونها تمثل مصدر رزقهم، الأمر الذي أحدث تغييراً فكرياً وسلوكياً للشباب أنتج إعلاء روح الأنانية والفردية والتمسك بالمصالح الشخصية في مقابل إغفال المصالح العامة (غير المعلنة، وغير المتفق عليها). حيث ذهبت المنظمات غير الحكومية باختيار أسماء معينة ولامعة لترأس فروعها ومكاتبها في فلسطين لإنتاج نخبة اقتصادية تمتلك السلطة والمال في آن واحد، تجعل منها أداة فاعلة ومتحكمة بشكل كبير في المجتمع ومؤسساته الحكومية وغير الحكومية في المستقبل، كما وتكمن خطورتها بسعي الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وبعض الدول العربية لتكون بديلة عن السلطة الوطنية في المستقبل. وقد استغلت المنظمات غير الحكومية ظاهرة الفساد والنهب المتفشي فيها ككرت رابح بيدها، تستخدمه عند حاجتها للضغط على تلك الافراد والمنظمات لتمرير أهدافها أو تنفيذ ما تصبو إليها.

وأخيراً، فإنّ الأولويات التنظيمية بعد عام 2006م تحولت من تنظيم وتعبئة للشباب ومقاومة الاحتلال، إلى صراع سلطوي على المناصب والنفوذ السياسي، فبعد هذا التحول الخطير فشل النظام الفلسطيني ومؤسساته كافة في خلق تفاعل قوي بينه وبين الجماهير الشعبية التي كانت تحلم بذلك النظام الديمقراطي، القائم على استقلال الشعب وسد احتياجاته الأساسية.

2.5 التوصيات

بناءً على ما ناقشته الدراسة من مواضيع متعددة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وأدواره الفعالة، والمنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية وأهدافها وأجنداتها الموضوعية والمحددة، وأخيراً الضعف الكبير لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في التنظيم السياسي للأفراد وخصوصاً فئة الشباب، الأمر الذي أظهر العديد من النتائج على الساحة

الفلسطينية في أغلب مناحي الحياة المختلفة، وبالتالي استلزم وضع حلول ومقترحات شاملة لكافة القطاعات والمؤسسات للحد من الإشكاليات المنتجة ومساعدتها في المعالجة، وزيادة التفاعل والتكامل بين أغلب القطاعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، فمن أهم تلك التوصيات:

1. العمل على تعزيز التفاعل والتعاون بين كافة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وتحديد أولوياتها المشتركة بين تلك المؤسسات الأهلية والحكومية والأفراد، وتوزيع المهام والمسؤوليات في المجتمع، والعودة للعمل الجماهيري من خلال إعداد الدراسات والأبحاث الحكومية والأهلية لرصد متطلبات الأفراد والمشاكل المجتمعية المعاشة، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والأفراد أيضاً في مناقشة القضايا العامة والقرارات السياسية، وفي تقديم المقترحات المتناسبة مع متطلباتهم والتي تحقق طموحاتهم، فنقديم تلك المقترحات لا تقف عندها؛ بل تتعداها للتنفيذ والمساءلة والمراقبة على الجهات المشرعة في تنفيذها ومتابعة النتائج منها، وتصحيح مسارها، والتي تطبق من خلال تكريس سيادة القانون كأداة تنظم عمل مؤسسات المجتمع المدني، ومن أهم خطواتها تفعيل المجلس التشريعي، وإنهاء التفرد بالسلطة والعمل على تعديل القوانين للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، حيث تصبح تلك القوانين فاعلة تنفيذياً وخصوصاً في تحديد الجهات التمويلية والمواضيع المطروحة والجهات المشتركة فيها، الأمر الذي يقلل تلك الاعتمادية على التمويلات الخارجية، كما وتتيح للحكومة مساهمة المؤسسات الأهلية، وتتبع مجالات عملها، وتقديم اقتراحات جادة في المجالات المستهدفة والتي تعاني من الضعف، وبالمقابل توجه تلك المؤسسات بتغطية ذلك الضعف والعمل على تقويته، كما تعمل على زيادة المساهمة على تلك المؤسسات والمنظمات الأهلية وأهدافها المنفذة.

2. إنشاء مؤسسات وطنية-فلسطينية مستقلة إدارياً ومالياً تُعنى بإعلاء مؤشرات الديمقراطية وتدعيم الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد بكافة أشكاله، كما تشارك فيها الهيئات الحكومية والخاصة، والنقابات ورجال الدين وكافة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

3. خفض التدخلات الخارجية المصاحبة لتلك التمويلات واستبدالها بتمويلات فلسطينية محلية، والعمل على إنشاء مؤسسات أهلية إنتاجية تشكل آلية جذب للأفراد (الأمر الذي سيخفض مستويات البطالة والفقير)، كما وتحقق الاستقلالية المالية والإدارية التي تتيح لها اختيار مجالات العمل المستهدفة، والتي تلبي احتياجات الأفراد، الأمر الذي سيكسب تلك المؤسسات ثقة الجمهور ودعمه، كما ستنتج توجهاً لدى هؤلاء الأفراد مفاده زيادة العمل والتطوع فيها والاستفادة المتبادلة فيما بينهم. وأخيراً ستبني لها قاعدة جماهيرية داعمة لها، وبالمقابل تكون تلك المؤسسات بمثابة لسانها في المطالبة والضغط على الحكومة لتلبية قرارات وسياسات محددة.

4. خلق مؤسسات مجتمع مدني وطنية تقوم على طرح برامج شبابية- محلية تغطي احتياجاته، وتطرح مشاكله وتطلعاته تحت النقاش، تكون تمويلاتها وإدارتها محلية ولكنها تتشارك في الخبرات مع الجهات الخارجية دون التأثير والسيطرة على الشباب فيها، وليس من المضر تواجد تلك المنظمات غير الحكومية ذات التمويلات الخارجية التي تتجه نحو تغطية أهداف واحتياجات الأفراد الموضوعه.

5. استغلال الاقتصاديين الفلسطينيين لدعم السلطة وتدعيم طرق الانفكاك عن الجانب الإسرائيلي، وبناء اقتصاد قوي وحرّ ضمن الأطر والسياسات الوطنية-العامة، يقوم على تشجيع عمل الشركات الخاصة الداعمة للجوانب الإنتاجية، والعمل على إحياء الاستثمار الفلسطيني وتشجيعه بتقديم تسهيلات للمستثمرين وضمانات تحقق لهم نوعاً من الحافز وتقليل المخاطرة، كما تبتعد بالمقابل عن سياسات الاقتراض والعمل على تخفيض الإقراض الانتاجي لتقليل المديونية، والعمل على دعم المشاريع المدرة للربح والداعمة للاقتصاد وللدولة.

6. فصل التنظيمات السياسية عن تلك المنظمات غير الحكومية، وتكريس عملها في إنهاء الأطر العشائرية والفئوية التي تنتج الصراعات الداخلية (كالانقسام الفلسطيني-الفلسطيني)، وإعادة بناء التنظيمات السياسية لهياكلها الحزبية وبرامجها الموجهة للأفراد، والتي تقوم

بتفعيل المشاركة والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة (والبعد عن المصالح الشخصية والفئوية، وبالمقابل الالتفات لتلك المصالح العامة التي تخدم الأفراد والأجندات الوطنية، والقضاء على المحسوبية والواسطة)، وإعادة بناء جسور الثقة بينها وبين الأفراد (بفتح الحوار والمشاركة للمواطنين فيها وخصوصاً الفئة الأكبر في المجتمع ألا وهي فئة الشباب، وتطبيق النزاهة والشفافية والخضوع للمساءلة)، وتقديم برامج شعبية-وطنية تعيد الأدوار للمؤسسات الأهلية وللأفراد في العمل المجتمعي والسياسي (كالعمل التطوعي، والعمل على تطبيق ديمقراطية داخلية في التنظيم)، الأمر الذي يؤهلها للانخراط في انتخابات نزيهة وديمقراطية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

الوثائق

المجلس التشريعي الفلسطيني. القانون الاساسي الفلسطيني المعدل. رام الله. الدائرة الإعلامية. 2003.

المجلس التشريعي الفلسطيني. قانون الجمعيات الأهلية المعدل. رام الله. الدائرة الإعلامية. 2000.

الكتب

أبو النصر، مدحت محمد. إدارة منظمات المجتمع المدني. إيتراك للنشر والتوزيع. القاهرة. 2007.

أبو زاهر، ناديا. "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري تفكيك اشكالية المفهوم وفوضى المعاني. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله. فلسطين. 2008.

ايبرلي، دون. ترجمة: هشام عبدالله. بناء مجتمع من المواطنين. الاهلية للنشر والتوزيع. (ط1). 2003.

بشارة، عزمي. مساهمة في نقد المجتمع المدني. سلسلة دراسات وأبحاث. مواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله. 1996.

تقييم نقدي. دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الفلسطينية. سلسلة دراسات المرأة العربية في التنمية (27). الامم المتحدة. نيويورك. 1999.

جرستر، كارين. ترجمة: عباب مراد. المنظمات غير الحكومية الفلسطينية واثرها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الفلسطيني. تمويل من مؤسسة روز لوكسمبورغ. رام الله. 2011.

جقمان، جورج. المجتمع المدني والسلطة. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. مواطن. رام الله. 1994.

الخرجي، ثامر. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، 2004.

دفينز، طوماس. المنظمات غير الحكومية.. تاريخ جديد للمجتمع المدني العابر للامم. هرست كمبني ليمتد. لندن. ط (1). 2013.

روي، ساره. حماس والمجتمع المدني في غزة: اشراك القطاع الاجتماعي الاسلامي. مطبعة برنستون. 2011.

الشفاقي، خليل واخرون. مقياس الديمقراطية في فلسطين. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. كانون ثاني 2007. رام الله. فلسطين.

شمروخ، ميرفت جمال الدين علي. الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني. المكتب الجامعي الحديث. حلوان. يناير 2015.

الصبيحي، احمد شكر. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2000.

عبد الفتاح، سيف الدين واخرون. المجتمع المدني والاهلي من منظور اسلامي بين الفكر والممارسة المعاصرة. دمشق. دار الفكر. 2003.

عبد المجيد، دعاء ابراهيم. دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية. دار الفكر والقانون. المنصورة. 2015.

عبد الهادي، عزت. رؤية أوسع لدور المنظمات الاهلية الفلسطينية في عملية التنمية. مركز تطوير المؤسسات الاهلية. 2004.

العروي، عبد الله. الايدولوجيا العربية المعاصرة. الدار البيضاء. المركز الثقافي العربي. 1995.

كتاب، ايلين واخرون. وهم التنمية. رام الله. مركز بيسان للبحوث والانماء. 2010.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا -الاسكو. مجموعة دراسات في دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين نحو مدونة سلوك. نيويورك. الامم المتحدة. 2003.

لدادوة واخرون. علاقات المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها وبين السلطة الفلسطينية والممولين. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني -ماس. رام الله. 2002.

المالكي، مجدي واخرون. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله. فلسطين. 2008.

مركز بيسان للبحوث والانماء. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. رام الله. فلسطين. آذار 2002.

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية "ماس" ومركز تطوير المؤسسات الاهلية. تمويل المانحين للمنظمات غير الحكومية-الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2008. الجدول رقم 12.

هلال، جميل. إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. لبنان. ط (1). يناير 2013.

هلال، جميل. النظام الفلسطيني بعد اوسلو. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
رام الله. ط (1). 1998.

المجلات

الباز، شهيدة. المنظمات الاهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية. مجلة افريقية عربية.
مركز البحوث العربية. القاهرة. المجلد الثالث. اكتوبر 2000.

زقاغ، عادل. عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عملياتالسلام. دفاتر
السياسة والقانون. الجزائر. العدد 11. جون 2014.

شنيكات، خالد حامد. المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية- دراسة في الابعاد التمويلية.
مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابو ظبي. العدد (127). 2012.

التقارير والندوات

تقرير وزارة التخطيط الفلسطينية لسنة 2006.

فريجات، فايز. الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية لغياب المخطط الهيكلي
لمدينة اريحا وتهميش الزراعة الحضرية كمكون فضائي. جامعة القدس. المرصد
الحضري المحلي. محافظة اريحا. ورقة بحثية منشورة في المؤتمر الاقليمي بعنوان
(المبادرات والابداع التنموي في المدينة العربية. الاردن). 14-17 كانون ثاني 2008.

قنديل، امانى. دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي
اسيا. المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. بيروت.
22-25 ايلول 1998.

ممدوح، سالم. المجتمع المدني ودوره في الاصلاح. اعمال الندوة الاقليمية حول المجتمع المدني
في البلدان العربية ودوره في الاصلاح. الاسكندرية. 21-22 يونيو 2004.

منتدى شارك الشبابي. رياح التغيير.. هل تدك جدران القهر. تقرير مرحلي. رام الله. فلسطين.
نيسان 2011.

الرسائل الجامعية

ابو دوم، عبد الرحمن احمد. دور منظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية. ورقة عمل
منشورة. 2013.

رحامنة، علي احمد. الدور السياسي والامنّي للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية
(2011-2017). رسالة ماجستير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن. ايار
2018.

الشوبكي، محروس عبد الشافي واخرون. مدى فعالية سياسة تدبير التمويل في منظمات
المجتمع المدني المحلية العاملة في غزة. الجامعة الاسلامية. غزة. بحث منشور في عام
2013.

النملة، حازم يوسف. المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من منظور الاقتصاد السياسي:
مداخلة من منظور الهيمنة العالمية. رسالة ماجستير منشورة. جامعة بيرزيت. رام الله.
فلسطين. 2008.

استطلاعات الرأي

عواد، هاني. تحولات مهمة في فلسطين (1): الانقسام ومشروعية المؤسسات الحكومية. المركز
العربي للبحاث ودراسة السياسات (2012-2016). استطلاع رأي. رام الله. 18 مايو
2017.

المقابلات الشخصية

اياد البرغوثي: مقابلة شخصية. حول (اثر المنظمات غير الحكومية على التنظيم السياسي
الفلسطيني). مدير الشبكة العربية للتسامح. رام الله. 2019/8/21.

خليل الشقاقي. مقابلة شخصية. حول (اثر المنظمات غير الحكومية على القدرة التنظيمية على الشباب الفلسطيني). مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رام الله. 2019/8/7.

عزمي الشعبي: مقابلة شخصية. حول (المنظمات غير الحكومية وأثرها على التنظيم السياسي الفلسطيني). مستشار في شبكة أمان. رام الله. 2019/8/3.

المواقع الإلكترونية

ابو مصطفى، جهاد. المنظمات غير الحكومية في فلسطين. رويترز. 17 نيسان 2016. تم استخدامه في تاريخ 2019/6/16. انظر الى الرابط <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=3557>.

اهداف المجتمع المدني وخصائصه. 28 مارس 2019. تم استخدامه في تاريخ 30 يونيو 2019. انظر الى الرابط <https://bit.ly/2Xy3BbZ>.

الترتير، علاء. النيوليبرالية بنكهتها الفلسطينية. جريدة العربي الجديد. 27 ابريل 2019. تم استخدامها في تاريخ 2019/6/16. انظر الى الرابط <https://bit.ly/35gT0oC>.

الحلايقة، عادة. تعريف منظمات المجتمع المدني. مقالة في موقع موضوع. نشر في تاريخ 14 فبراير 2014. تم استخدامه في تاريخ 2018/11/1. انظر الى الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2Qtd56Z>.

حميد، شهناز. أريحا: مدينة القمر والنخيل. انظر إلى الرابط <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2694>

دعنا، طارق. الرأسمالية الفلسطينية. جريدة العربي الجديد. 14 يناير 2014. تم استخدامه في تاريخ 2019/6/16. انظر الى الرابط <https://bit.ly/2qilKyu>.

دليل المنظمات غير الحكومية. أنظر إلى الموقع الإلكتروني <https://www.mandint.org/ar/guide-ngos>

الشفاقي، ابراهيم وآخرون. فصل الحكم عن الاقتصاد في فلسطين: وصفة لدولة فاشلة. 21 أبريل 2015. تم استخدامه في 2019/6/16. أنظر إلى الرابط <https://bit.ly/35dz6uw>.

صالح، محسن محمد. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006.

صبيح، صبيح. المنظمات غير الحكومية: تهجين المشروع الوطني مقابل التمويل الدولي. بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. جريدة العودة. ع (51). 2017. أنظر إلى الرابط <https://bit.ly/33B8enV>

عباش، عائشة. اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي "مثال تونس". رسالة ماجستير منشورة. جامعة الجزائر بن يوسف بن حره. 2008. أنظر إلى الرابط <https://bit.ly/2Q248Bn>

عان، كوفي. المنظمات غير الحكومية وإدارة الأمم المتحدة لشؤون العامة. نيسان/أبريل 1997. تم استخدامه في تاريخ 2019/1/5. أنظر إلى الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2CILJ4N>

كمال، زهير. النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية. تقييم نقدي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا. 1999. الرابط . <file:///C:/Users/HP/Downloads/ecw-05-3-a.pdf>

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. تقييم الأوضاع الاقتصادية للاس الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة). تقييمات 2002-2006. جنيف. سويسرا. خريف 2006. أنظر إلى الرابط <https://bit.ly/2QcLEhk> (60) توثيق رقم

مركز الاحصاء الفلسطيني. بتاريخ 2018/12/8. أنظر إلى الرابط <https://bit.ly/32zldVK>

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. 2006. ص308. إنظر إلى الرابط
<https://bit.ly/2rYca4c>

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. إستطلاعات الرأي لعام 2018. إستطلاع رقم
(70). أنظر إلى الرابط <https://bit.ly/36SNR7L>

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا. **التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق
الفلسطيني**. انظر الى الرابط الالكتروني <https://bit.ly/34RrmOu>

مكاوي، بهاء الدين. **الاستقرار السياسي: مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه**. أنظر إلى الرابط
<https://bit.ly/34MblcO>

مكاوي، بهاء الدين. **العلاقة بين المؤسسة والحكم الصالح**. جامعة العلوم التطبيقية. البحرين.
انظر إلى الرابط <https://bit.ly/2Ctrrfg>

منظمة العفو الدولية "المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا". **دور المنظمات غير
الحكومية في اطار الامم المتحدة لحماية حقوق الانسان**. ع (11). انظر الى الرابط
<https://goo.gl/15wk13>

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية. **دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الامنة**. 12
فبراير 2017. تم استخدامها في 27 مارس 2019. أنظر الى الرابط
<https://bit.ly/33zUOIF>

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية. **تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة
الشرق الاوسط وشمال افريقيا**. أنظر الى الرابط <https://bit.ly/2p6MZLL>

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا. **المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس
الدولة**. دراسات وتقارير حول النظام السياسي. تم استخدامها في تاريخ 2019/2/20.
انظر الى الرابط <https://bit.ly/32A7XQH>

Books

Anderon, James. **Question of democracy. Question of democracy, territoriality and globalization. Transnational Democracy. Political Spases and Border Crossings.** London. Routledge. 2002.

Gning, Sadio Ba, Poulet, Kelly and Ndiaye, Alfred Inis. "**NGOs as Space of Governance: from an ethnography of practice to an ethnography of the constraints on autonomy**". Fonds Croix-Rouge française Les Papiers du Fonds n°12. 2017.

Lipset, Seymour Martin. **The Encyclopedia of Democracy.** London. Routledge. 1995.

Locke, John. **Two Treatises of Government _ reprinted from the edition of 1690_.** New York. Hafner. 1959.

Sinclair, T & Robert cox. **Approaches to world order.** Cambridge. 1996.

Young, Robert. **Postcolonialism: An Historical Introduction.** London. Black well publishing. 2001.

Periodicals

Hannie F. Conradie. **Non-governmental organizations and financial sustainability.** Development southern Africa. Vol. 16. 1999.

Muslih, Muhammad. *Palestinian Civil Society*. **Middle East Journal**. Vol 4. Spring 1943.

Thomas G-weiss. *tatianacaraayannis and Richard jolly*. the third united nations. **global governance** vol. 15. 2009.

Thomas G-Weiss. Tatianancaraayannis and Richard jolly. *The third united nations*. **Global government** vol. 15. 2009.

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The impact of NGOs on the capacity of civil
society institutions in political organization
on Palestinian youth (2006-2018)**

**By
Azeza Mahfooz Arabasi**

**Supervisor
Dr. Saqer Jabali**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah
National University, Nablus, Palestine.**

2019

The impact of NGOs on the capacity of civil society institutions in political organization on Palestinian youth (2006-2018)

By

Azeza Mahfooz Arabasi

Supervisor

Dr. Saqer Jabali

Abstract

The study examines the significant impact of non-governmental organizations with external funding on the organizational capacity of the Palestinian youth for the period 2006-2018, through the use of three scientific methods to diagnose and understand the case study. And then I moved to the other part of that approach, the analytical part, to reach a deeper clarification of the Palestinian situation and the emergence of NGOs in Palestine. To critique civil society institutions and to highlight their problems that highlighted these organizations as well as many other problems, the study adopted the critical approach, and finally the researcher used a set of scientific research tools, most notably personal interviews, in addition to preparing statistical tables to combine the quantitative and qualitative method, to reach more objective results And closer to reality.

The study found many of the results that confirmed its hypothesis, the most important of which are: the weak roles of Palestinian civil society institutions and the imbalance of their formations in society, which is due to the transformation of their social work from mass-resistance to popular-elitist work, and the emergence of non-governmental organizations with external funds and their roles in Palestinian society. Its interventions in the Palestinian affairs have increased in all aspects of life, which has negated

the administrative and financial autonomy of the organizations, as well as the high dependence on external resources, and consequently the emergence of great dependence on them.

After 2006, non-governmental organizations were characterized by increasing numbers, accompanied by an increase in the number of volunteers and staff, whose objectives focused on the social, cultural and political fields, which deal with the age groups (17-37). This confirms the hypothesis of the study, as the study showed the absence of policies and distribution plans for NGOs in Palestine based on the priorities of need, but it was based on the objectives and priorities of those funding bodies, both for the objectives focused on supporting the socio-consumer, cultural and political aspects, which had the greatest impact on individuals and society, in contrast to ignoring the productive aspects - economic, and development, such as scientific research, or to areas that are due to political reasons in those governorates. This shows the great contradiction between its development goals and its actual outputs. Despite the support of NGOs to the development goals, poverty, unemployment and social problems have increased in Palestine.

The study also showed that non-governmental organizations (NGOs) are formal institutions that are ineffective in economic growth and development. , Which provided an opportunity for these organizations to play mobilizing and organizational political roles for individuals, and thus their emergence as an important factor in the community, It has also helped

to increase the weakness of the organizations and their political roles, increase the gap between individuals and their political elites, inside or outside the PA, and finally exacerbate the weakness of the political participation of individuals. . Non-governmental organizations in Palestine have also shifted from supporting organizations concerned with the development of the Palestinian territories to a tool of pressure and control in the decisions and policies adopted, whether governmental or non-governmental. The transformation of political legitimacy from national to international legitimacy, the absence of national unity and vision, and the low indicators of democracy can be exacerbated by the weakening of political organizations, which has been accompanied by a loss of individual confidence in the organizations and the government and, ultimately, the political participation of individuals.

After discussing the results of the study, the researcher makes several recommendations in an attempt to address the problems that exist in Palestine by working to strengthen the institutions of Palestinian civil society and their effective roles, which are used to serve individuals and their goals, and common and mutual interests among them. And the establishment of Palestinian civil society institutions on the administrative and financial independence that qualify them to play in the natural roles effective and away from external and PA interventions, by reducing the dependence on external funding, and go towards strengthening self-sufficiency by establishing productive and scientific institutions that achieve economic growth and real development. The researcher also

recommended the development of strict laws on NGOs to monitor the sources of funding, objectives and programs applied, and the proximity or distance from the needs of individuals, as well as the development of strategic plans to distribute these organizations on the basis of community needs, both goals and regions. Strengthening the Palestinian political organizations to their organizational structures, rearranging their priorities in accordance with the general interests of individuals, and at the same time not conflicting with the higher interests of the PNA by restoring the political legitimacy of individuals, building mutual trust between the organizations, the people and the authority as well, and working to raise the democratic indicators in Palestinian society, and the involvement of individuals in the policies and decisions put forward and taking into account the large numbers of Palestinian youth, and the necessity of its presence in decision-making positions, and proportions commensurate with their numbers in the community.